شرح الكافية الحاجبية للمصنف

رحمه الله تعالى

مسد

اوراق عدد ١٠٢

سطر عدد ٢١

٤٥٠٢

هذه النسخة السريعة والمحكمة مس اوقاف وسلطانيه السلطان العزاوي والمجاهد صلاحه المادي الطاس السلطان ابن السلطان السلطان العادي محمود خان لازال دولته كفيله الى الزمان وقاصيها عمائس طالع واسعاد وايا القصر الى ربه الصمد العبد الفقير المفتش بطاف الحرمان الشريفين غفرله

كافية ابن الحاجب وهو جمال الدين ابو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي المتوفى سنة ست واربعين وستمائة وهو مختصر لطيف معتبر شهرته تغني عن التعريف وله عليها شرح سماه الوافية شرح الكافية ونظمها ارجوزة ولهما شروح عديدة من اسامي الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قال قوله لفظ يشمل الكلمة وغيرها
لانه لما يتلفظ به سواء وضع لمعنى اولا وقوله وضع لمعنى يخرج عنه
المهملات لانها لم توضع لمعنى قوله مفردا احترازا من مثل قام زيد وشبهه
فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب وهو نسبة القيام الى زيد فلولا اخراجه
لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان قوله وهي اسم
وحرف يعني ان انواعها ثلثة والدليل على انحصار ذلك انها اما ان تدل
على معنى في نفسه اولا الثاني الحرف والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه
اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا فان لم يقترن فهو الاسم وان اقترن
بهيئة الفعل فقد علم بهذا الحصر ان انواعها لا تخرج عن ثلثة وقد علم بذلك حد
كل واحد منها لان الاقسام الصحيحة انما تنفصل باعتبار ما تميز به عن اخواتها
وذلك يصلح ان يكون فصلا لها قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
فما تضمن كلمتين يشمل الكلام وغيره لان قولك غلام زيد او في الدار كلمتان وليس
كلاما وقوله بالاسناد ليخرج ما ليس بكلام ويعني بالاسناد نسبة احد
الجزئين الى الاخر لافادة المخاطب قوله لا يبتنى الا في اسمين او في فعل
واسم لان وضع الاسم ليسند او يسند اليه ووضع الفعل ليسند ولا يسند اليه ووضع
الحرف لمعنى في غيره لا يسند ولا يسند اليه والتركيب العقلي لا يزيد على بسيط اسم واسم
وفعل واسم وحرف وفعل وفعل وحرف وحرف وحرف فان بعد منها لا يبتنى الا
تكون كلاما فلم يبق الا اثنان اسم واسم وفعل واما الاسم والحرف فلا يستقيم اما العدم
المسند اما العدم مسند اليه لكون الحرف غير صالح لاحدهما والفعل والفعل لا يستقيم بهما
الكلام لعدم ما تصلح مسندا اليه اذ كل واحد منهما لا تصلح لذلك والفعل والحرف بعد

الحرف مع الحروف بعد واذا بطلت الاربعة لم يبق الا اسم واسم وبهذا صحة قوله ولا
يبتنى الا في اسمين او فعل واسم فالاسم ما دل على معنى الى آخره قوله ما دل على معنى
يشمل الكلم كلها وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن بجزء من الفعل وقوله
باحد الازمنة الثلثة ولم يقتصر على قوله غير مقترن احترازا من الفعول فانه
فانه لو اقتصر عليه خرج عن الحد وهو منه لانه من قبيل الاسماء وهو دال على معنى في
نفسه ولكنه مقترن بزمان فلو قيل غير مقترن بزمان لخرج لان يدل على شرب في
اول النهار والفعول يدل على شرب في آخره وكذلك ما اشبههما من الاسماء فقيدنا باحد
الازمنة الثلثة ليبقى غير مخرج لانه وان اقترن فليس مقترنا باحد الازمنة
التي هي الماضي والحاضر والمستقبل فاذا لا يخرج الا المقترن باحدها وقولنا غير
باحدها فلا يخرج فيبقى الحد سالما وقد اورد على هذا الحد الفعل المضارع
ويفعل فانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لكون وضعه
فيها على المذهب الصحيح واذا كان الفعول والصبوح داخلا في الحد لكونه لا
يدل على احد الازمنة معينا فكذلك ينبغي ان يدخل هذا في الحد لكونه لا يدل على احد الازمنة معينا واذا
دخل في الحد بطل كونه حدا لدخول ما ليس من المحدود فيه والجواب عن
ذلك بعد تسليم كونه مشتركا انه مقترن باحد الازمنة الثلثة على التحقيق باعتبار الوضع
فان الواضع لم يضع الفعل المضارع الا دالا على احد الازمنة اما واللبس انما حصل
عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة وعلى الاخر اخرى لانه غير موضوع لاحدهما
بخلاف الفعول والصبوح فانه لم يوضع قط دالا على احد الازمنة لدلالة يقوم ويقعد
دخول الفعول والصبوح وخروج باب المضارع واشكل من هذا الاعتراض اسم الفاعل في مثل
زيد ضارب غدا فانه مع دلالته على احد الازمنة لكون دلالته مشتركة
والجواب عن ذلك ان ضاربا موضوع لمعنى من غير زمان اصل وضعه وانما

عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه بدليل نحو لك يضارب ولا دلالة له
على زمن البتة ولو كان وضعه الزمان لم ينفك عنه كما لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان
لما كان في اصل وضعه في الأصل المعنى في غير زمان فقد دخل في حد الاسم ولا اثر للعارض
فيه على غير القياس الا ترى ان قولك اذا قام زيد فمتى تحكم عليه بكونه فعلا ماضيا لما كان
في ذلك وضعه في الأصل وان كان في المحل الاستقبال وذلك عارض فيه بقرينة دخول
الشرط وكذلك قولك لم يضرب على العكس فقد ثبت ان ضاربا داخل في حد الاسم وان صحت
فيه دلالة على الزمان عارضة واشكل من ذلك عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحذا
فانها تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة ومع ذلك فهي افعال وهي داخلة تحت الحد
فقد دخل في الحد ما ليس منه والجواب عن هذا ان نجرد ها عن معنى
الزمان عارض واصل وضعها الدلالة على الزمان ومثاله اذا قلت تحت فاصدا
الى الانشاء تجرد عن معنى الزمان لعروض ذلك فيه ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلا واذا
ثبت ذلك في كلامهم في غير هذا الباب ثبت مثله وقد ذكر حكم النحويون فيما امكن فيه النقل
من هذه الافعال بالنقل فحكموا ان نعم منقول من نعم وبئس منقول من بئس وحبذا
منقول من حب الشيء وحيذا اصار محبوبا كل ذلك ليكون تجريده عن الزمان عارضا فيه
فيدخل تحت حد الفعل ويخرج عن حد الاسم ولم يمكن ذلك في عسى فحكم بان اصل وضعها
للزمان فحصل من ذلك انها غير داخلة في هذا الحد وان تجردت عن الزمان لعروض التجرد
كما ذكرناه في ضارب على العكس لان عروض تجرد الزمان حصول الزمان قوله
ومن حواشيه دخول لام التعريف عليه نحو الرجل والغلام وانما اختص الاسم بذلك لان
التعريف انما حصل لجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب والافعال لا تقع محكوما عليها
فلم تحتج الى تعريف اذ لان الافعال لا تقع الا محكوما بها والاحكام لا يصح ان تكون الا نكرات
في المعنى فلم تقبل تعريفا وانما اختص الاسم بذلك لان الحرف وضع عاما للمضاف اليه والا

لا تقع مضافا اليها فلم يصح دخول الحرف عليها والافعال مضافا اليها لان المضاف
اليه في المعنى محكوم عليه والافعال لا تقع محكوما عليها ولان وضع المضاف اليه الاهم
تعريف المضاف ووضع الافعال على النكرة فلم تقبل الاضافة اليها وانما اختص الاسم
بالتنوين ويعني به تنوين التمكين والنكر لا تنوين التمكن فان ذلك لاختصاص له بالاسم
لان النكر لا معنى له في الفعل لان معناه كون الاسم لم يشبه الفعل ولا يصح فيه تنوين
النكرة فلم يحتج الى تنوين النكرة وانما اختص الاسم بالاضافة لانه يقبل التعريف
والفعل لا يقبل التعريف فلم تصح الاضافة فيه وهو معرب ومبني فالمعرب
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل فقوله المركب يشمل المعرب وغيره من نحو قام هو لاء فان
هذا مركب غير معرب فلا بد من الاحتراز منه ومن امثاله وقوله لم الذي لم يشبه
مبني الاصل لخرج امثال هذه المبنيات وان كانت تعربه ويعني بمبني الاصل الحروف وفعل
الامر والفعل الماضي على ما سيأتي في باب البناء ولم تستغن في حد المعرب بقوله الذي
لم يشبه مبني الاصل لانه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه قولهم اب ث
واحد اثنان واسما الاصوات فانها كلها لم تشبه مبني الاصل وهي مبنية باتفاق لان المبني قد يكون
لاشتباه سبب الاعراب وقد يكون لعروض مانع فتعرض في حد المعرب لوجود سبب الاعراب
بقوله المركب ولاستثنا المانع بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل وهذا اولى من حد المعرب بانه الذي
يختلف اخره باختلاف العوامل فانه وان كان كذلك الا انه حد للشيء بما هو اكثر الباسه
وذلك ان الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه مختلفا آخره فلا يليق ان يحد بالشيء الذي
الغرض من معرفته معرفته وما هو الا كمن يحد الفاعل بانه المرفوع بالفعل فان الغرض
من حد الفاعل ان يعرف ليرفع فلا يليق حده بالرفع فا ويختلف آخره باختلاف
العامل لفظا او تقديرا تقسيم الاختلاف وسيأتي بيان مواضع التقدير فتعلم ان ما سواه لفظي
قوله والاعراب ما اختلف آخره به وصدر به اولى من حد الاعراب باختلاف

عنى باختلاف الآخر ما أردناه فهذه العبارة أسد لابهامها تلك وان عنى غيره فممنوع
لا يتحقق اذ لم نقطع ان المتكلم اذا قال جاءني زيد وضربت زيدا ومررت بزيد انه ليس
في آخره الا ضم وفتح وكسر لامر آخر يسمى اختلافا قائم وان سلم ان ثم امرا زائدا فلا بد
ان يكون ناشئا عن متعدد من الضم والفتح والكسر فاذا انشأ عن متعدد بطل تقسيمه
الى الثلثة اذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم قيام امر زائد عن كل واحد من الثلثة على
انفراده والذي يدل على انه عند المحققين كذلك وان وقع في بعض عبارات المتأخرين
ما يشعر بخلافه انهم متفقون على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الرفع والنصب والجر
اسماء للضمة والكسرة والفتحة في قولك جاءني زيد وضربت زيدا ومررت بزيد وهذا عين
ما قصدناه وقوله ليدل على المعاني المعنوية علة تنبيه على علة وضع الاعراب
في الاسماء لان الاسماء تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب فلو غيروا الصيغ أدى الى كثرتها
وان يقوها من غير تغيير أصلا أدى الى التباس معانيها فنقلوا الصيغة على حالها وغيروا
اواخرها فحصل بقاء الصيغة مفردة وانتفاء اللبس لما حصل من التغيير في اواخرها وهو من
معاني كلام العرب ووضعوا الرفع للفاعلية والنصب للمفعولية والجر للاضافة قوله
والعامل انما يقوم المعنى المقتضي فلسد ان يبطل بالمعمول لانه كما يتوقف يقوم المعنى على عامل
كذلك يتوقف على معمول اذ لا يعقل ضرب غير مضروب الخ قوله مختلف آخره
لاختلاف العامل والعامل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي وقد علمنا ان المقتضي للاعراب
الفاعلية والمفعولية والاضافة حيثما التبسا ولا تقوم كل واحد منها الا بامر ينضم اليه في
الترتيب فذلك الامر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملا ومثاله انك اذا قلت قام
زيد فالمقتضي للرفع الفاعلية ولم تقوم الفاعلية في زيد الا بقيام المسند اليه لانك لو قطعت النظر
عنه لم تفهم الفاعلية فقام هو العامل وان وقع اختلاف في العامل في بعض الصور فليس اختلافا
في هذه القاعدة وانما هو اختلاف فيما تحصل به المعنى المقتضي فالمبتدأ

المصنف الى آخره لما كان الاعراب امرا يطرأ على الآخر على ما تقدم وانواعه رفع ونصب
وجر وكان الرفع بامور متعددة والنصب كذلك والجر كذلك احتيج الى تقسيم الاسماء المعرب
ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر فقسمت باعتبار مواقعها في ذلك فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر واراد بالجمع المكسر ما
ليس بجمع مصحح واراد بالمنصرف ما عدا غير المنصرف على ما سيأتي بيانه قوله
جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة ونعني بالجمع المؤنث السالم ما الحق الفا وتاء للجمع غير المنصرف
بالضمة في الرفع والفتحة في النصب والجر نحو اتوك واخوك وحموك وهنوك
وفوك ودو ومال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو في الرفع والالف في النصب والياء في الجر
قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف في الرفع واليا في الجر والنصب
واهمل النحويون ذكر اثنين في هذا الموضع وهو وهم لانه لا يصح دخوله في قوله المثنى لان
المثنى كل اسم كان لمفرد الحق بآخره الف او ياء وليس اثنان كذلك لان قولك اثنان ليس واحد
اثنين اذ اثنان ليس اسما للشيء وانما اثنان اسم وضع لمفردين بالاصالة جمع المذكر السالم
وما لحق بالواو في الرفع واليا في النصب والجر واهمل النحويون ذكرا ولو في هذا الموضع ولا يصح
دخوله في حكم الجمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع ثبوت مفرد يلحق آخره واو او يا
ونون والنون او لو كذلك وانما هو اسم موضوع بالاصالة لجماعة بمعنى اصحاب وذوي واما
اسقاطا ذوي مال فلدخوله في جمع المذكر السالم لانك تقول في المفرد ذو مال وفي الجمع
ذوو مال واصل ما اعرب ان يعرب بالحركات لانها اخف من الحروف فوجب ان لا يعدل
عنها الا لعارض واصل ما اعرب بالرفع ان يكون بالضمة فما اعرب بالحركات وبالواو فيما اعرب
بالحروف وكذلك النصب باعتبار الفتحة والالف والجر بالكسرة واليا فطلب لما عدل به عن
ذلك علة فاما المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف فجاريا على القياس المذكور واما جمع المؤنث
السالم فانه جرى على القياس في الرفع والجر اخر على القياس في النصب بل حمل النصب على

الجر وعلة ان جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر لما سيأتي تعليله وهذا احد وان يحمل
ليدل بالنون على التثنية واما غير المنصرف فجرى على القياس في الرفع والنصب وخولف
به في الجر فحمل على النصب وعلته انه اشبه الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين على ما سيأتي
فقطع عن لفظ الجر الذي لا مدخل له فيما شبه به واما اخوك واخواته والمثنى والمجموع
فاعرب بالحروف وخولف بها عن الحركات لانها لما تكثرت واخرها حروف تقبل ان
تكون اعرابا جعل اعرابها بالحروف اما تكثير المثنى والمجموع فواضح واما تكثير اخوك واخواته
لما كان معناه متوقفا على الاضافة لانها كلها امور نسبية جعل المضاف والمضاف اليه
كالشيء الواحد مع كثرتهما في الكلام واما اخوك واخواته فجرى في الاعراب بالحروف على القياس
الواو للرفع والالف للنصب والياء للجر واما المثنى والمجموع فخولف بهما في بعض ذلك والمثنى
خولف به في الرفع والنصب والمجموع خولف به في النصب خاصة وعلة ذلك انهما لو اجريا على
القياس لوجب ان يقال في التثنية صاربان في النصب وفي الجمع ضاربان ولو قيل ذلك لادى الى اللبس
بينهما عند الاضافة لانك كنت تقول ضاربا بزيد فيهما جميعا فلما ادى الى اللبس رفض الاعراب على
جاء اللبس به وهو الالف في النصب فاسقط فيهما وحمل النصب على اخيه الجر لما بينهما في هذا
الباب ثم لما كانت الالف اخف الحروف وقد سقطت من النصب قصد الى جعلها بدلا
عما هو اخف منها فجعلت بدلا من الرفع في المثنى لانه السابق للجمع فكان اولى بها من الجمع
وجعلت في الرفع دون الجر لانه قد ثبت حمل النصب على الجر في الياء التي هي كالكسرة
فلم يبق الا التعويض عن الرفع الذي هو الواو ولان الرفع استحق الاعراب وافواه فكان اولى
بها وحذفت بذلك لتعليل اعراب المثنى بالالف في الرفع وبالياء في النصب والجر واعراب
المجموع بالواو في الرفع وبالياء في الجر والنصب واما كلا فانما اعرب بالحروف للكونه وافق
المثنى في المعنى وشرط اضافته الى مضمر لتاكيد امر التثنية فيه لفظا ومعنى فلما تاكدت
اشبه مجرد واما اثنان فلما كان معناه معنى المثنى ووضعه وضعه اجري مجراه فالزم

حاشيه
مع النصب والجر
بعض اضع
لتثنية وبالجمع
جمع التاء بث
غير مالا ينصرف
يا المتكلم الجمع
بعضهم الجر
الياءات تنزل
على الحروف التي
مع التاء بث جمل
على النصب
لان ر صرف حذف
نسبين على صاحبه
ون التنوع لا سر اذا
ذهنا الى اللفظ

التقدير فيما يقدر نحو عصي وغلامي مطلقا فباب عصي قياسه ان يعرب بالحركات لانه اسم
مفرد ولكنه لما كان آخره الفا تعذر قبوله الحركات لان الالف لا تكون الا ساكنة فوجب
اعرابه تقديرا في جميع وجوهه واما باب غلامي فهو كل اسم قبل ياء الاضافة معربا بالحركات
ولكنهم لما اوجبوا ان تكون حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لمناسبتها تعذر اعرابه بالحركات
لما في حال الرفع والنصب من مضادتها للكسرة واما الجر فلمضادته مثله ايضا اذ الكسران
لا يجتمعان على حرف واحد وقد زعم بعضهم ان باب غلامي مبني وهو وهم لان الاضافة الى
المضمر لا توجب بناء بدليل غلامك وغلامه فلا وجه لجعله مبنيا مع صحة كونه معربا
او استثقل كقاض رفعا وجرا لان باب قاض وهو كما آخره ياء قبلها كسرة لو اعرب
بالضمة في الرفع لفظا والكسرة في الجر لفظا لثقل جاني قاضي ومررت بقاضي وذلك مستثقل
مدرك بالضرورة فحذفوا الضمة والكسرة فاجتمع ساكنان التنوين والياء فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين فان لم يكن تنوين ثبتت الياء ساكنة كقولك هذا القاضي ومررت
بالقاضي فاذا امرت الى النصب اعربته بالفتحة على الياء بخلاف الضمة والكسرة
فلذلك انقسم امره فاعرب في الرفع والجر تقديرا وفي النصب لفظا قال
ومسلمي رفعا وهو كل جمع مذكر سالم اضفته الى ياء المتكلم فاصله في الرفع مسلموي
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها
في ياء المتكلم فصار مسلمي فعلم انه عدل عن الواو التي كانت علامة الرفع لاجل الاستثقال
لها مع الياء كما عدل عن رفع قاض بالضمة لاجل الاستثقال فوجب ان يحكم عليه في حال
الرفع بالاعراب تقديرا واما في حال النصب فبقيا الاعراب فيه ثابتة على حالها تقول
رايت مسلمي ومررت بمسلمي فوجب ان يحكم باعرابه لفظا فيهما لان لفظ الاعراب على حاله
لم يغير بالاضافة الا بالادغام والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه فلذلك
حكم عليه في حال الرفع بالاعراب التقديري فاذا انحصر لك ما اعرب تقديرا على الوجهين

المذكورين من عموم وخصوص فما سوى ذلك فهو معرب لفظا وهو معنى قوله واللفظي
فيما عداه يعني فيما عدا المعرب تقديره قوله غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع او واحدة منها تقوم مقامها وهي التسع المذكورة في البيتين حكم غير المنصرف
ان لا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه بالفعل وشبهه به لكونه فرعا من جهتين لان
العلل كلها فرعية فالعدل فرع على المعدول عنه والوصف فرع على الموصوف
والتانيث فرع على التذكير والتعريف فرع على النكير والعجمة فرع العربية لانها دخيلة
في كلامهم والجمع فرع الافراد والتركيب كذلك والالف والنون الزايدتان فرع المزيد
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم واذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنتان صار
بها فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم من جهتين احداهما ان الاسم
مستغن عنه وهو غير مستغن وما كان مستغنيا فهو اصل والثاني ان الفعل مشتق
من الاسم والمشتق فرع على المشتق عنه فلما اشبه الفعل قطع عما ليس في الفعل
وهو الجر والتنوين فاما الضرورة فلان الضرورة تجيز رد الشيء الى اصله واصل
الاسماء الصرف قوله او التناسب في قوله سلاسلا واغلالا وسعيرا
وكقوله تعالى قواريرا قواريرا سلاسلا لما انضم الى الاسم اسما منصرفة حسن ان يرد به
الى اصله مراعاة للتناسب واما قواريرا وبحوه فلانه رأس اية ورؤوس الاي في
اخواتها بالالف فحسن صرفه ليوقف عليه بالالف لتناسب رؤوس الاي وما يقول
بعضهم من ان صرف مثل ذلك لكونه الاصل اشارة الى تجويز الامرين فيه باطل لامتناع
حينئذ قولك جاءني ابراهيم واحمد في التسعة اجماعا منهم فثبت ان الوجه ما ذكرناه وما
يقوم مقامهما الجمع والف التانيث يعني المنصورة والممدودة وانما قام الجمع مقام علتين لانه
صيغة منتهى الجموع فكانه جمعان وانما قامت كل واحدة من الفي التانيث مقام علتين
لان مهما الاسم لزوما لا ينفك عنه بحال فجعل لزومهما كتانيث ثان فصار كانه تانيثان

ثلثة ص

مثال

علم انه فرع مكرر

عن ح

في

اصلها

ح

فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع
وبدرا كعمر وباب قطام فتميم فالعدل معناه ان يعدل عن صيغة الى صيغة اخرى
وذلك على ضربين احدهما ان يتحقق بالنظر اليه في نفسه بدليل يدل عليه والاخر ان يكون
غير متحقق وانما صير اليه لضرورة كونه وقع غير منصرف فالاول منه ثلث وبيان
تحقيق العدل فيه ان معنى ثلث ومثلث في قولهم جاء القوم ثلاثة وجاء القوم مثلثة
اي ثلثة ثلثة هو الاصل وبيان انه هو الاصل ان اسماء العدد المستعملة من واحد
الى عشرة وهي احدها والاخر هو ان معناه الحصر في تقسيم من هو له على الصيغة المشتقة من
منها واصل ذلك في كلام العرب ان يكرر الاسم المراد تقسيم الاشياء عليه فيقال جاء
القوم رجلا رجلا وراكبا راكبا فلما ورد ثلاث غير مكرر وذلك
المكرر انما هو ثلثة ويقال احاد وموحد وثنى ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهل يقال
فيما عداه الى العشرة او لا يقال فيه خلاف الصحيح انه لم يثبت وقد نص البخاري في صحيحه
على ذلك واما اخر فقيها عدل محقق والصفة فلذلك امتنع من الصرف فقال الله عز وجل
فعدة من ايام اخر وتحقيق العدل فيه انه جمع لاخرى واخرى تانيث اخر واخر افعل
التفضيل وهذا الباب قياسه ان لا يستعمل اذا قطع عن الاضافة ومن الا مال الالف
واللام كقولك جاءني الافضل والفضلى والفضل ولو قلت افضل وفضلى وفضل لم تجز واذا
استعمل اخر في غير اضافة وعز من قياسه ان يستعمل بالالف واللام فاذا استعمل بغير
الف ولام فقد عدل به عن صيغته الاصلية تحقيقا احدا من هذا الاستقراء المعلوم وقد
اورد الفارسي اعتراضا على قول النحويين في ذلك وقال الوصح ان يكون معدولا عن ما فيه
الالف واللام لوجب ان يكون معرفة لان كل معدول عن معرفة فانما يقصد به قصد ذلك
المعدول فيجب ان يكون معرفة ولما ثبت كونه نكرة بالاجماع بطل ان يكون معدولا عما فيه
الالف واللام وجعله قادحا ولم يذكر جوابا والجواب عن ذلك انه يصح ان يقال

هو معدول عن الصيغة التي هي قياسه ولا يلزم ان يكون معرفة وما ذكر من انه
انما كان معرفة بقصد ارادة الالف واللام فيها كما في امس ولذلك بني او بنتصد كونها
علما كما في سحر ولذلك اعرب ومنع من الصرف واذا كان كذلك فلا يصح ان يكون
آخر منتصبا مع الالام لانه معرب ولا علما لكونه صفة والصفة تضاد العلمية
فثبت انه يجب ان يكون آخر غير معرفة وان كان معدولا عما فيه الالف واللام
ليبطلا بتقدير التعريف فيه ويمكن ان يقال ان قياس باب افعل التفضيل اذا اجري
نكرة غير مضاف ان يكون مفردا ممن فيقال مررت برجل افضل منك ومررت بامراة افضل منك
واخر نكرة غير مضاف وكان قياسه ان يقول مررت بنساء اخر منك فعدل عن صيغه
الى افعل الى صيغة فعل وهذا عدل محقق من صيغة الى صيغة بزنة معه اعتراض
الفارسي من اصله ولما جمع فتحقيق العدل فيه انه جاء جمعا جمعا وجمعا مؤنثا
جمع وقياس فعلا افعل ان يجمع على فعل وكان قياس جمع ان يكون جمعا فعدل صيغه
فعل وقد اعترض الفارسي على ذلك ايضا وقال قياس فعلا افعل في الالوان والعيوب
للممتنع جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع على فعل فاما ما جمع مذكره بالواو والنون
فليس قياسه ان يجمع على فعل فاما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس قياسه ان يجمع على
فعل وقد جمع مذكر هذا بالواو والنون فليس من باب فعلا افعل المذكور لانك تقول في مذكر
مذكره احمرون ولا تقول في مذكر حمر احمرون فدل على انه من غير بابه فلم يكن جمع معدول
عن جمع اذ لم يثبت العدل الا بناء على انه من باب حمر واحمر هذا معنى اعتراض الفارسي
غير القابل به مخطئا واشار الى ان الاولى ان يقال انه معدول عن جاء لان فعلا الذي
ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالي فقيل فيه فعل فهو عدل محقق قوله
او يقدر اكمر انما جعل هذا من باب التقدير لانه ليس له قياس يستند اليه على عدله ولو لم
يسمع العرب صرفه لحكم فيه بعدل ولكنهم لما منعوه الصرف وقد علم انه لا يمنع الا لعلتين

لم يكن فيه ظاهرا الا العلمية حكم بتقدير العدل لامكانه لانه لو لم يقدر للزم منه خروج
فاعلة ومعاومه من كلامهم فهذا هو الوجه الذي اوجب التقدير ولذلك لم يقدر عدل
في مثنى احد علما لما ورد في كلامهم منصرفا قوله وباب قطام في تميم لان تميما يعربون
هذا الباب ويمنعونه الصرف فيقولون جاءت قطام ورايت قطام ومررت بقطام
ووافقوا الحجازيين في نحو حضار فوجب الحكم بالعدل في الباب بتقدير اذ لا قياس يؤدي
الى ان يكون معدولا عن صيغة اخرى الا ما ذكرناه من الحكم بالبناء والوصف
شرطه ان يكون في الاصل تضر الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامنع اسود فلاصه
وادهم للقيد وضعف منع انعي للحية واجدل للصقر واخيل للطائر
شرط الوصفية ان يكون الاسم صفة في الاصل فلو قدر غلبته في الاسمية
وزوال الوصفية عنه لم يضر فهذا معنى قوله ولا تضر الغلبة وبحققه منعهم صرف
اسود وارقم وادهم وان خرجت عن الوصفية بالغلبة لان اصل وضعها للصفة بدليل
استعمالهم اياها صفات لو قدروا استعمال الاسم صفة وليس في الاصل صفة
لم تعتبر الوصفية بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع فانه صفة لنسوة وهو على زنة
الفعل الا ان وصفيته ليست في الاصل لانها من اسماء الاعداد فهي لغير الصفة في الاصل
وانما ضعف منع انعي واجدل واخيل لانه لم يتحقق فيه وصفيته اصليه وليس فيه الا وزن
الفعل فضعف منع الصرف لذلك وانما منعه الصرف ناس من العرب لما رأوا في اجدل
من قوة الاشتقاق لانه من الجدل وهو القوة وهو الصقر واخيل من الخيلان وهو الطائر
ذي خيلان واما انعي فكانهم توهموا معنى الخبث فطنوا جرى ذلك في الاصل مجرى الصفات
وهذا معنى كلام سيبويه التانيث بالتاء شرطه العلمية والذي يدل على
صرفهم مررت بامراة قائمة ولو لم يكن كذلك لوجب منع الصرف لان فيه التانيث والصفة
وانما اشترطت العلمية لان التاء في غيره غير لازمة لانك تقول مررت بقائم وقائمة فتنزع عن

الاسم وتثبت وتبقى الاسم على حاله فاذا انضمت العلميه لزمت فلم تفك [illegible]
بها عند لزومها ولم تعتد بها في غيره والمعنوي كذلك والكلام فيه كالكلام في التانيث
بالتاء لانك تقول مررت بامراه جرحى فتصرفه وان كان فيه تانيث وصفه كما ذكرنا في
التاء وشرط التحتم تاثيره يعني بالمعنوي لان التانيث بالتاء مع العلميه متحتم التانيث
على كل حال وانما هذا مخصوص بالمعنوي لان التانيث بالتاء لا يوجد فيه ثلاثي ساكن
الاوسط فلم تجر ذلك فيه وانما اشترط في المعنوي احد هذه الاشياء لانه اذا كان ثلاثيا
ساكن الاوسط جرى على السنتهم خفيفا ومنع صرفه للثقل فكان حقه ان قابلت احد
السببين فصرف فاما من منعه فلم ينظر الى خفته فاما اذا تحرك الاوسط لم تحصل به تلك
الخفه المقابله وكذلك اذا كان مع العجمه وان سكن وسطه فانها لم تكن معه سببا لما ستذكر
ان العجمه لا تكون مع الثلاثي الساكن الاوسط سببا كما توهمه بعضهم وهي مقويه للتانيث
حتى تحتم تاثيره فلا يلزم من تقويتها امر التانيث مرجحه له ان يعتبر علة مستقله في
منع الصرف فهند يجوز صرفه لانه يوجد فيه واحده من شروط التحتم وزينب
يمنع صرفه متحتما لانه زايد على ثلثه وهي احد الشروط المعتبر كل واحد منها في التحتم
لانها على البدل وستعرف ذلك لانه وان لم يزد على ثلثه وليس معه عجمه فانه متحرك الاوسط
وهاه وجور ممنوع لانه مع العجمه كما ذكرناه قال فان سمي به مذكر اشترطه الزياده
يعني فان سمي بالمونث المعنوي لان الكلام فيه فالضمير له وانما اشترط في المعنوي الزياده اذا سمي
به مذكر لان التانيث المعنوي باعتبار مدلوله وقد فات بتسميته المذكر به فلم يبق الا اعتوار
اللفظ فاعتبر الزايد على الثلثه لانه فيه بمنابه تا التانيث فكان فيه تاء ولم نعتبر ما دون
ذلك لقوات المعنى وقوات ما يتقدر بالتاء والذي يدل على ذلك تصغيرهم قدما فقدعه وعقربا
بعقرب فدل على ان الحرف الزايد نايب مناب التاء فاعتبر الزايد ولم نعتبر في قدم اذ لا يقوم
شيء مقام التاء والمعنى قدر الباعتباره كما تقدم **المعرفه** شرطها ان تكون

فيه لان يقبله المعارف اما مبنيه كالمضمرات واسما الاشاره والموصولات فلا دخول لها
في هذا الباب واما معرفه باللام او مضافه وبك وان كانت معرفه فحكمها حكم النصرف
على ما سياتي وهذا انما يكون اذا لم نجعل باب التوابع اصلا ولم نعتد به ايضا فاما اذا اعتد في
منع التصرف في مثل قولك مررت بالقوم اجمع وشبهه انضم الى العلميه نفي التاكيد العجمه
شرطها علميه في العجمه وتحرك في الاوسط او زايده على ثلثه والدليل على اشتراط
العلميه في العجمه في الاصل انك لو سميت برياح لصرفته وانما اشترط تحرك الاوسط
لانهم لم يمنعوا نوحا ولوطا ولم يوجد في كلامهم الا منصرفا وفيه العلميه فدل ذلك على ان
العجمه لا اثر لها مع سكون الاوسط والعلميه في اشتراط العلميه في العجمه في الاصل انه اذا
نقل غير علم اعتورت عليه احكام كلامهم من الاضافه والالف واللام فصار كانه من
جنسه فضعف اعتبار العجمه فيه بخلاف ما اذا كان علما واما تحرك الاوسط والزياده
على الثلثه فلما في مخالفتهما من الخفه التي قابلت احدى العلتين فلذلك قابلتها فلم يكن لها معها اثر
الجمع شرطه صيغه منتهى الجموع بغيرها كمساجد ومصابيح هذا الجمع
هو احد ما يقوم مقام علتين وسببه انه صيغه منتهى الجموع فكانه جمع مرتين اما تحقيقا
في نحو كالب لانه جمع اكلب واكلب جمع كلب او تقديرا في نحو افاضل وشبهه لانه على تلك
الصيغه فاجري مجراه وهذا اولى من قول الاكثرين انه جمع لا نظير له في الاحاد فان ذلك
منقوض بافلس وبابه وهو اكثر من ان يحصى فاعل جمع لا نظير له في الاحاد فكان جديرا بان
يمنع من الصرف وقد اجاب بعضهم عن ذلك بانه قد جا افعل في الواحد تا التانيث كاطله
فاعله رده وتا التانيث لا يعتد بها لانها زايده على البنيه فقد صح مجيء افعل في الواحد وهذا
فاسد لانه اولا لغه رديه وثانيا نادر والنادر لا اعتداد به كما سراوبل في ذلك
النساء والقايل هو به وثالثا ان تا التانيث في مثل ذلك قد اعتد بها فان الاجماع على صرف
كراهيه وطواغيه وبابه وليس بقارو هذا الباب الذي يقول به الا بتا التانيث فقد

وردا ذا مثاله في الواحد فلا يصح ان يقال انه لا نظير له في الواحد وهذا
القايل في صرف فرازنه وشبهه فانه يقول خرج بزيادة التاء الى زنة الواحد اذ
كراهيه وطواغيه صرف فاعتد بتاء التانيث في باب فعالل وخروج هذه البنيه عن صيغه
الجمع الى صيغه الواحد فكيف تجعل تا التانيث في باب فعل غير مخرجه له عن صيغه الواحد
وهذا الا تناقض واذا قبل ان صيغه منتهى الجموع كان التعليل فيه في بنائه مقام علتين
اوضح من قولنا لا نظير له في الاحاد وادفع هذا النقض الذي لا جواب عنه واما فرازنه
فمنصرف لان شرط هذه الصيغه المعتبره ان يكون بعيرها لانها اذا كانت بالهاء
شابهت كراهيه وطواغيه لفظا فكان اجراها مجراها اجدر وحضاجر علم للضبع غير
منصرف لانه منقول عن الجمع وزنه وزنه ان يقال حضاجر اسم للضبع مفرد فكيف امتنع
من الصرف وهو مفرد لا يجوز ان يقال لانه صيغه منتهى الجموع لان ذلك شرط الجمع فلا
يوجد الشرط على انفراده سببا ولا بد من تحقق الجمعيه التي هي سبب والشرط جمعا
فلذلك قيل لانه منقول عن الجمع والاسماء المنقوله عن الجمع كالاسماء المنقوله عن الصفه
مالم يمنع مانع كجايم ٥ وكذلك لو سمي بمساجد لكان ممتنعا من الصرف باعتبار الجمع المشروط
بما ذكر فحضاجرا ذا سمي به لان حضاجر في الاصل جمع لحضجر والحضجر العظيم
البطن فاذا سمي الضبع بحضاجر كان كتسميه رجل بمساجد وكما ان مساجد لا ينصرف عند
ذلك فكذلك حضاجر وسراويل في الاعتراض على هذا الباب اشكل من حضاجر اذ الم يصرف
لذلك اضطر سيبويه فقال قوم هو اعجمي حمل على موازنه في العربيه كما صايح فاجري
مجراه تشبيها له به لما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهه فجاوه على
ما يلزم هولاء ان يقولوا الجمع وما اشبه ذلك يقول بعضهم وقال قوم هو عربي
لكنه جمع في التقدير فيجاوز سراويل في التقدير جمعا السروال ثم اطلق اسم جنس على هذه
الاله المفرده وهو بعيد في اسماء الاجناس فان مثل ذلك لم يثبت الا في الاعلام وحوابهم

ز مثل بعض [illegible] صرف الا اذا كان جمعا وذيت معلوم باستقراء كلامهم وقد ثبت
سمعها هاهنا ويجب حملها على الجمع تقديرا وان كان مخالفا للقياس مراعاة لما علم من كلامهم
في بنيه المفاعيل واذا صرف فلا اشكال على ما ذكرناه لانا قلنا الجمع المانع شرطه
صيغه منتهى الجمع وقد فقدها هاهنا كونه جمعا فلا اثر للشرط عند فقد ازالسبب واما
من قال العله كونه لا نظير له في الاحاد فالاشكال عليه صرف ما لم ينصرف وجواز
جمعا وجرا مثل قاض بلا خلاف بين النحويين والمنقول عن سيبويه انه منصرف وان الزجاج
يزعم انه غير منصرف فقد اخطا في النقل وان اختلفوا في التقدير فسيبويه واصحابه
يزعمون انه غير منصرف وان التنوين فيه تنوين عوض وبعضهم يزعم انه منصرف لعدم
الموجب لمنع الصرف ويستدل هولاء على هذا بانه لو كان فيه مانع من الصرف لم يكن
الا الجمع وشرط الجمع ان يكون بعد الالف حرفان فصاعدا وليس بعد الالف هاهنا الا
حرف واحد فانتفى شرط المانع فوجب الصرف لذلك وصار صرفه كصرف كلام وسلام
وما وقع بعد الف تكسيره حرف واحد والصحيح ما ذهب اليه سيبويه والدليل عليه انه
جمع على صيغه منتهى الجموع فوجب الحكم بمنع الصرف فيه والا لخرمت القاعده المعلومه
في باب منع الصرف وما ذكروه من الاعتلال بحرف واحد بعد الفه غير مستقيم فانه
يقطع باعتبار المحذوف في مثل ذلك والذي يدل عليه امران احدهما انا نقول هذه حوار بكسر الراء
اعتدادا بوجوب الياء ولو كانت الياء في حكم العدم لوجب ان يقول هذه حوار فدل ذلك انه
ليس كسلام واذا ثبت الاعتداد بها في كسر الراء وجب الاعتداد بها في منع الصرف لانه
حكم لفظي مثله والثاني انما متفقون على منع الصرف مثل قولك بدا اشقى واحوى وما اشبهه
واصله احوى فالمانع منه وزن الفعل والصفه ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغه التي هي انعل
فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا فبقي احوى فلو صح ان يكون الاعلال مخلا بالوزن لوجب ان لا
تعتد بوزن الفعل فيقال هذا احوى من كذا بالتنوين لانه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل ولا قايل

به فان قال قائل از احوی مثل افعل بعد الاعلال بقلب الواو الفا بعد ما سکن فهو فاسد
من جهة ان ثبوتها انما کان بعد الحکم بمنع الصرف الا تری انک لو سمیت رجلا بکاتی حوار
فان حوار لو علل به من غیر صرف لثبتت الیا بعده ثابتة لا وجه لحذفها وانما حذفت
لتقدیر الانصراف عنده فالذی ادی الی ان یصرف حوار هو بعینه موجود فی احوی واسقی
ولم یصرف باتفاق قلنا قیل فما هذا التنوین علی مذهب سیبویه قیل هو عنده تنوین عوض
قالوا عن الیا المحذوفة والاولی ان یقال عن اعلال الیاء بالسکون لان حذف الیاء انما کان
بسبب وجود التنوین فکیف یصح ان یکون عوضا عنها ولم یحذف الا بعد وجوده وانما یکون
الشیء عوضا عن الشیء بعد ثبوت حذفه لغیره فوجب ان یقال انه عوض عن الاعلال الا
الاعلال ثابت قبل مجیء التنوین فلما جاء التنوین بعد ثبوت الاعلال الجمع ساکنان فحذفت
الیا لالتقاء الساکنین فسیبویه نظر الی هذا الاصل فاذا سمی امرأة بقاض قال هذا قاض وان
کان فیها علتان طردا لاصله فی التعویض عن اعلال الیا ویخالفه فی حوار لما تعذر علیهم
فی مثل قاض اسما للمرأة ان یقدروه علتان عن العلة المانعة للصرف والتنوین عندهم فی
مذهبهم تنوین الصرف طردا لاصلهم فی حذفه فیقولون جاءنی قاضی بإثبات الیاء لان
التنوین لما زال باشتباع الصرف وحذفت الضمة استثقالا بقیت الیا ساکنة لا موجب لحذفها
فاذا جاء الی النصب اتفق الجمیع علی قولهم رأیت حواری لفظا وحکما ومن العرب من یقول
مررت بحواری فی الخفض وهی قلیلة ووجهها انهم قدروه من اول امره ممنوعا من الصرف
والممنوع من الصرف حرکته الفتحة فی الجر کما فی النصب وقد قیل فی النصب رأیت حواری
باتفاق لخفة الفتحة فکذلک هذا **الترکیب** شرطه العلمیة وان لا یکون باضافة ولا
اسناد احترز بقوله ان لا یکون باضافة من مثل غلام زید لان الاضافة تدخل الممنع من
الصرف فی حکم الصرف ولا اثر للمانع معه علی ما سیاتی وقوله ولا اسناد احترز به
من مثل تابط شرا لانه لا یستقیم فیه اعراب ومنع الصرف فرع الاعراب فاذا امتنع

الاعراب من اصله امتنع ذلک **الالف والنون** ان کان اسما فشرطه العلمیة
کمرا زاد سیبویه فانتقا فعلانه وقیل وجود فعلی ومن ثم اختلف فی رحمن دون ندمان
وانما اشترطت العلمیة فیما فیه الالف والنون اذا سمی لانه تقوی شبهها بالف
التانیث الا تری انک اذا قدرت ندمانا علما وجدت الالف والنون مشابهة لالف
التانیث من حیث امتناع دخول تا التانیث علیها کامتناع دخولها علی الف فلا تقول
فی ندمان علما ندمانة کما لا تقول فی سکری سکرانة ولولا العلمیة لقلت ندمانة فقد ظهر
لک ان الالف والنون فی الاسم لا یکون مشبهة لالف التانیث الا باعتبار العلمیة وانما
اعتبر فیها اذا کانت الصفة انتفا فعلانة او وجود فعلی علی القول الاخر لتحقق ایضا
فی شبهها بالف التانیث لانها اذا کان لها فعلی لم یقل فیها فعلانة استغناء بفعلی وکذلک
اذا انتفت فعلانة فقد ادخل التانیث علیه فقد حصل الشبه بذلک ومن ثم یعنی
ومن اجل الاختلاف فی الشرط اختلف فی رحمان ممن زعم ان الشرط انتفا فعلانة منعه
الصرف اذ لیس له فعلانة ومن زعم ان الشرط وجود فعلی صرفه لانه لیس له فعلی
والاول الوجه من وجهین احدهما ان الالف والنون عندنا کانت مانعة لامتناع دخول تا
التانیث علیها واذا کان رحمن لا تدخل تا التانیث علیه بامتناع دخول تا التانیث علیه
لغیره فقد حصل المقصود الثانی انه لو قدر استواء الامرین فهذا اولی لانه الاکثر
فی کلامهم فینبغی ان یحمل علی الاکثر الا تری ان باب سکران اکثر من باب ندمان وقد احتمل ان
یکون من کل واحد منهما فحمله علی ما هو الاکثر اولی ولم یختلف فی ندمان لانه لم ینتف
منه فعلانة ولم یوجد له فعلی وکذلک لم یختلف فی سکران فی انه ممنوع من الصرف بخلاف
ندمان لانتفا فعلانة ولوجود فعلی **وزن الفعل** شرطه ان یختص بالفعل کشتر
وضرب وفعل لیس من ابنیة الاسماء فان وجد من الاسم فلا یکون الا منقولا عن الفعل
کنزال وعشر او اعجمیا کبقم او یکون زاده زیادة غیر قابلة للتاء هذا اولی من

النحويين أن يكون غالبا على الفعل فانه غير مستقيم لوجهين أحدهما انه رد الى جهالة اذ لا يعرف كثرته على الاسم الا بعد الاحاطة بما وقع منه في الاسماء والثاني انه باطل بأفعل فان أفعل في الاسماء اكثر منه في الأفعال وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل لم يمنع أفعل لغلبته في الاسم والدليل على ان أفعل في الأسماء اكثر انه ما من فعل ثلاثي الا وله أفعل اسما اما للتفضيل واما لغيره وما أفعل في الافعال لا يكون الا في بعض ما جاء فيه فعل وفي غير ذلك قليلا ونقابله ووقوع أفعل في الأسماء من غير فعل كأجدل وأخيل وأفعى وأربد واشباه ذلك فثبت ان هذا القول أولى وهو مناسب في منع الصرف لشبهه بالفعل لزيادته وهو معنى كلام سيبويه ٥

وقوله غير قابل للتاء احتراز من مثل قولهم نعمل في قولهم حمل نعمل فلو لم يحترز منه لورد نقضا وانما كان قبوله التاء مانعا من اعتباره لانه بقوله التاء خرج عن شبه الفعل لان الأفعال لا تقبل هذه التاء فلما قبل ما لم يقبل الفعل خرج عن شبهه وهو معنى كلام الفارسي

وقوله ومن ثم امتنع أحمر لانه لم يقبل التاء فالشبه قائم وانصرف يعمل لقوله قوله وما فيه علة مؤثرة اذا انكر صرف الى آخره قوله مؤثرة احتراز من ان يكون لا اثر لها كرجل سمي بمساجد أو حمر فانه لا اثر للعلمية لاستقلال الحكم بالجمعية والف التانيث وانما اعتبر كونها مؤثرة لانك اذا نكرت ما هذه صفته لم تزل الا العلمية وقد ثبت انه لا اثر لها فيبقى الاسم ممتنعا على ما كان عليه ولو لم يحترز منها لكان الكلام اذا نكر صرف خطأ لان نحو مساجد اذا نكر لا ينصرف لما ذكرناه وانما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لما بين من تفصيل ما تقدم ان العلمية لا تجامع شيئا من العلل وهي مؤثرة الا وهي شرط فيه الا العدل

ووزن الفعل فانها تجامعها وليست شرطا فيها وبيان ذلك ان الوصف لا تجامعه العلمية مؤثرة لما بينهما من التضاد فسقط والتانيث ان كان بالالف فلا تجامعه مؤثرة فسقطت وان كان بغيرها فقد تقدم انها شرط فيه والجمع لا تجامعه مؤثرة فسقط والتركيب شرط العلمية

والالف والنون ان كانا في الاسم فشرطها العلمية وان كانت في صفة فلا تجامعه لما بينهما من التضاد فلم يبق الا العدل ووزن الفعل فانهما تجامعهما من غير شرط الا ترى انك تقول ثلاث وأخر فتمنعه الصرف للعدل في الصفة مع انتفاء العلمية وكذلك أحمر واسود فدل على ان العلمية ليست شرطا فيهما لاستقلال الحكم دونها الا انهما متضادان اذ اعني العدل ووزن الفعل المعتبر وبيان التضاد هو ان العدل لا يكون الا بالاوزان المذكورة ولا شيء فيها من اوزان الفعل فلا يجتمع ابدا مع العلمية الا احدهما فان لم يكن فيه احدهما بقي بلا سبب اصلا

ان العلمية تزول بالتنكير وتزول الكون البواقي سبب لكون العلمية شرطا فيها واذا انتفى الشرط انتفى المشروط فاذا نكر وفيه احدهما بقي على سبب واحد وهو اما العدل واما وزن الفعل والعلمية تزول بالتنكير وان كان معها امر آخر زال الزوال الشرط فتبين ان كل ما فيه علمية موثرة فحكمه اذا نكر ان يصرف وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير وكل صفة اذا سمي بها وفيها علمية مع الصفة ثم نكرت فالاخفش يصرفها بعد التنكير ويطرد ما ذكرناه لانه اذا نكر زالت العلمية ولم يبق الا علي سبب واحد وسيبويه يمنعه الصرف ويعتبر الصفة بعد التنكير في منع الصرف لما تقدم من ان المعتبر الوصف في الاصل وهذا وصف في الاصل فوجب اعتباره واذا استعملت في غير ذلك بما ثبت في اسود وارقم وادهم بالدليل المتقدم واشكل ما يرد عليه باب حائض وضارب اذا سمي به فانه يقال لو صح اعتبار الصفة الاصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب امتناع حائض من الصرف للعلمية والوصفية وهو مصروف بالاجماع واذا ثبت ان الوصفية الاصلية غير معتبرة مع الاسمية اجماعا فحق اذا نكر فالم ينكر الا ما انتفى فيه اعتبار الوصفية فلا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها والجواب ـــــ انه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل اسود وارقم وانما لم يعتبر باب حائض لمانع حاضر وهو انا نعلم ان الوصفية تنافي العلمية في المعنى لان العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه لا بمجاوزة والوصفية وضع

الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا وكيف يكون الشيء مختصا غير مختص فامتنع لامتناع
اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف فلما بكر زال المانع لاعتبار الوصفيه
فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علة اخرى فوجب منع الصرف لذلك ومذهب سيبويه
اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفيه الاصليه وان زال تخفيفها معنى ويلزم الاخفش
صرف ما علم ان العرب منعته الصرف نحو اسود ومنع ما علم ان العرب تصرفه نحو
مررت بنسوه اربع وجميع الباب اعني باب ما لا ينصرف اذا دخلته اللام او الاضافه
اعني ان يكون مضافا يجر بالكسر كقولك مررت بالاحمر ومررت باحمركم وانما
الخبر بالكسره لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسماء فقابل شبه الفعل فرجع الى
اصله واما ان الجر لم يمتنع فيه لامتناع ذهاب التنوين للعلتين فلما كان زوال التنوين
ههنا لاجل اللام او للاضافه لا للعلتين رد موجب منع الجر فدخل وهذا قول الاكثرين

المرفوعات هو ما اشتمل على عمل الفاعليه فمنه الفاعل وهو ما اسند
الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه قوله ما اسند الفعل او شبهه
اليه زيد قائم ابوه فانه فاعل لانه اسند اليه ما اشبه الفعل قوله وقدم
عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قام فانه يوهم ان زيدا هو المسند اليه قام فيظن
انه دخل في الحد وليس هو فاعلا وانما هو مبتدأ وقوله على جهة قيامه به احتراز
من مفعول ما لم يسم فاعله نحو قولك ضرب زيد فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه
فلو لم يحترز منه لدخل في الحد وليس هو بفاعل عند من حد بهذا الحد والذين يجعلونه
من انواع الفاعل لا يحترزون عنه بهذا القيد واكثر البصريين المقدمين هو عندهم
فاعل فاذا احد والفاعل لم يحترزوا عنه ليدخل في حده واختير قوله على جهة قيامه
ولم يقل قائما به ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقه وما هو جار مجراه في التعيين
والتقدير كالنسب والاضافات فالاول مثل قولك علم زيد وشبهه والثاني مثل

قولك ضرب زيد وشبهه والباب كله سواء كان فيه معنى محقق يقوم بالفاعل
او يجري مجراه من نسبه او اضافه فاختير على جهة قيامه لذلك **قوله**
والاصل ان يلي فعله لانه احد جزئي الجمله معه وما عداهما فضله وقد وجب تقديم
الفعل فوجب ان يكون الاصل ان يلي فعله لانه المحتاج اليه اولى بالتقديم من غيره
فان قدم عليه المفعول كان في النيه موخرا لما ذكرناه قوله ومن ثم جاز ضرب
غلامه زيدا واستمع ضرب غلامه زيدا يعني من اجل ان الاصل تقديم الفاعل الى غيره
جازت المسئله الاولى واستمعت الثانيه وبيانه انك اذا قلت ضرب غلامه
زيدا فلا بد من مقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى
زيد وهو متاخر لفظا فلو انه متقدم من حيث المعنى لم يجز ولكنه لما كان فاعلا والفاعل
رتبته التقديم جازت لانه في حكم قولك ضرب زيد غلامه واستمعت المسئله الاخرى
وهي ضرب غلامه زيدا لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو متاخر لفظا ومعنى
اما اللفظ فمعلوم حسا واما المعنى فلانه راجع الى المفعول ورتبته التاخير فرجع
الضمير الى غير مذكور فامتنعت المسئله لذلك وقوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما
والقرينه الى آخره يبان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل الذي هو الاصل بعد ان
كان جايزا تاخيره فمنه ان ينتفي الاعراب في الفاعل والمفعول جميعا والقرينه
كقولك ضرب موسى عيسى لانه لم يتقدم الفاعل هاهنا لادى الى اللبس فالتزم التقديم
لذلك بخلاف قولك اكل موسى الكمثرى فهذا وان انتفى فيهما الاعراب فجايز فيه التقديم
لما فيه من القرينه الرافعه للبس اذ لا يشكل ان موسى آكل والكمثرى ماكول ومنها ان
يتبع الفاعل ضمير امتصلا فانه يجب تقديمه على المفعول كقولك ضربت زيدا لانه
لا يمكن تاخيره لان وضعه متصل فلو اخر لوجب ان يكون متصلا وذلك غير سايغ
ومنها ان يتبع مفعوله بعد الا او معناها مثال الاول ما ضرب زيدا الا عمرا ومثال

الثاني انما ضرب زيدا عمرا الا ان ما بعد الا المفرغة هو المقصود بالاثبات دون ما قبلها
من الجنس المنفي قبله الا ترى انك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فقد نفيت جنس
من وقع عليه ضرب زيد واثبت عنه عمرا لا غير فلو ذهبت تقدم وتوخر مقولا ما
ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى وكذلك اذا قلت انما ضرب زيد عمرا الان ما وقع عليه
ثانيا في مثال ذلك مشابه الواقع بعد الا لتحصيل الغرض المذكور فوجب فيه ما يجب في
المذكور معه الا قوله واذا اتصل به ضمير منصوب الى آخره بيان ما يعرض فيوجب
تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الاصل ومنها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول
كقولك ضرب زيدا اسيده لانه ان لم يتقدم المفعول هاهنا رجع الضمير الى غير مذكور
لا لفظا ولا معنى فيرجع الى باب ضرب غلامه زيدا وقد تقدم ان ذلك ممتنع فوجب لما ذكرناه
التاخير ومنها ان يكون المفعول ضميرا منفصلا والفاعل غير منفصل كقولك ضربني
وضربت زيدا لانه لو لم تقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا وقد ثبت له في مثل ذلك الاتصال
فامتنع تاخيره لذلك ومنها ان يقع الفاعل بعد الا كقولك ما ضرب عمرا الا زيد لان
الغرض نفي جنس الفاعل عليه واثباتها لزيد خاصة عكس ما ذكرناه من قبل عند تاخير المفعول
بعد الا فلو ذهبت توخر المفعول لانعكس المعنى الا ترى انك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد
فلو قدرت ضاربا آخر لعمرو ولم يصدق الكلام عليه المذكور ولو قدرت مفعولا آخر غير
عمرو لم يحل في الكلام ولو قدرت فاعلا آخر غير زيد لم يحل به وقد تبين ان كل
واحد من المسئلتين عكس الاخرى في المعنى فوجب التزام ما ذكرنا في كل واحد منهما

قوله وقد يحذف الفعل جوازا وذلك عند قيام القرائن حاليه كانت او مقاليه
كقولك لمن يقول قام زيد فقرينة حاليه فاعل الفعل مقدرا دل عليه قول السائل من قام ولولا ذلك
لم يسغ حذفه الا ترى انك لو قلت زيد من غير قرينة لم يفد ذلك شيئا ومنه قوله عز وجل
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال في قراءة ابن عامر بفتح الباء وذلك ان قولك يسبح

لا يصلح ان يكون مرفوعا بيسبح لانه فاعلا وقد منعولا لم يسم فاعله اما الاول
فلان يسبح البنا الذي يجب حذف الفاعل معه واما الثاني فلفساد المعنى لانه يؤدي
الى ان يكون الرجال هم المسبحون في البيوت المذكورة بالتعظيم فوجب ان يقدر فاعلا
حذف فعله لتقدم ما يدل عليه من جملة اخرى لانه اذا قيل يسبح فقد علم ان ثم فاعلا
ولكنه لم يذكر وكان سايلا سال عنه فقال من يسبح فقيل رجال اي يسبحه رجال
فرجال فاعل فعل مقدر على نحو ما تقدم فكذلك قول الشاعر ليبك يزيد
ضارع لخصومه لانه لما قال ليبك يزيد علم ان ثم من يبكيه فقيل من يبكي فقيل
ضارع لخصومه فهو على ما ذكرناه في الآية قوله وجوبا مثل قوله وان احد
من المشركين استجارك وهو كل موضع وقع بعد محل الفعل المحذوف وانما التزموا حذفه
كراهية ان يجمعوا بين المفسر والمفسر لانهم لم ياتوا بالثاني الا تفسيرا للاول فلو ذكروا
الاول معه لوقع ذكر الثاني ضايعا كقولك ان زيد قام قمت فلو قلت ان قام زيد قام قمت
لم يجز لما ذكرنا ومثال يتنزل منزلة ذلك الفعل المفسر ان المفتوحة الواقعة بعد لو كقولك
لو انك حيني لاكرمتك فالتقدير لو ثبت انك حيني لاكرمتك ولكنهم حذفوه لما ذكرنا لان
المفتوحة تدل على الثبوت فكانت كالمفسر فاجريت مجراه لذلك ولذلك لو قلت في مثل
لو انك حيني لحيتك لو ثبت مجيك لحييتك لم يجز لفوات لفظ ان المفسرة في المعنى للفعل المحذوف
قوله وقد يحذف ان جميعا يعني الفعل والفاعل وذلك ايضا عند حصول القرينة
كما اذا قيل اقام زيد فقيل نعم فالتقدير نعم قام زيد ولولا ما تقدم لم يكن نعم مفيدا استثنا
لانه حرف فلا يفيد الا مع جملة فعليه او اسميه فوجب تقدير الجملة وقدرت فعليه
لتكون موافقة لقرينتها وهو اولى من تقديرها اسميه لما يلزم من المخالفة بينها وبين قرينتها
وانما مثل قولهم الا خطبة فلا اليه مرفوعا وهو فاعل ايضا بفعل مضمر لقيام القرينة عند
ايراد هذا الكلام فيما قصد ثم جرى مثلا في مثل ذلك وما قاربه فيقال في كل قضيه كان

الانسان لها اهلا لها مجتهدا فيها ولكنه امتنعت عليه كعارض عرض من غير جهته
فاصله ان رجلا كان لا يحظى عند امراته فتزوجته امراة ولم تال جهدا فيما تحظى به عنده
ولم تحظ بعد ذلك فقالت لاحظيه فلا اليه ثم جرى مثلا في مثل ذلك وشبهه والله اعلم ٥
قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما لانهما اذا وجها المضمر استويا في
صحة الاضمار فيهما لانهما ان كانا للمتكلم قلت ضربته واكرمته ونحوه وان كانا للمخاطب
قلت ضربك واكرمك ونحوه وان كانا للغايب قلت زيدا ضربه واكرمه فلم يتنازعا شيئا
لان كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للاخر فان قلت فما تصنع بمثل ما ضرب واكرم
الا انت او الا انا او الا هو ونحوه فانها فعلان وجها الى مضمر يتنازعاه لانه يصلح
ان يكون لكل واحد منهما كالظاهر قلت قد ذكر ذلك بعض المتاخرين وهو غلط
لانه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما المضمر لانه فاعل فيقال ما ضربت
واكرم الا انت وعند ذلك ينتفي المعنى وانما هو كلام محمول على الحذف بتقدير ما ضرب
الا انت وما اكرم الا انت فحذف ذلك من احدهما لتحقيقه قوله خلافا
للكسائي لانه لا يجيز الاضمار في المسئلة المذكورة بل يوجب الحذف ويظهر ذلك في التثنية
والجمع كقولك ضربني وضربت الزيدين جدا من الاضمار قبل الذكر وهو مردود لما علم ان العرب
لا تحذف الفاعل ٥ وقوله وجاز خلافا للفراء منع هذه المسئلة وامثالها لما يلزم
من اضمار الفاعل قبل الذكر وحذف الفاعل وهو مردود لانه ثبت مثله عن العرب كقوله
جرى نحوها واستشعرت لون مذهب قوله وحذف المفعول ان استغني عنه احترازا
من ان يكون المفعول الثاني من باب ظننت كقولك خلتني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسوغ حذفه وسياتي في بابه فان اضمرته لم تضمره
مفعولا قبل الذكر ولما لم يسغ حذفه ولا اضماره وجب العدول الى الظاهر قوله
في اعمال الاول في ضمير المفعول على المختار الا ان يمنع مانع فيظهر في مثل حسبني وحسبتهما منطلقين

لان الفراء

الزيدان منطلقا اظهرت منطلقين لتعذر الاضمار لانك لو اضمرته لم يستقم لانه
مفعول ثان لحسبتهما فيجب ان يكون مثنى ولم يستقم لانه عايد على منطلقا وضمير
المفرد لا يكون مثنى فلما منع الاضمار وجب الاظهار ٥ قوله واما ما في البيت
فقد استدل به اللوقيون على ان اعمال الاول هو الافصح لان الشاعر فصيح وكان يمكنه
اعمال الثاني فلما اعمل الاول من غير ضرورة دل على ان اعمال الثاني ليس بالافصح ادلا قايل
بغير ذلك ويقوي ذلك بانه اعمل الاول اركاب مجدود وذلك ظاهر في ان اعمال الاول افصح
والجواب منع ان يكون هذا البيت من هذا الباب ببيانه ان شرط هذا الباب ان يكون
الفعلان هاهنا الى شيء من حيث المعنى ولو وجه الفعلان هاهنا الى شيء واحد لفسد
المعنى لان البيت

فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال

ولو تدل على اشتاع الشيء لامتناع غيره فاذا كان ما بعدها مثبتا كان منتفيا في المعنى واذا
كان منتفيا كان مثبتا لانها تدل على امتناعه وامتناع النفي اثبات واذا ثبت ذلك فقوله
فلو ان ما اسعى لادنى معيشة نفي للسعي لادنى المعيشة فلو وجه ولم اطلب قليل لوجب
ان يكون فيه اثبات الطلب القليل لانه في سياق جواب لو فيكون نافيا للسعي لادنى المعيشة
مثبتا الطلب القليل من المال وهو غير ما اثبت نقيضه فيؤدي الى ان يكون نافيا مثبتا الشيء واحد
في كلام واحد وهو فاسد فثبت انه ليس من هذا الباب لما ادى اليه من فساد المعنى قوله
مفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول لحذف فاعله واقيم هو مقامه يريد في
جهة الاخبار عنه قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل يريد
الى معنى فعل ويفعل حتى ان استخرج وادحرج بنيا على بنيته قوله ولا يتبع المفعول
الثاني من باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك قلنا انما لم يتبع الثاني والثالث
كذلك لان اعرابهما يدخلان على المبتدا والخبر والمفعول الثاني في الاول والثالث في الثاني

والثالث من باب اعلمت ٥

هما خبر المبتدا في المعنى فلو اقيما مقام الفاعل لصار مخبرا عنهما وهذا باطل فان الخبر
لا يكون مخبرا عنه وانما كان المفعول له كذلك لانه قد يكون علة لافعال متعددة تقول
ضربت وادبت واعطيت اكراما لزيد فلو اقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان اما ان
يقام مقام المجموع او مقام احدها وعلى كل تقدير يلزم من خلو بعض الافعال من الفاعل
وهو باطل فلما لم نطرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا من ابتنائها في هذا الموضع الذي لا تتعدد
فيه الافعال كذلك وانما قلنا ان المفعول معه كذلك لانه مذكور بحرف العطف فلو اقمناه مقام
الفاعل لكنا اما ان نحذف الواو او ننقلها فان حذفنا كما خرج المفعول معه عن ان يكون مفعولا
معه فانه لا يعقل بدون الواو وان لم نحذفها امتنع التركيب لما لم نسم فاعله فانه يكون عطفا
على غير معطوف عليه قوله واذا وجد المفعول لغير انما كان كذلك لان المفعول
به اقرب من الى الفعل مما سواه فان الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي فاعلا لا يقال ان
استدعاء الفعل للمصدر اقرب فكان يلزم ان يكون الاولى بالقول ان في الفعل دلالة على المصدر
فلو اقمناه مقام الفاعل لم يكن في الكلام فائدة متجددة فان قولنا ضرب ضرب لا يفيد
فان ضرب اشعر به ٥ قوله والاول من باب اعطيت اي من الثاني قلنا
انما كان كذلك لان الاول من باب اعطيت فيه فاعليته ما من جهة انه الاخذ فاشبه بها الفاعل
فترجح بها قيامه مقام الفاعل **قوله المبتدا والخبر** قوله الاسم المجرد
من العوامل اللفظية احتراز مما تدخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها وظننت واخواتها
لانه في المعنى مثله وما يميز الا بالتجريد قوله مسندا اليه احتراز من الالفاظ التي
يعتد بها كالفاظ العدد والفاظ حروف الهجاء فانها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير معتد بها
لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب الاسنادي قوله والصفة الواقعة بعد احد حرفي
النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر ليدخل تحته الزيدان وشبهه اذ لم يدخل فيما تقدم لانه
ليس مسندا اليه فان قائم مبتدا باتفاق والزيدان فاعل فلا بد من التعرض له ليدخل تحت

الحد وهو على صفة على ما ذكره قوله رافعة لظاهر احتراز من توهم متوهم بجوازه اذا
رفع مضمرا في اصل قولك اقائمان هما او قائمان الزيدان فانه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس مبتدا
باتفاق قوله فان طابقت مفردا جاز الامران مثل قولك اقائم زيد فانه يجوز اقائم
مبتدا وزيد مرتفع بقائم فيدخل تحت الحد ويجوز ان تقول زيد مبتدا وقائم خبر مقدم
فلا يدخل تحت الحد لانه لم يرتفع ظاهرا اذ زيد مرفوع بالابتداء قوله واصل
المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه فلا بد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق قوله
ومن ثم جاز في داره زيد واستتر صاحبها في الدار فان الضمير في داره عائد على المبتدا المؤخر
لفظا المقدم رتبة والضمير في صاحبها عائد على الخبر وهو مؤخر لفظا ومعنى فكان عائدا
على غير مذكور فاستتر هذا وجاز في داره زيد لما تقدم من ان المبتدا متقدم في المعنى فكان
عائدا على مذكور وهذا كما سبق في ضرب زيدا غلامه وضرب غلامه زيدا قوله
وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما لانه اذا تخصص قرب من المعرفة فاجري مجراه
ومنه باب لعبد مؤمن فانه تخصص بالصفة ومنه باب ارجل في الدار ام امراة فانه تخصص
بثبوت الخبر وانما سأل عن التعيين وباب ما احد خير منك تخصص بما حصل من افادة العموم
وباب شر اهر ذا ناب فانه تخصص بشبهه بالفاعل اذ معناه ما اهر ذا ناب الا
شر فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز ان يكون نكرة حاصل له وباب في الدار رجل
فانه تخصص بتقدير حكمه عليه فكانه موصوف كما في الفاعل ولا يلزم جواز قائم رجل وان
كان الخبر مقدما لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها وباب سلام عليك فانه
تخصص بنسبته الى المسلم اذ اصله سلمت سلاما ثم حذفوا الفعل فبقي سلاما عليك ثم عدل
عن النصب الى الرفع لعرض الثبوت والمعنى على ما كان عليه في مدلوله وقد كان مخصصا فوجب
ان يكون مخصصا قوله والخبر قد يكون جملة والجملة ضربان على ما ذكر وصح وضع الجملة
خبرا لانها تفيد من الاحكام ما يفيده المفرد وشرطها الضمير ليحصل الفائدة والا كان لغوا

قوله وقد يحذف يعني الضمير اذا كان معلوما كقولهم البر الكر بستين والتمر
منوان بدرهم اي منه والكر لما علم ساغ حذفه ٥ قوله وما وقع ظرفا في مثل قولك
زيد في الدار فالاكثر انه مقدر بجملة نظرا الى انه متعلق واصل التعلقات للافعال وقد
يتعلق بمفرد نظرا الى انه خبر واصل الخبر الافراد والصحيح الاول لقولهم جاني الذي في
الدار اذ معناه هاهنا كمعناه في غيره ولا خلاف انه هاهنا متعلق بجملة فيجب تعلقه في مجل
الاختلاف بجملة وكذلك قولهم كل رجل في الدار فله درهم نحو ازيد في الدار فله درهم فما دل على تقدير
الفعل متعلقا ولذلك امتنع كل رجل قائم فله درهم ٥ قوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط وضمير الشان وجب تقديمه لما يلزم من تاخيره ما
له صدر الكلام او كانا معرفتين نحو زيد القائم لانا في تقدير الاول خبرا مخالفة الاصل من غير فائدة
وكان حمله على الاصل هو الوجه وكذلك مسئلة افضل منك افضل مني وشبهها قوله او كان
الخبر فعلا لئلا احتراز من ان يكون فعلا لغيره مثل قولك زيد قام ابوه فان تقديمه جايز كقولك
قام ابوه زيد واذا كان فعلا لئلا لم يجز مثل زيد قام لانك لو قدمته لالتبس باب الفاعل بباب المبتدا
واذا تضمن الخبر المفرد احتراز من ان يكون جملة ويكون المبتدا الاول مقدما مثل زيد من ابوه
وانما جاز ذلك لانه قد وقع الاستفهام في صلة الكلام وما غير الجملة التي هو فيها بخلاف
ابن زيد فانه لو اخر لخولف هذا الاصل قوله او كان صحيحا مثل في الدار
يريد تقديمه لانه لو تاخر لزال التصحيح فكان فاسدا قوله او لمتعلقه ضمير في المبتدا
يريد المتعلق الخبر مثاله على التمر مثلها زبدا لانه لو تاخر هذا الخبر لكان الضمير في
مثلها راجعا الى غير مذكور وكان فاسدا فهو مثل ضرب غلامه زيدا سواء قوله او عن
ان مثل قولك عندي انك منطلق لانهم قصدوا التشبيه من اول الامر بتقديم الخبر على انها
المفتوحة حوفا من ان تلتبس بموضع المكسورة وقيل انما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين ان التي
بمعنى لعل لان تلك لا يكون الا صدر الكلام فخالفوا بهذه صدر الكلام ليحصل الفرق بينها من اول

الامر وقيل انما فعلوا ذلك كراهية بقاء ان المفتوحة عرضة لدخول العوامل فيودي الى علها
قوله وقد يتعدد الخبر لانه حكم وقد يحكم على المبتدا باحكام متعددة كما في الصفات وقد يتضمن
معنى الشرط وذلك فيما ذكر لما فيه من الابهام في ذكر ما يصح ان يكون شرطا من فعل مذكور
لفظا او مقدرا متعلق الظرف فاذا قصد الى ان الاول سبب للثاني جيء بالفاء لهذا الغرض
كما في الشرط قوله وليت ولعل ما بعدان ما نفاق لانه يودي الى تناقض معنوي
وذلك ان خبر ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق او الكذب وما يقع بعد الفاء خبر
محض فكان في الجمع بينهما وبين الفا تناقض واختلفوا في ان فسيبويه نظر الى ان الشرط لا
يدخل عليه ان فكذلك ما يشبه الشرط وكل من التعليل بين مستقيم وانما النظر فيما اعتبره
الواضع فان ثبت دخول الفا مع ان فالتعليل هو الاول وان لم يوجد بعد الاستقراء فالتعليل
هو الثاني وقد نظر فوجد دخول الفاء مع ان في قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم وقوله ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم
فاذا القول ما قال الاخفش قوله وقد يحذف المبتدا القائم قرينة جوازا الى
قوله ووجوبا لا اشكال فيه قوله ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره لان فيه قرينة تشعر
بخصوصيته لفظا ملتزما ذكره في موضعه وكان فيه توقيفا بالمعنى واللفظ جميعا فالتزم
الحذف لذلك وهو في ابواب منها باب لولا لانها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره فكان
فيها اشعار بحكم الوجود على ما يذكر بعدها وملتزم مجيء جواب فيها في موضع خبره فاغني
عن ذكره ومثل ضربي زيدا قائما وهو كل ما دل على معنى منسوب الى فاعله او مفعوله او اليهما
مذكور بعدهما حال منهما او من احدهما في المعنى واصله عند البصريين ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامله فبقي اذا كان قائما ثم حذف
الظرف لدلالة الحال عليه فبقي ضربي زيدا قائما فكان الخبر ملتزما لما حذفه بما ذكرناه من الامرين
الدالة على خصوصية الفعل المحذوف واللفظ الواقع موقعه وهذا اولى من مذهب

اللوفس فانه عندهم معمول لضرب والخبر مقدر بعد اي ضربي زيدا قايما حاصل وهذا
فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فلان كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من وقوع
موقعه تاويلهم تجعل زيدا قايما من تتمة المثال ومعمولا له فلم يقع في موضع الخبر لفظ
يقوم مقامه واما من جهة المعنى فان المفهوم من ضربي زيدا قايما الحكم على كل ضرب مني
لزيد فانه في حال القيام وهذا لا يستقيم الا على تاويل البصريين لبقاء الضرب الواقع علي زيد
عاما فيكون المعنى كل ضرب مني لزيد فانه في حال القيام واذا جعلنا قايما معمولا لضربي
خرج عن ذلك العموم وبقي خاصا لضرب مني واقع على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول
وهو معنى آخر مخالف لذلك المعنى من حيث العموم والخصوص والمفهوم منه والعموم فلا
يستقيم الا على تاويل البصريين فوجب القول به ومنه قولهم كل رجل وضيعته وهو
مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وكان القصد بالاخبار المقاربة فانه يجب حذف
الخبر لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر في الواو من معنى المعية ووقوع المعطوف
في موضع الخبر ومنه لعمرك لافعلن وهو موضع ابتدي فيه بمقسم به فانه يجب فيه حذف
الخبر لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر بما في الكلام من معنى القسم مفهم ان
المراد بالخبر قسمي او يميني وما اشبهه والاخر وقوع ما لا بد منه في جواب في الموضع الذي
كان يكون فيه الخبر كقولك لافعلن ٥ قوله خبر ان واخواتها هو المسند
بعد دخول هذه الاحرف لانه لا يتم عن خبر المبتدا الا بهذه الحروف فوجب تميزه بها وامره
كامر خبر المبتدا بريد في اقسامه من وقوعه مفردا وجملة واحكامه في ان يكون متحدا
او متعددا وغير ذلك وشرايطه انه اذا وقع جملة فلا بد من ضمير ولا تحذف الا اذا
علم وفي انه لا يحذف الا لقرينة الا في نقدمه لانك تقول قايم زيد ان زيدا كانه كرهوا
ان يجعلوا الخبر متصرفا كتصرف الفعل او قصدوا الى ان يكون عمله عمل الفعل الفرعي لان
اعماله فرعي او قصدوا الى التنبيه بالقصور على الفرق بين ما هو فعل وبين ما هو حرف

قوله الا في نقايضه الا اذا كان ظرفا فانه يجوز ان يتقدم ويكون خبر المبتدا
وفي صحته التقديم لاشاعهم في الظروف فيجوز اني في الدار زيدا قوله خبر لا التي لنفي
الجنس هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس لئلا يرد لا غلام خير امك فانه مسند
بعد دخول الا باعتبار لفظ دخول لا وليس بالخبر المحدود لانه جنس خبر لا التي لنفي
الجنس وهما امران متميزان قوله مثل لا غلام رجل ظريف والنحويون يمثلون في
هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف وليس بحسن في التمثيل لامرين احدهما انه في الظاهر صفة
ولا يليق بدي النهى مثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله واقله الاحتمال فكره ايضا لذلك وهذا
المثال لا يكون ظريف الا خبرا لان المضاف المنفي لا يوصف الا بمنصوب فوجب ان لا يكون
صفة فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل الثاني وهو انا نقول بعد ذلك وبنو تميم لا يشبهون
الخبر مع لا فاذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب على الظن امتناع هذه في لغتهم فيقع
ذلك في الخطا لانهم يقولون بها قوله وحذف كثيرا في لغة من يشبهه ومن ههنا
كان لا رجل ظريف اظهر في الصفة حملا على الاخر في حذف الخبر واما بنو تميم فلا يشبهونه اصلا
اما للعلم به وهو مراد او لان التي اعني عنه كما اغني في قولك انتفى القيام عن تقدير خبر له ٥
قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما يعني بعد دخول
هذه في مسلتها وهذه في مسلتها لانهما اجتمعا لان ذلك معلوم وان الكلام في ما ولا هذين
كالكلام على لا التي لنفي الجنس في ان المراد بقوله بعد دخول ما ولا المشبهتين بليس ليلا يرد
ما قام زيد ولا غلام رجل ظريف فانه اذا كان المعتبر صورة ما ولا ورد قاطعا ودخل في
الحد ما ليس منه ولا يكون مانعا قوله وهو في لا شاذ يريد ان الرفع بلا المسند اليه شبيها
بليس قليل انما ياتي للضرورة لا في صيغة الكلام قوله المنصوبات ما اشتمل
على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قوله
ما فعله فاعل فعل احتراز من اسم ما لم يفعله فاعل وقوله مذكور احتراز من قولك اعجبني

القيام من اسم فاعله فاعل ولكنه ليس فاعلا لفعل مذكور وقوله بمعناه احتراز
من قولك كرهت قيامي فانه اسم ما فعلا فاعل مذكور لان الكراهية اسم ما فعله المتكلم
وهو فاعل الفعل المذكور فاذا قلت بمعناه وجعلته وصفا للفعل خرج قولك كرهت
قيامي وحكم هذا المفعول ان يكون فعله موافقا لمعناه وقوله ها هنا اسم ولم يذكر
لفظ اسم في غيره من الحدود لانه لو لم يذكره لورد عليه ضربي وهو شيء فعله فاعل فعل
مذكور فاخترت مجيء اسم وقد اورد على هذا الحد فولهم ضربة شديدة فانه اسم لما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه ويجب ان يدخل في الحد واذا دخل في الحد يجب
ان ينتصب لانه انما جاء للتعريف فينصب كما ان الفاعل انما جاء للرفع وهو غير وارد لانه
عند ما دخل في الحد ولا شك انا ذكرنا تعريفه ها هنا ينتصب ولكن بعد ان عرفنا ان
ما هو مما يجر رفعه وهو اذا قصد اقامته مقام الفاعل وجعله احد الجزئين فاذا
حصل الاعلام بذلك ثم حد والمفعول المطلق باعتبار ما هو مفعول مطلق فيجب دخول
المرفوع في الحد وان كان الغرض من حده تعريف نصبه لان ما تقدم يفيد تخصيصه
لانه خاص وقد ذكر ان حكمه الرفع فكانه قيل ها هنا ينصب هذا المحدود في غير المحل
الخاص الذي قد عرفنا ان رفعه واجب فيما تقدم واستغني عن ذكره ها هنا لان ذكره راجع
الى تكرير يخص لا فائدة فيه زائدة لانا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم فتبين انه لا حاجة
الى الاخبار منه فلزم وجوب انه لو ذكر كان خطأ الا ترى انه خارج من حد المفعول المطلق
وقد قلنا ان المفعول المطلق نفسه يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل فيصير حاصل الامر
من هو مفعول مطلق من جهة واحدة فهذا ظاهر الفساد غير خاف بالنظر المستقيم
وهو ايسر في حذف امثال ذلك في حدود ذكرت في هذه المقدمة وجعل اتفاق ذلك شرطا
في نصبه اخراجا له عن حقيقته فانه في الحقيقة مثله وقد ورد مثل ذلك في المفعول به
والمفعول فيه وغير ذلك على ما سيأتي في المستقبل ان شاء الله تعالى قوله

ويكون لتأكيد النوع والعدد اما التأكيد فما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل والذي للنوع
هو ان يخص بعض انواع الفعل اما باسم خاص مثل ارجع القهقرى او لصفة مع وجوده مثل
ضربا شديدا او مع حذفه مثل ضربت اي ضرب وضربته ضرب الامير او بتعريف عهد
مثل ضربت الضرب الذي تعلمه او العدد وهو ما يصاغ للمرات كقولك ضربته ضربة
وضربتين قوله والاول لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة بدليل صحة اطلاقه
القليل والكثير منه على اختلاف انواعه واذا كان ذلك تعذرت تثنيته وجمعه اذ حقيقة
التثنية ان يقصد الى المرين متميزين اشتركا في اسم واحد فتزيد علامة في احدهما اختصارا
وهذا قد تعذر ان يكون معه مثله لانه للحقيقة على اختلافها فيستحيل ان يحصل معه مثله
واما الثاني والثالث فصح ذلك فيه لصحة حصول مثله معه اما الثاني فانه للنوع
المتميز عن نوع آخر فاذا انضم اليه نوع آخر ثبت الامر الذي تكون به التثنية واما الثالث
وظاهر قوله وقد يكون بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل مثل قعدت جلوسا
لان الشرط ان يكون اسم ما فعله بمعناه بلفظه كان او بغير لفظه قوله وقد يحذف
الفعل ظاهر قوله وجوبا سماعا طريق علمها السماع وحاصلها انها مصادر كثرت في
استعمالهم فخففت بحذف فعلها وجعلوا المصدر عوضا منها للكثرة فهي في المعنى معللة
بالكثرة الا ان الكثرة لما تعذر معرفة ما كثر منه بعينه احتيج الى السماع اذ لا يتدرج
على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر قوله ويحذف قياسا في مواضع وانما
كانت هذه قياسا لانه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء علم انهم يحذفون معه الفعل لزوما
هذا معنى القياس في اللغة فمنه ما وقع منبئا اختيارا من ان يتبع منبئا مثل قولك ما زيد
سيرا الا بعدا او قوله نفي اختيارا من ان يتبع منبئا من غير نفي كقولك زيد سيرا او معي
بغي كقولك انما انت سيرا الان معناه ما انت الا سيرا دخل على اسم اختيارا من نفي دخل

على فعل لقولك ما سيرَ الا سيرًا لانا وان جرا عنه اخبرا من قولك ما سيرَ الا سيرٌ
شديدٌ فاذا وجد هذا الضابط وجب حذف الفعل لقولك ما انت الا سيرًا وما انت
الا سيرَ الزيدٍ قوله او وقع مكررًا كقولهم زيدٌ ضربًا ضربًا وكذلك
اشبهه كانهم جعلوا التكرار قائما مقام ذلك الفعل وعوضا منه ولذلك لم يجمعوا بينهما
وليس ذلك مثل ضربته ضربًا فان ذلك جائز مثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكًا
دكًا فانما المراد تكرار المصدر في الموضع خبرا عما لا يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا
تقدم فيما مر الا قبلا قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة قوله
تفصيلا احترازا من ان يقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة كقولك زيدا ان سافر
سفرا قريبا او بعيدا فاذا حصل هذا الضابط وجب الحذف كقوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة ومضمونها فشدوا
الوثاق اثر ذلك التفصيل قوله ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه وصاحبه قوله للتشبيه احترازا من ان يقع لغير التشبيه كقولك لزيد صوت
صوت الحسن وقوله بعد جملة احترازا من ان يقع بعد غير جملة كقولك الصوت
صوت حمار ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره قوله ما وقع مضمون جملة
احترازا من قولك ضربني ضربًا فانه مضمون المفرد وقوله لا محتمل لها غيره احترازا
من القسم الذي بعده وسياتي ومثاله على الف درهم اعترافا فقولك له على الف درهم
مضمونها اعتراف ولا محتمل لها سواه فيجب حذف الفعل وسميه النحويون توكيدا
لنفسه ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره احترازا من قولك رجع القهقرى فانه لمضمون المفرد وقوله لها محتمل غيرها احترازا مما
قبله في مسئلة اخرى فامثل زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره ومنها ما وقع مثنى وحاصله

اعني كونه شيئا راجعا الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف الفعل فيه قياس
فاذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل فيه قياسا فهذا معنى القياس واما حذف الفعل
لان التثنية في معنى تكرير لما قصد اليه فكانه قيل لبا لبا وسعدا سعدا فجعلوا اللفظ
المقدر نائبا مناب الفعل ودالا عليه فلذلك حذفوه **المفعول به**
هو ما وقع عليه فعل الفاعل ونعني بالوقوع تعلقه بما لا يعقل الا به ولذلك لم يكن المفعول به
الا للفعل المتعدي وسيتضح ذلك في باب الفعل وقوله وتقدم على الفعل الان عمل
الفعل اصل فتصرف في معموله بخلاف ان وما جرى مجراها وقد يحذف الفعل لقيام قرينة
ظاهرة قوله ووجوبا في اربعة ابواب الاول سماعي وهي مفعولات كثيرة في لسانهم
فالتزموا حذف الفعل فوائته في المفعول به وزادت سقيا ورعيا في المصادر والعلة واحدة
والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
قوله المطلوب اقباله عام يدخل فيه المنادى وغيره لان قولك انا اطلب اقباله
طلب لاقبال المخاطب وقوله بحرف نائب مناب ادعو افصله والحرف النائب
مناب ادعو اهي حروف النداء وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وسياتي قوله لفظا او تقديرا
بفصل الحرف فمثال اللفظي يا زيد ومثال التقديري يوسف اعرض عن هذا وبني على ما يرفع
به ان كان مفردا معرفة هذا اولى من قولهم مبني على الضم لان نحو يا زيد ان ويا زيدون
مفرد مبني وليس على الضم فاذا قيل ومبني على ما يرفع به جمع الجمع مثل يا زيد ويا زيدون
ويا زيدان ويعني بالمفرد انه ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وهو كل اسمين الاول
منهما مرتبط بالثاني وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا فانه وافق موضعه اذ هو
مخاطب بسقيت ومثله في الافراد فاجري مجراه في البناء وبني على حركة اما لان
منه ما سكن قبل آخره فلو بني على سكون لادى الى اجتماع الساكنين وهو محذور ووجب

الحركة وحمل ما في الباب عليه لانه مبنيه كراهية ان ذا الفه اولانه بناء عارض
فبني على حركة تنبيها على ان له اصلا في الاعراب قوله ويخفض بلام
الاستغاثة مثل يا لزيد لان حرف الجر لا يمكن الغاؤه فكان اعتباره اولى ويفتح لاجل
الفها لان الالف لا يكون قبلها الا مفتوحا الحاقا له بالمضمر والمضمر لا يكون اللام معه
الا مفتوحا قوله فلام يزيد انها تعاقب الالف ولو لم تعاقبها لالغى اثرها
المعرفة والمستغاث اثر الالف فكرهوا الجمع بينهما وينصب ما سواهما اي بقي ما سوى المفرد وهو المضاف
والمشبه به والنكرة لان علة البناء مفردة قوله وتوابع المنبي المفرد من التاكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف المتبع دخول يا عليه يرفع على لفظه وينصب على
محله قوله المبني اخرج المعرب وقوله المعطوف المتبع دخول يا عليه نريد
ما فيه اللام من الحسن والصعق والرجل يرفع على لفظه لان حركته اشبهت حركة
المعرب من حيث كانت عارضة فجعل حركة المتبوع وان كان معربا مماثلا لها في الصورة
لدخوله معه في الحكم وينصب على محله لانه في موضع نصب وحكم المبني ان يجري على
موضعه لا على لفظه ومثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد
العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ومثال المعطوف المتبع
دخول يا عليه يا زيد والحرث والخليل في المعطوف يختار الرفع يعني المعطوف المخصوص
ووجهه انه منادى ثان في التحقيق فينبغي ان يحرك بحركة المنادى تنبيها على انه منادى
كما حرك ايها الرجل بحركة المنادى اتفاقا وابو عمرو يختار النصب لان المعطوف على
المبنيات انما يجري على المواضع لا على الالفاظ بدليل ضربت هولاء وزيدا قوله وابو العباس
يعني المبرد ان كان كالحسن فكالخليل يعني ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن في صحة تقدير
نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفع والا فكابي عمرو اي وان لم يكن كالحسن بل كان مما

لا يصح تقدير نزعها كالصعق والنجم وامثالهما فهو كابي عمرو في اختيار وجهه
انه اذا كان كالحسن صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام فكان اولى
ان يقدر فيه حركة المنادى واذا كان كالصعق لم يصح دخول يا عليه لامتناع تقدير نزع
اللام فكان اولى ان يجعل تبعا واذا حصل تبعا فالموضع اولى به قوله والمضافة
تنصب لان الرفع انما كان في التابع المفرد لانسحاب حكم حرف النداء عليه وحكمه في
المفرد الضم فجعل اعرابه رفعا لذلك والمضاف لو قدر دخول يا عليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن
للرفع وجه قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا
لان البدل هو المقصود بالنداء وفي حكم تكرير العامل فيجعل حكمه حكم ما يباشره حرف
النداء قوله والمعطوف غير ما ذكر مقصود بالنداء ولكن بتقدير حرف النداء لزوال
المانع فكان حكمه حكم المستقل ايضا قوله مطلقا اي في كل موضع بعد
المفرد وبعد المضاف مضافة او مفردة والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم يختار فتحه
كقولك يا زيد بن عمرو وانما اختير لطوله بغيره والفتح اخف الضم وانما اشترط
ان يكون مضافا الى علم لانه انما يكثر في ذلك بخلاف قولك يا زيد بن اخينا فانه لم يكثر
كثرته واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايتها الرجل لانهم لما تعذر عليهم الجمع
بين حرفي تعريف اتوا في الصورة بمنادى مجرد من حرف تعريف واخروا عليه المعرف
باللام المقصود بالنداء والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة
التي كان يستحقها لو باشرها بالنداء تنبيها على انه المنادى وتوابعه لانها توابع معرب
اي رفع توابعه لانها جرت على معرب مرفوع فلا تكون الا مرفوعة مضافة كانت او
غير مضافة فلذلك تقول يا ايها الرجل ذو المال ولا تقول ذا المال لانه مثله في الاعراب
يا الله خاصة فادخلوا يا على الاسم وان كان فيه لام التعريف اما لانها منزلة الاصل للزومها عوضا
عن الهمزة التي هي فا الاصل اله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصار اللاه ثم ادخلوا

اللام في اللام فقالوا الله ثم فخموا بعد الفتح والتفخيم دون الكسرة فصارت عوضا
من المحذوف فاذ لان الذي اكثر فيه من غيره تخفيف بحذف الوصلة او لانهم لزموها اذا توا باسم
منهم يطلقونه على اسم الباري سبحانه اولان اطلاق الاسماء يتوقف على الاذن ايجي
اذن في انها وهذا حتى يصح ان يقال يا انها الله قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي
الضم والنصب يعني في الاول اما الضم فظاهر لانه منادى مفرد فكان مضموما كقولك يا
زيد واما النصب فعلى وجهين احدهما ان يكون يراد بتيم الاول اضافته الى عدي المذكور
آخرا ثم اكد تاكيدا لفظيا بلفظ تيم الثاني والتاكيد اللفظي يجاري ما قبله ولا يعتد به
عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا على حاله الثاني ان يكون المراد يا تيم عدي يا تيم عدي
فحذف المضاف استغناء عنه بذكره آخرا لانه هو الاتري انهم قالوا ابن ذراعي وجبهة
الاسد فحذف النون من ذراعين لكونه عندهم مضافا ولا مضاف اليه الا ما تقدم
من الاسد مستغنى عنه بذكره آخرا وهو هاهنا احدر لانتفاء المضاف والمضاف اليه
جميعا في اللفظ وما تقدم فالمضاف فيه مختلف فاذا جاز ذلك فيه مع اختلاف المضاف
لانتفاء المضاف اليه فهو مع اتفاق المضاف اليه اولى قوله والمضاف الى المتكلم
يجوز فيه ما ذكر اما اثباتا الياء على الاصل فتحا او سكونا والحاقا وفتحا وبقاء الكسرة فللتخفيف
للكسرة واما الدالهم من الياء الفا فانها اخف والحاق الها لبيان الالف وهي هاء السكت
فلا تكون الا في الموقف قالوا يا ابي ويا امي على القياس ويا ابت ويا امت بقلب تاء
على غير قياس وكانت مكسورة لانها بدل عن حرف بمناسب الكسرة ومفتوحة لانها بدل
عن حرف متحرك بالفتح قوله بالالف دون الياء يعني انهم يقولون يا ابتا ويا
امتا ولا يقولون يا ابتي ويا امتي قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة من بين يا غلامي وقالوا
يا ابن ام يعني المنادى اذا كان مضافا الى المتكلم كقولك يا غلام غلامي ويا ابن غلامي
لا تجري فيه الاحكام وانما تجري فيه ما جاز في قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي خاصة وسببه

ان هذا كثر في غلامي وان لم يكن من باب فعومل معاملته لمشاركته له في السبب
بخلاف بقية الباب فانه لم يكثر ولم يعامل تلك المعاملة وكان الفتح هاهنا فصيحا
وان لم يجيء في يا غلامي لانها لانه اطول لفظا من ذلك فناسب من التخفيف اكثر
منه واما لانه في صورة المركب فجعلت حركته حركة المركبات قوله
وترخيم المنادى جايز وفي غيره ضرورة يريد ان الترخيم في المنادى جايز في سعة
الكلام وفي غير المنادى انما يكون في ضرورة الشعر وهو حذف في آخره تخفيفا وشرطه
ان لا يكون مضافا فالعذر ذلك فيه لانه ان رخم آخر الثاني رخم ما ليس في حكم المنادى ولو
رخم الاول لجاء في وسط الاسم لان المضاف اليه من حيث اللفظ اسم مستقل ومن حيث
المعنى في حكم جزء من الاول فلما رجع الامر تعذر الترخيم ولا يلزم ترخيم معدي كرب
فاما امتزاجهما كامتزاج المضاف الا ترى انك تقول معدي كرب برفع آخره فلولا قوة
الامتزاج لم يعرب هذا الاعراب فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال لفظا بخلاف الاول
وهذا الوجه الذي منع من ترخيم المضاف اليه لفظا فظهر الفرق بينهما معنى مناسب
للترخيم في معدي كرب وتركه في المضاف اليه قوله مستغاثا لان المستغاث
مطلوب فيه رفع الصوت والجوار به فهو مطلوب لتطويله لا للحذف منه ولهذا
المعنى زيد في آخره الف قوله ولاجله لان الحملة تحكى على اعرابها الاصلي في
انفصال كل كلمة من الاخرى من جهة اللفظ وهو كالمضاف اليه سواء قوله
يكون اما علما زايدا على لثة آخرف وانما اشترط العلمية لان ندا الاعلام هو الكثير في
الكلام فناسب اكثرية التخفيف ولم يكثر غيره كثرته وانما اشترط ان يكون زايدا على
ثلثة لانه لو رخم وهو على ثلثة لادى الى جعل الاسم على بنية ليست في ابنيتهم بالترخيم الذي
هو تخفيف لا علال لا سيما على لغة من يقول يا حار لانه عندهم اسم برأسه والعلمية
المذكورة ليست شرطا معينا وانما هي احد شرطين لا بد من احدهما لا بعينه وهو العلمية

المذكورة او تا التانيث وانما قامت تا التانيث مقام العلمة من جهة انها تناسب التخفيف
ايضا لفظا ومعنى ولم يشترط مع التانيث زيادة على المثلة لانه اذا رخم انما تحذف تا
التانيث فلم يؤد الترخيم فيه الى تغيير البنية بخلاف ما تقدم واما التغيير فيه ان كان
فبغير الترخيم فلم يوجب الترخيم اخلالا قوله فان كان آخره زيادتين هذا
بيان لما تحذف من المرخم لانه قد تحذف منه حرف وقد تحذف حرفان وقد تحذف
الكلمة التانية فان كان آخره زيادتين في حكم الواحدة يعني انهما اجتلبتا معا في اصلها المعنى وا
وهو التانيث والالف والنون مجتلبتان معا في اصلها المعنى واحد وهو التذكير مثل سكران
وتا النسب اجتلبتا معا لمعنى النسبة فيحذفان معا لما ترى لا مترلة الزيادة الواحدة
قوله وحرف صحيح قبله مدة كان يغني عنه وعما قبله ان يقال لحذف حرفا
في كل ما كان قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة الا انه عدل الى هذا التفسير تنبيها على
علة حذف الحرفين واعلاما بتفصيل احكام الواقع في كلامهم مما حذف منه حرفا ويراد بقوله
قبله مدة زيادة حرف من حروف المد الساكن هذا الذي يعني بالمدة فلذلك لو رخم
ومسكين قيل يا منصُ ويا عمّ ويا مسك ولو رخم يا مختار لقيل يا مختا باثبات الالف لانها
زايدة مشتملا وما اشبهه ٥ قوله وان كان مركبا يعني بالمركب ما ليس مضافا ولا
لان ذلك قد استثنى وحذف الاسم الاخر لانه بمثابة زيادة الحقت بعد تمام بنية الاسم
تا التانيث والتي للتانيث فحذفت بكمالها اجراله مجرى مشبهه مع ما فيه من الاشتمال
بزيادة لفظه قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد لانه لم يوجد مناسب يحذف
لاجله اكثر من حرف وهذا هو الاصل والزيادة انما كانت لعارض بني على الاصل قوله
وهو في حكم الثابت على الاكثر اي على الاكثر في اللغة لانه في حكم الموجود لانه مراد اذا لقيه
ياجار معلوم منه انه قاصد جارث واذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى فالاولى ان يقر
ما بقي على ما كان عليه فلذلك يقال ياجار وياثمو وياكرو في جارث وثمود وكروان فيبقى

الحذوف على حاله قوله يجعل اسما برأسه كاملة لغة قليلة ووجهها انهم
يقدرون المحذوف تنسيا منسيا حتى كان الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه
معاملة الاسم المستقل لان الحذف فيه لا اعلال ومن لغتهم ان المحذوف لاعلال
يقدر كالمعدوم بدليل قولهم يد ودم وعد فانهم اعربوه على ما بقي منه لما كان من حذفه
تخفيفا ولو كان المحذوف لاعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم عصا وقاض في امتناع الاعراب
على الصاد والضاد وهذا رجة ظاهر يقوي هذه اللغة مستفيدي من لغتهم فعلى ذلك
تقول في حارث ياجار بالضم لانه كذلك يكون لو كان مستقلا وتقول في ثمود ياثم لانك لما
حذفت الراي وقدرت الباقي اسما برأسه وجب ان يعامل معاملة قياس كلامهم وقياس
كلامهم انك اذا وقع آخر الاسم واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء فوجب ان يقال يا
ثمي وتقول في كروان ياكرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون بقي آخر الاسم واو متحركة
قبلها فتحة وحكم امثالها ان تقلب الفا فوجب ان يقال ياكرا ولو رخمت حولا ياحول
لانك لما حذفت الالف بقي آخر الاسم ياء منظرفة بعد الف زايدة فقياسها ان تقلب همزة وقد
زعموا انك اذا رخمت قاضون اسم رجل قلت على اللغة الاولى ياقاضي باثبات الياء وعلة ان
حذفها انما كان لعارض لفظي وهو وجود صورة الواو فلما حذفت في الترخيم زال الموجب
لحذفها فوجب رد ها فورد عليهم اذا رخم محمر فقياسه على ذلك ان تقول محمر بكسر الراء لاصلها
الكسر وانما سكنت لعارض الادغام لوجود مثلها فاذا رخمت فقد زال الموجب للسكون
وهم لا يقولونه ويقولون يا محمر باسكان الراء فاجيب عن ذلك بان تلك لغة في كثير من
المواضع فلها اصل في الاثبات لفظا وانما زال الاثبات لعارض بدليل قولهم رايت قاضيا
ومررت بقاضيه بخلاف يا محمر فانه لم يثبت كسرها قبله بوجه من الوجوه فلذلك وجب الرد في
قاضون ولم يجب الكسر في محمر وهذا قول الفارسي ٥ قوله وقد استعملوا صيغة
الندبة في المندوب وجهه انهما اشتركا في باب الاختصاص حمل عليه المندوب

وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع قلة نظائرها لاشتراكهما في أمر عام ومثل ذلك قولهم
أما انا فافعل ايها الرجل قولهم وسواء علي أقمت أم قعدت ○ قوله وهو المحتج عليه
بياء او واو ولان المندوب لا يدخل عليه سواهما دون بقية حروف النداء كانهم حملوه على اللفظ
المشهور في النداء وجعلوا له حرفا ناصا اذ قصدوا النصوصية عليه وهو او وهو معنى قوله
واختص بواو قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى لانهم لما حملوه
على لفظه اجروه مجراه في تفاصيله فان كان مفردا ضم وان كان طويلا نصب وكذلك توابعه
كتوابع المنادى والعلة واحدة ○ قوله وكذا زيادة الف في آخره لانه لما كان عرضهم
تطويل الصوت به جوزوا الزيادة وكانت الالف اولى لانها اخف وزيادتها اكثر قوله
فان خفت اللبس قلت واعلاميكه واعلاميكوه يريد ان زيادة الالف اذا كانت توجب لبسا
عدلا عنها الى غيرها من حروف المد حسب ما يكون في آخر الاسم من الحركات فان كانت ضمة
فالواو وان كانت كسرة فالياء وبيانه لو قلت في ندبة غلام مخاطبه واعلاميكاه بالالف
لالتبس بندبة غلام المتني فعدل عن الالف الى الواو ولان المتم اصلها الضم وكذلك ما اشبهه قوله
ولذلك الحاق الهاء في الوقف لانها هاء السكت التي تلحق لبيان الحركة او حرف المد فيختص بالا
لانها وضعها قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه لان الغرض بالندبة
الاعلام بالنعي واقامة العذر او احدهما وذلك لا يحصل بغير معروف قوله
وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس ويا زيد الصفه لالتحقها علامة الندبة وانما
تلحق الموصوف خلافا ليونس فانه يجيز الحاق علامة الندبة بالصفة قال الخليل لو اجازوا
وازيد الطويلاه لجاز جاني زيد الطويلاه يريد ان الاسم الاول هو المندوب وجاز الصفة
بعد كماله بحلية فلو لحقت علامة الندبة الطويل لالتحقت ما ليس بمندوب وكان بحكم ذلك

بالحق ما ليس بمندوب مطلقا قوله ○ ويجوز حذف آخر الاسم اسم الجنس
والاشارة والمستغاث والمندوب يريد حذف حروف النداء من المنادى الاسم اسم
الجنس يريد باسم الجنس كل نكرة قبل النداء بصح تعريفها وانما امتنع حذف الحرف منه
لان اصله ان ينادى بيا ايها الرجل ويا ايها الرجل على ما تقدم واذا قيل يا رجل فقد حذف
الالف واللام استغناء عنه بحرف النداء وحذف ما كان بينهما بحذف اللام فكرهوا
حذف حرف النداء ايضا ليلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا وكذلك اسم الاشارة اصله
ان تقول يا ايها فحذفوا اي كراهة اجتماع تعريفين ثم حذفوا المتوسط اما لان التعريفين
مختلفان او لانهم قدروا التعريف الاشارة مستفيدا كما يقدر بعضهم انتفاء العلمية فيقول يا هذا
فكرهوا الحذف حوف الاخلال ولا عن المستغاث والمندوب لان معناهما يناسب
التكثير حتى جوزوا الزيادة على لفظ الاسم وكان معناهما ينافي الحذف ولذلك لم يرخم كما تقدم ○
قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا الا يه مفعول وقد
تقدم ان المفعول يحذف لقيام قرينة فلا يعد في حذف المنادى الثالث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير قوله هو كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط لنصبه
قوله كل اسم هو المقصود بعده فعل يخرج عنه ما بعده اسم وغيره مثل زيد منطلق
وزيد في الدار وقوله او شبهه ليدخل فيه ما بعده شبه الفعل مثل قولهم ازيدا انت محبوس عليه
وشبهه وقوله مشتغل عنه بضميره ليخرج ما ليس كذلك مثل قولهم زيدا ضربت فان
ذلك ليس من هذا الباب او متعلقه ليدخل ما تعلق الفعل فيه متعلق الضمير كقولهم زيدا ضربت
علامه وقوله لو سلط عليه لنصبه احتراز عن مثل زيد هل ضربته فانه اسم وبعده
فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ○
قوله بنصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربته وجاوزته واهنت ولا بست وانما
انتصب لان ما بعده قرينة تدل على الفعل الناصب له ولم يصح ان يكون منصوبا بما بعده لان الفعل

لا يستقل اعماله عاملين من جهة واحدة هذا المقدر ان امكن تقدير مثل الفعل الذي
كان اولى مثل زيدا ضربته وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص وان لم يكن فالملابسة
فالاول زيدا ضربته والثاني زيدا مررت به والثالث زيدا ضربت غلامه والرابع زيدا
جلست عليه قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه يعني
عند عدم قرائن النصب المختار واللام والقرائن المسوية بين الامرين على ما سيأتي مثاله
زيد ضربته قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع اجود وانما كان اجود لانه ليس معه
تقدير ولا حذف وفي النصب يلزم التقدير والحذف فكان الرفع اولى لذلك قوله
وعند وجود احد قوي منهما يريد ان الرفع يختار ايضا وان وجدت قرينة النصب اذا وجد
اقوى منهما من قرائن الرفع ومثاله قام زيد واما عمرو فقد ضربته وقام زيد واذا عمرو يضربه
بكر فان قولك قام زيد قرينة من القرائن التي يختار معها النصب على ما سيأتي الا انه لما
وجدت اما واذا التي للمفاجاة وهما من قرائن الرفع ترجح الرفع من حيث ان ما حرف
يتبع بعده المبتدأ غالبا واذا كان كذلك ترجح الرفع ابقاء لما كان عليه قبل ذلك من سلامة
التقدير والحذف قوله مع غير الطلب في اقتضاء اما الرفع ليعلم انها اذا كانت
مع الطلب الذي هو احد قرائن النصب لا يقوى لمقاومته في اقتضاء الرفع كما قويت على غيره
وترجح بل يكون مرجحا عليه كقولك اما زيدا فاكرمه وانما ترجح الطلب في اقتضاء النصب
على الاصل وعلى قرينة الرفع التي هي اما لانه اذا رفع كان الطلب خبر له والطلب لا يصلح خبرا
لما اقتضيه له الا بتاويل بعيد بخلاف النصب فانه لا بعد فيه الا وقوعه على غير الاكثر
قال ابو علي معناه انه كان يظن انه لا يقع الامر خبرا للمبتدا البتة لما بينهما من المناقضة حتى
وجدت ذلك في كلامهم فوجد تاويله واذا كان الامر كذلك كان النصب اولى وان وجدت قرائن
الرفع قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعليه للتناسب لانه اذا
تقدمت جملة فعليه على ما لحن فيه فلو رفع لكان جملة اسمية فيكون قد عطف جملة اسمية على جملة

فعلية وهو غير مناسب والتناسب في كلامهم مقصود عندهم ويرجح ذلك على ما يلزم من
الحذف لان الحذف وان كان خلاف الاصل فهو كثير غير مكروه بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف
بعضها على بعض قوله وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي واذا الشرطية وحيث
وفي الامر والنهي لان الاستفهام بالفعل اولى فاذا امكن تقدير الفعل معه كان اولى
توقيرا له على ما يقتضيه من الاولوية واذا امكن تقدير الفعل معه كان اولى لانه
لازمه وانما قال بعد حرف الاستفهام تنبيها على ان ذلك لا يكون مع الاستفهام وانما كان
النصب مع النفي اولى لاقتضاء الفعل معنى وامام الاستفهام فعلته كعلته واذا الشرطية
لاقتضائها الفعل لما فيها من معنى الشرط وكان يلزم مذهبه ان اذا الشرطية ان يكون في هذا
الباب واجبا معها النصب لوجوب تقدير الفعل واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب
كما في ان الشرطية فتجويزهم الرفع مع اذا دليل عليهم في انه لا يلزم دخولها على الفعل وحيث
كان ذا في اقتضاء الفعل غالبا وكانت في الفعل اولى وفي الامر والنهي لما تقدم من ان
جعله خبرا عسير لمنافاة الطلب للاخبار حتى ترجح النصب مع وجود قرينة الرفع التي
هي انا فلان يختار مع عدمها اولى قوله وعند حرف المفسر بالصفة مثل
كل شيء خلقناه بقدر هي ايضا قرينة من قرائن النصب المختار ووجهه انه لو رفع لكان
المعنى المقصود غير متعين بنفس الاخبار الا ترى انه يجوز اذا رفعت ان يكون خلقناه خبرا
فيفيد المعنى المقصود وصفة فيفيد غير المقصود لان المقدر معه كل شيء مخلوق لنا بقدر
وهو معنى غير المعنى المقصود فكان النصب اولى لما فيه من البيان للنصوصية على المعنى
المقصود لانك اذا نصبت بفعل يفسره خلقناه فيكون التقدير خلقنا كل شيء بقدر فيفيد
العموم في المخلوق فانه وهو المعنى المقصود قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين اسمية بالنظر الى الجملة الكبرى وفعلية بالنظر
الى الجملة الصغرى فاستوى الامران فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي لا تقدير معه

ليس صح

رجحت قرينة النصب لقربها من الجملة الى الكلام فيها قوله وجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التخصيص لانها حروف لم يقع بعدها الا الافعال وفهم ذلك
من استقراء العقهم فاذا وقع بعدة الاسم وجب تقدير الفعل مفسرا بفعل بعد الاسم
ولذلك التزموه عند الحذف ليكون قرينة لتقدير الفعل فيقولون ان زيدا ضربته ضربته
ولا يقولون ان زيدا مضروب ولا ما اشبه ذلك واذا وجب تقدير الفعل وجب
النصب كما تقدم والتخصيص كذلك ومثاله الا زيدا ضربته قوله وليس زيد
ذهب به منه فالرفع اي ليس مثل هذه المسئله من هذا الباب فالرفع فيه لازم على
الابتداء لدخوله في حد المبتدا وامتناع تقدير عامل سواه وبيانه من وجهين
احدهما ان الفعل شرطه ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره وهذا ليس كذلك
لو لم يشتغل لم يعمل فيه شيئا لانه يقتضي مرفوعا ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله الثاني
ان شرطه ان يكون لو سلط عليه لنصبه فلو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن منه ايضا
لان عمله انما هو رفع قوله وكذلك قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر برفعه
ليس من هذا الباب ايضا لانه موهم اذ هو اسم وبعده فعل مسلط على ضميره فيتوهم المتوهم
ايضا انه لو سلط عليه لنصبه فيدخله في هذا الباب وهو غلط لان تقدير تسلط على
ما قبله انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هاهنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر
حتى يصح تسليطه على ما قبله وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو
مخالف لذلك المعنى فوجب ان لا يكون من هذا الباب فيجب رفعه قوله
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا ظاهره انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مسلط عليه
ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ولكن لما اتفق القراء على الرفع ارشد ذلك الى ان
المقصود غير الظاهر فقال المبرد الالف واللام معنى الذي والفاجي بها ليدل على السببية
كما في قولك الذي ياتيني فله درهم وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب لانه لا يصح ان يعمل ما بعد

هذا الجزاء فيما قبلها فلذلك تعين الرفع كما تعين فيما قبله وكان فرق فاء الجزاء
اذا امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها اخرا جملتها مجرى الجملة التي هي اختها وهي الشرطية
فلم يفده ذلك الفوات معنى السببية في القضية لان معنى السببية انما يستقر اذا
كان المنصوب مبتدا او في جملة على قول مخبرا عنه بالجملة التي تضمنت الفا واذا نصبت
هذا الفعل مقدرا خرج عن ذلك فيفوت المعنى المقصود فلزم خروجه عن هذا الباب عند
هذا التقدير اذ تقدير الفعل للنصب مخرج معنى السببية كما تقدم وقال سيبويه التقدير
وما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية وهي جملة ابتدائية مستقلة تبيينا للحكم المورود
بذكره واذا كان كذلك لم تخل ان يقدر فاجلد او مسلطا على الزانية والزاني لانه مبتدا
مخبرا عنه بغيره من جملة اخرى مثاله زيد مضروب فاكرمه فلا يستقيم ان يكون
فاكرمه مسلطا على زيد عاملا نصبا بوجه لاختلاف الكلام بذلك قوله
والا فالمختار النصب لما تقدم من ان ظاهره انه من هذا الباب وقرينة الطلب معه
وهي اقوى قرائن النصب قوله الرابع التحذير وهو ضمير منفصل معمول بتقدير
اتق ليخرج ضمير المنصوب المنفصل المعمول بتقدير غير اتق كقولك اياك لمن قال من تضرب
فانه ليس من هذا الباب وقوله تحذيرا احتراز من قولك اياك لمن قال من اتقي فانه
ليس من هذا الباب وهو مثل اياك والاسد واصله اتقك الا انهم لا يجمعون بين ضميري
الفاعل والمفعول لواحد فعدل الى اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم
فعدلوا عن لفظ النفس لاستقباح موجبها فوجب رجوع الضمير ووجب ان يكون منفصلا
لزوال ما يتصل به فتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو اياك وبابه على حسب من تامره
والاسد عطف عليه والمعنى اتق نفسك عن الاسد ولا يلزم اشتراك المعطوف مع المعطوف
عليه الا المعنى الذي كان اعرابه بسببه وقالوا اياك من الاسد فمن الاسد متعلق بالفعل
المحذوف اي باعد نفسك من الاسد ويقولون اياك وان تحذف الا رب وهو مثل اياك

والأسد سواء لان تحذف وتبقي وتجعل الاسم كأنه قال اياك والحذف وهذا
اياك ان تحذف وهذا مثل اياك من الأسد وقالوا اياك ان تحذف ولم يقولوا اياك
الأسد والفرق بينهما ان حروف الجر تحذف حوازا مع ان قياسا مطردا فجاز ان
يقال في اياك من ان تحذف اخرا على هذه القاعدة ويعتبر ان يكون مقرعا على ان
اياك من ان تحذف لا على اياك وان تحذف لان حروف العطف لا تحذف فاذا استقر
ذلك ظهر الفرق بين اياك من ان تحذف واياك والأسد وان حمل اياك الاسد في الجواز
على اياك ان تحذف خطأ لان حروف الجر لا تحذف وعن باب الاسد وتحذف وعن باب
ان وحذف حروف العطف ممتنع مطلقا فان تمسك المجيز بقوله

فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فليس فيه حجة لامور
منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء مثل ذلك مردود لا يستشهد به الاصوات
الثاني انه في ضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام والثالث ان المرا مصدر ومعنى
ان تماري فحمل عليه لانه بمعناه بخلاف باب الأسد فانه لا يقدر ذلك التقدير والرابع
قول الخليل ان المرا منصوب بفعل مضمر واياك اياك مستقل ثم شرع في كلام اخر
فقال المرا واذا احتمل ذلك لم يبق فيه حجة لان اصول الابواب لا تثبت بالمحتملات

المفعول فيه

ما يقع فيه فعل مذكور فقوله فعل مذكور احتراز من نحو
يوم الجمعة حسن فانه احترز مما يقع فيه الفعل ولكنه لم يقع فيه فعل مذكور وشرط
نصبه تقدير في لانها اذا وجدت وجب الخفض بها فاذا حذفت تعدى الفعل
فنصب وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي يصح ان تنصب بتقدير في وان لم
يكن مبهما لم يكن والنظر فيما هو المبهم فقال الاكثرون المبهم ما كان للجهات الست والتي
سواه فما جاء منصوبا بتقدير في من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياسي وقال قوم
الأمكنة الواقعة ظروفا من غير الجهات الست كثيرة فينبغي ان تضبط بغير ذلك

والمبهم كلما كان لواسعه بما لا يحد في مسمى والمعين بخلافه فدخل في ذلك
الجهات الست وما جاء مستثنى عن الاولين وبقيت اسما للامكنة ليست من الجهات
الست ولا ما ثبت استشاوه فيتعين فيها الخلاف من جهة انها ليست من الجهات
الست ومن المستثنى عند الاولين فيجب منع وقوعها ظرفا من جهة ان لها اسما من جهة
امر غير داخل في مسماها يصح وقوعها ظرفا وانما امتنع وقوع ظروف الامكنة ذلك الموقع الا المبهم
دون المعين ووقع ظروف الازمنة كلها ذلك الموقع من جهة ان الافعال التي تتعدى اليها
وبقتضيها لها دلالة على الزمان المعين فتعدت الى المعين وليس للفعل دلالة على الامكنة المعينة
وانما تقتضي مكانا غير معين فتعدت الى غير معين وهو المبهم حسب ما كان اقتضاؤها
قوله وحمل عند ولد او شبهها لابهامها هذا على القول الاول واما في القول الثاني
فهي داخلة في حد المبهم الاصلي وكذلك لفظ مكان في قوله وما بعد حلت بريد
ما يقع بعدها من الامكنة المعينة وهو مستثنى على كل قول لكثرته وقوله
على الاصح اشارة الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع بعد حلت من ذلك مفعول به
والنظر في ذلك هل هو متعد او غير متعد فمن راى انه غير متعد حكم بان الدار ظرف ومن
راى انه متعد حكم بانه مفعول به قوله وينصب بعامل مضمر كما ينتصب المفعول
به كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اي سرت يوم الجمعة وكذلك ما اشبهه وينصب
على شريطة التفسير حسب ما ذكر في المفعول به منفصلا فيختار رفعه تارة وتنصبه
تارة ويستوي الامران تارة ويجب نصبه تارة كقولك يوم الجمعة سرت فيه وايوم الجمعة
سرت فيه وسرت فيه يوم الجمعة وهلا يوم الجمعة سرت فيه كل ذلك على نحو ما

المفعول له

فصل في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
ما فعل لاجله فعل مذكور فقوله فعل احتراز من مثل اعجبني التاديب وكرهت التاديب
فهو ان كان علة الفعل فليس علة الفعل المذكور قوله خلافا للزجاج فان الزجاج

يزعم ان نصبه على المصدر وان قوله وضربا تاديبا نوع من انواع الضرب وانه
انتصاب قولك رجع القهقرى ويمكن ان يقال ضربته ضرب تاديب فيكون ايضا مصدرا وجوابه
في ذلك فانا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك ضربته لاجل التاديب فقولك
ضربته تاديبا بمعناه واذا وجب ان يكون ذلك تعليلا وجب في الآخر لان المصدرية والتعليل
راجع الى المعنى لا الى مجرد امر لفظي وقد توهم بعض النحويين ان المفعول من اجله مستثنى عن
الفعل نظرا الى مثل ضربته تاديبا واسلمت الجنة وشبهه فان الضرب سبب التاديب والاسلام
سبب لدخول الجنة وليس بمستقيم لانه قد تبت قولهم قعدت عن الحرب جبنا ونظائره ولا
يستقيم ان يقال القعود سبب للجبن بوجه ويستقيم ان يقال التاديب هو السبب الحامل على
الضرب واذا استقام ذلك وجب رد الجميع اليه ﴿قوله وشرط نصبه بتقدير
اللام لانها اذا وجد وجب اعمالها لان حروف الجر لا تلغى قوله وانما يجوز حذفها اذا
كان فعلا لصاحب الفعل المعلل ومقارنا في الوجود للفعل المعلل وانما اشترط ذلك لان اكثر ما
يكون الحامل على الفعل ذلك والغرض الدلالة على حذف اللام فاذا فقد اواحدهما فلا بد من اللام
فمثال فقدهما جئتك لاكرامك لي غدا وللسمن ومثال فقدان الاول جئتك لاكرامك لي ومثال
فقدان الثاني جئتك لاكرامي لك غدا ﴿المفعول معه﴾ مذكور بعد الواو بمعنى
ما وقع بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرها ومن قال مشارك لفاعل فانه يوهم اختصاص المفعول
معه بذلك لا تفاهم على ان زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه والمعنى ذاك وزيدا
درهم والجواب عن مثل ضرب زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولى منه فحمل عليه
قوله لمصاحبه معمول فعل احتراز مما يصاحب معمولا غير فعل مثل زيد وعمرا واحول
قوله لفظا او معنى تفصيل للمعمول المراد ليدخل فيه النوعان فاللفظي مثل جئتك والمعنوي
مثل قولك مالك وماشانك ﴿قوله وان كان العامل لفظيا وجاز العطف فالوجهان
العطف والنصب على المفعول معه قوله فان لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا

انما تعين لتعذر العطف وهو بفعل صريح اذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في
صريح الفعل اجوز فان كان العامل معنى وجاز العطف تعين مثل ما لزيد وعمرو لانه الاصل
فلا حاجة الى تكلف في جهة اخرى والفرق بينه وبين الاول ان الاول فعل صريح فجاز
معه النصب مع جواز العطف لقوته وهذا معنى ليس بفعل فلم يقو تلك القوة فلذلك
تعين العطف ﴿قوله والا تعين النصب اي ان لم يجز العطف بتعين النصب لتعذر
العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيدا وماشانك وعمرا لان المعنى ما
يصنع فحمل عند تعذر العطف الذي هو الاصل ﴿قوله الحال ما تبين هيئة
الفاعل او المفعول لفظا او معنى﴾ قوله الفاعل او المفعول احتراز من الصفة لانها تبين هيئة
لا باعتبار كونها فاعلا ومفعولا لكن باعتبار الذات وصفة باعتبار نسبة الفعل اليه
فاعلا ومفعولا فيتقيد الفعل المذكور بها فاذا قلت جاء زيد راكبا فقد حكمت على المجيء
المذكور بتقيد الركوب ﴿قوله لفظا او معنى احتراز من ان يتوهم ان الفاعلية
والمفعولية في اللفظ خاصة فمثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما تجعل قائما
حالا من التاء او شئت ومثال الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما لان التقدير استقر في الدار
وهو في الدار فاتى بمقامه ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قائما لان المعنى المشار اليه قائما
زيد وعاملها الفعل وشبهه او معناه لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي كونه
حالا وانما يتقوم بالفعل اللفظي والمعنوي اذ به حصلت الحالية والا كان صفة ﴿قوله
وشرطها ان تكون نكرة﴾ لانها لو لم تكن كذلك لالتبست بالصفة في مثل ضربت زيدا الراكب
وصاحبها معرفة غالبا لان الحاجة الى ازوال المعارف اتم بخلاف النكرة فان وصفها يعني
﴿قوله وارسلها العراك ومررت به وحده متاول﴾ في تاويله وجهان احدهما انهما
في المعنى نكرات وان كان اللفظ معرفة فمعنى ارسلها العراك متعركة ومررت به وحده
اي متفردا والوجه الثاني وهو اختيار الفارسي ان التقدير ارسلها تعرك العراك فالحال

هو الفعل المحذوف والعرآل مصدرٌ في حاله وكذلك معرفٌ به تقديرٌ بمفردٍ وجرّه الحا
محذوفٌ وهو بمفردٍ وجرّه مصدرٌ على حاله قوله وان كان صاحبها نكرة وجب
تقديمها لانها لو اتت موخرة لالتبست بالصفة فقدمت لتتميز قوله ولا يتقدم على العامل
المعنوي بخلاف الظرف لان العامل المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي فاذا اخر ضعف لانه
وضع غير موضعه فقد يضعف العامل اللفظي بالتاخير وهذا احد ردلين جواز لزيد
ضربي وامتناع ضربت لزيد بخلاف الظرف لان الظروف اتسع فيها لكثرتها واغتفر
فيها ما لا يغتفر لغيرها قوله ولا على مجرور في الاصح وهو مذهب اكثر البصريين
ووجهه انه اذا كان مجرورا فالحال في المعنى له وحكمه مستحيل على الجار في المعنى فكما لا يتقدم
على الجار فكذلك ما هو في حكمه وهذا معنى مناسب لامتناع تقدير حال المجرور ولم يسمع
عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار الى سواه لمجرد القياس وتمسك الآخرون بكونه حالا
وقد كثر تقدير الحال في كلامهم حتى صار ذلك معلوما غير محتاج الى نقل في موضع مخصوص
فجعلوا الباب كله واحدا والصحيح ما تقدم قوله ولا دال على هيئته صح ان
يقع حالا لقيامه بمعنى الحالية فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق ولا الى كونه لاستدلال
ما يدل على الهيئة مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فبسرا ورطبا حالان لاشتمالها
بدلالة الهيئة وليسا مشتقين واختلف العلماء في بسرا وامثاله ما العامل فيه فذهب
قوم الى ان عامله اسم الاشارة وقوم الى انه اطيب وهو الصحيح والاول غير مستقيم
لوجوه منها ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال لم يكن الخبر مقيدا بدليل قولهم هذا
زيد قائما فان الخبر يزيد عن المشار اليه غير مقيد بالقيام فان زعم زاعم انه مقيد بانه
اذا كان قائما فهو زيد فاخبارة بزيد انما هو في حال القيام ثم يستقيم لانه يودي الى ان
يكون غير زيد في حال القيام فان زعم زاعم ان ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم فليس الامر
كما زعم لما بينا ان الحال حكم بالتقييد على ما قيد به كقولك جاني زيد راكبا فانت حاكم على

الذكور بتقييد الركوب فلو قدر المجيء من غير ركوب كان مخالفا للمنطوق لا للمفهوم وانما
المفهوم مما ذكر ذلك وهو عكسه وذلك هو تقدير غير الركوب عند عدم المجيء فاذا ثبت
ذلك فلو جعلنا الاخبار بزيد مقيدا بالقيام كان الاخبار بجاني المقيد بالركوب فلما لم
يستقم تقدير المجيء من غير ركوب فكذلك لا يستقيم تقدير زيد من غير قيام وذلك
فاسد واذا لم يكن الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى الثاني ان الشيء اذا قيد بحال
لزم ان يكون على تلك في قصد المتكلم فاذا جعل بسرا الهلا وجب ان يكون في حال الاشارة
بسرا لا غيره ونحن نعلم ان المعنى المقصود بخلاف ذلك حتى لو قال عند وجود بلح او رطب
هذا بسرا اطيب منه رطبا كان مستقيما الثالث انا نقول ثم يخلق بسرا اطيب
منه رطبا وزيدا احسن ما يكون فاضل منذ احسن ما يكون والمعنى بحاله والعلو ام معنوي
واذا وجد تعلقه ها هنا بالخبر وجب تعلقه به في المسايل الاخر ضرورة ان المعنى واحد
وان لم يكن المعنى واحدا الرابع ان تفصيل الشيء على نفسه لا تفعل الا باعتبار حالين
واجعل بسرا من تمة هذا يثبت الافضلية للشيء على نفسه باعتبار حال واحد
الخامس ان اطيب نسبته الى البسرية والتمرية نسبة واحدة وقد وجد عمله في
رطبا فوجب عمله في بسر فلا وجه لمن قال العامل فيه الاشارة سوى ما استبعده من
ان يكون اسم التفضيل عاملا فيما قبله فلانا ما ذكرناه فلا بعد في عمل افعل
في الحال الشبيهه بالفعل كما يعمل في الظروف ولا يلزم من قصوره عن العمل في المفعول
ان لا يعمل في الحال فقد ثبت ان العامل اطيب في هذه المسئلة وفي امثالها وممن قال ان العامل
اسم الاشارة ابو علي الفارسي ولم ياتِ بشيء غير ما ذكرته واستبعد عمل افعل فيما قبله
قوله وتكون جملة خبرية لانها حكم والاحكام تكون في المفرد وفي الجملة كما في خبر
المبتدا ولا يكون الا جملة خبرية لان الاحكام الخبرية لا تكون الا لما يحتمل الصدق والكذب
فوجب ان يكون كذلك قوله فالاسمية بالواو وبالضمير على ضعف فلا بد من

الواو على الاصح لان الحال في المعنى انما هي المقدرة بخبر هذه الجملة وهو الجزء الثاني فصار
الى الاتيان بما يشعر بالحالية دون الاسم الاول فلذلك ضعف حذف الواو وقد جاء كما
قوة الى في وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده يعني من غير واو
لانه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجاز عليه في اللفظ فاجري مجراه في الاستغناء
عن الواو واحتيج الى الضمير كما احتيج في الاصل الى ضمير وماسواهما بالواو والضمير او باحدهما
وهو على ثلثة اقسام مضارع منفي وماض مثبت وماض منفي اشتركت ان يكون بالواو
والضمير او باحدهما وهو اما الواو واما الضمير وذلك ثلثة اقسام صارت تسعة اوجه
جاني زيد وما يتكلم غلامه ما يتكلم عمرو وجاني وقد خرج غلامه وقد
خرج عمرو وجاني زيد وما خرج غلامه ما خرج عمرو قوله ويجوز
حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا وذلك عند قيام القرائن كما تقدم في مثل قوله وجد
في الموكدة زيدا ابوك عطوفا وانما وجب ذلك لان الابوة مما تشعر بالعطف فاستغني عن التصريح
بالعامل الذي هو واجبه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية لتحقق ما ذكرنا فانها
اذا لم تكن لمضمون جملة اسمية كانت غير مؤكدة كما في قولك جاءني زيدا راكبا ولو قلت زيد ابوك
منطلقا لم يستقم اذ ليس في الانطلاق ما يقرر معنى الابوة وليس في الجملة ما يصح تقديره
فتكون غير مؤكدة ولذلك لم يستقم زيد ابوك منطلقا قوله التمييز ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قوله الابهام جنس يدخل تحته التمييز
وغيره كالحال والصفة واشباههما قوله عن ذات احتراز عن الحال ونظائرها فانه
رفع ابهام ولكن عن غير ذات قوله المستقر احتراز من قولهم ابصرت عينك جارية
فانه يرفع الابهام عن ذات الا انه اي ان قولك عينا يحتمل للجارية والمبصرة وغيرها فاذا قلت
جارية او مبصرة فقد بينت انها مبهمة ولكنه ليس مستقرا في وضعه وانما رفع الابهام
عنه بحصول الاشتراك وهو موضوع دال على ذات معينة في كل موضع يطلق فيه بخلاف

عشرون فانه لم يدل الا على ذات معينة في اصل وضعه فاذا قلت المستقر خرج المشترك
المذكور ونحو ابن قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ويشتمل على نوعي التمييز المنسوب
الى المقدر والنسبة على ما يتصل فان قيل قولنا راجع القهقرى وامثاله من المصادر
يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القهقرى نوع لم يكن مفهوما من قولك رجع في اصل وضعه
كما ان الدرهم لم يكن مفهوما من قولك عشرون فقد دخل في الحد ما ليس منه والجواب
ان القهقرى وشبهه بيان لهيئة الرجوع لا الذات الراجع فمتعلق الذات بوضعه له مثل جاني
زيدا راكبا لانه بيان لهيئة وقد خرج ذلك بقولك عن ذات قوله فالاول عن مقدر
مقدار غالبا يعني فالاول تمييز الذات المذكورة وهو لا يكون الا عن مقدر مقدار غالبا
عددا او وزنا او كيلا او مساحة او ما هو منزلته من مقادير معروفة عند المخاطبين
قوله اما في عدد مثل عشرين درهما وسيأتي في باب العدد لانه اخص به لئلا تتكرر
ذكره قوله واما في غيره مثل رطل زيتا يعني في غير العدد مع كونه مقدارا قوله
فيه ردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره يعني بالجنس ما يطلق على القليل
والكثير من جنسه كالتمر والعسل فيفرد لانه لا يستقيم فيه جمع على ما تقدم في المصادر
الا ان يقصد الانواع دال عليه فيجب الجمع لصحته وقصد الدلالة عليه كما تقدم قوله
ثم ان كان تنوينا او نون تثنية جاز الاضافة والا فلا لانه امكنت اضافته وكما يرفع الابهام
بالنصب يرفع بالاضافة فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الغرض المقصود والا فلا اي
وان لا يكن تنوينا او نون تثنية فلا يجوز الاضافة وذلك لتعذرها لانه ان كان مثل عشرين
درهما تعذرت اضافته اذ لا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا بقاؤها فتعذرت الاضافة
ودليلك على التمر مثلها رطلا اذ لا يمكن اضافة مثلها الى رطل مع بقاء الضمير وان حذفت
فات المعنى وقوله عن غير مقدار هو الثاني من اقسام المفرد والاول هو المقدار
وكل نوع اضيف الى جنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وما اشبهه والخفض اكثر لانه

ليس من باب المقادير والإضافة مستفيضة وهي الأصل في الباب فكانت أدل على ذلك
قوله والثاني عن نسبة في جملة مثل طاب زيدا أبا وأبوة ودارا وعلما أو في إضافة
مثل يعجبني طيبه أبا وأبوة ودارا وعلما والتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى الم
يتعلق بالمذكور ثم يميز بعد ذلك لغلو لا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج إلى تمييز لأن قولك طاب
زيد لا إبهام في واحد منهما وإنما الإبهام نشأ من نسبة الطيب إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج
إلى تفسير للإبهام وكذلك في الإضافة فإنه قد يضاف الشيء إلى أمر والمراد إضافته إلى
ما يتعلق به مثل نسبة الجملة سواء في ذا وهذا الذي يسميه النحويون تمييز جملة قوله
ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلقه وإلا فهو لمتعلقه يريد
أن التمييز قد يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه وقد يكون راجعا إلى آخر تعلق به كما في قولك
طاب زيدا أبا فيجوز أن يكون زيد هو الأب ويجوز أن يكون الأب لمن ولده وكذلك إذا قلت أبوة
فيجوز أن يكون لكل واحد المسميين فهذا معنى قوله جاز أن يكون له ولمتعلقه فإن لم يكن اسم
صالحا لذلك كان لمتعلق من انتصب عنه على حسب مدلوله كقولك دارا وعلما فليس يحتمل
دارا وعلما جهتين كما احتملهما أبا وأبوة فلا يحتمل إلا جهة واحدة على حسب ما هو له وقوله
فتطابق فيهما إلا أن يكون جنسا إلا أن يقصد الأنواع يريد بالمطابقة التشبيه أن قصد التشبيه
والجمع أن قصد الجمع وقوله فيهما يعني إذا جعلته للأول والثاني في نسبة نحو زيد
أنك إذا قلت طاب زيد وقصدت إلى الأب زيد وجب أن تقول طاب زيدا أبا
فلو ثنيت زيدا على المعنى قلت طاب الزيدان أبوين وجمع إذا جمعت الزيدين
قصدت بقولك أبا الزيد وقصدت به واحدا قلت طاب زيدا أبا فإن قصدت إلى
أبوة أم أو جد قلت طاب زيدا أبوين وإن قصدت إلى جماعة من آبائه قلت طاب
زيدا آباء فتطابق بالأب من هوله إلا أن يكون مثل قولك أبوة أو علما فإنك تأتي به
مفردا إذا قصدت إلى معنى الأبوة والعلم من حيث هي أبوة وعلم لأنه تعذر جمعه

على ما تقدم إلا أن يقصد به الأنواع وإلا له عليها فيجيء فحينئذ التشبيه والجمع
على حسب ما تقدم في المفرد قوله وإن كان صفة كانت له وطبقه واحتملت
الحال يعني به مثل قولهم لله دره فارسا فإن التمييز قوله فارسا وهو في المعنى للضمير
في دره وهو معنى قوله كانت له ويجب أن تكون مطابقة له فلو قلت لله درها لقلت
فارسين وكذلك لو جمعت وقال قوم هو في كل حال والمعنى التعجب منه في حال كونه
فارسا عندهم والصحيح أنه تمييز لأن المعنى على مدحه مطلقا بالفروسية فإذا
جعل حالا اختص التعجب بالمدح فيتقيد فيتغير المعنى المقصود فلذلك قال الأكثرون
بكونه تمييزا قوله ولا يتقدم التمييز والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافا
للمازني والمبرد وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لأنه في المعنى فرع
على الفاعل فالفاعل لا يصح تقديمه فالفرع أحرى والثاني أن الأصل في التمييزات
أن تكون موصوفات ثم انتصبت عنه وإنما حذف بها الغرض الإبهام أو لأن التفسير
إنما يقدم مما يخل بالمعنى فلما كان تقديمه يضمر الإخلال بمعنى كونه تمييزا لم
يستقم وإذا امتنع التقدير في الفعل فهو في غيره أحرى

المستثنى

متصل ومنقطع

المتصل المخرج من متعدد لفظا أو تقديرا بإلا وأخواتها
والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج لا بكل حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لأن
أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والآخر غير مخرج
وإذا اختلف في الحقيقة التي يفصل بها تعذر جمعها بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد
باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذكور بعد إلا وأخواتها وقد توهم بعض النحويين أن المتصل
هو المستثنى من الجنس وليس بمستقيم فإنه قد يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل كقولك
عن قوم ليس فيهم زيد ضربت القوم إلا زيدا فهذا منقطع وهو مستثنى من الجنس إلا أن
المراد بالجنس الذي دخل فيه المستثنى في قصد المتكلم وأخرج باستثنائه وفي تحقيق

معنى المستثنى ثلثة اقوال منهم من يقول انه مشترك بين المعنيين المذكورين
التخصيص عند هولاء في المعنى لا فرق بينهما الا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة
وهو غير مستقيم لجواز ان له عندي عشرة الا درهما والعشرة بين في مدلولها ولا يصح ان
يقال ان المتكلم بعشرة اراد بها تسعة والا واحد الذي بها مراده لبطلان الموضوعية
واجماع النحويين على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل له ايضا ومنهم من قال المستثنى منه
وآله الاستثناء والمستثنى جميعا معنى واحد غير بتقدير الاول لمعنى ثم اخرج منه جزء
كان العرب وضعت للتسعة عبارتين احداهما تسعة والاخرى عشرا الا واحدا وهو ايضا
غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم بقوله له عندي عشرة معبر بالعشرة عن مدلولها
الذي هو خمسان والاعن معنى الاخراج وبالواحد على انه مخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يسبق
فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها
على مدلولها معنى آخر هذا معلوم من لغة العرب في الطريقين المذكورين ثم هو باطل باجماع النحويين
على انه اخراج وايضا فانه لم يعهد بكلمات وضعت لمعنى تعرب في وسطها هذا
معلوم انتفاؤه من لغة العرب فالذي حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم
الكذب في كل استثناء وبيانه انه اذا قال له عندي عشرة وقصد البها على انفرادها
بحملها ثم اخرج الدرهم منها كان مدلوله اولا فانيا له ثابتا فيلزم الكذب في احد الامرين وعند
ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله تعالى فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما واراد بالالف سنة على الانفراد جمع مدلولها فقد اخبر بانهم لبثوا الجميع فيستحيل
ان يخرج شيء لانه يؤدي الى ان يكون لبث اقل من الف سنة وقد علم انه لبث الفا وهذا الذي
ذكره يلزمهم امثاله في غير هذا الباب من الابدال كبدل البعض وبدل الاشتمال ويستحيل مثل
ذلك ايضا وقوعه في كتاب الله وقد قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا واذا كان يجب ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم فيستحيل ان يذكر مع ذلك ما

يدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير المعنى امر الجميع لغرض البعض في وقت واحد وهو
باطل فان زعم الاولون ان الناس هاهنا المستطيعون فانه انما ذكر المستطيعين ليبين به
المقصود بالناس كان الرد عليهم ما تقدم وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بغير
خلاف في الضمير في منهم راجع الى الناس فيصير المعنى ولله على المستطيعين من استطاع
من المستطيعين وهذا ظاهر الفساد وان زعم الفريق الثاني ان المراد ما سمي بدلا ومبدلا
منه غير ما يفهم آخرا كما في المستثنى عندهم كان اظهر فسادا لان جميع ما تقدم يبطله ايضا
وذلك الضمير في منهم يعود عنده على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد ايضا فانه يؤدي
الى ان يكون الناس والمستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين وفساد هذا مقطوع به والمذهب
الثالث هو المستقيم المندفع عنه الاشكالات كلها ما قررناها ومالزمهم ان المستثنى
منه مراد به الجميع بالنظر الى الافراد من غير حكم بالاسناد فاخرج منه المستثنى على
التحقيق ثم حكم بالاسناد فيه بعد تقدير الاخراج ولذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على
كلام متكلم بالاسناد فيما ذكره الا بعد تمامه لو ظن ظان ان المتكلم اذا قال له عندي
عشرة عند نطقه بالتاء من عشرة يعلم قطعة الدارهم عليها انه مقر بعشرة مسندا
اليها الاقرار كان مخطئا لعلمنا بانه يجوز له ان يذكر ما يجوز له قبل الحكم بالاسناد فاندفع
بذلك الاشكال في الاستثناء والابدال وانذ مالزم الفريقين فيما ذكرناه جميع ما ذكر عليهم
قوله ومنصوبا اذا ذكر بعد الا الى آخره بين المواضع التي يكون المستثنى فيها
منصوبا وهي ان يقع بعد الا المذكورة كقولك قام القوم الا زيدا واشترط ان يكون غير صفة
لانها اذا كانت صفة كانت تابعة لما قبلها قوله في كلام موجب احتراز من النفي
الذين بعد ذلك فانه لا يكون منصوبا على الاستثناء لازما قوله او مقدما على
المستثنى مثل قولك ما جاءني الا اخاك احد وشرطه ان يتقدم جزء الكلام كالمثال فلو قلت الا
زيدا جاءني اخوتك لم تجز قوله او منقطعا كقولك ما جاءني احد الا حمارا وبعض

العرب يقولون الا حمارا على البدل وليس بشيء لانه لا يستقيم فيه احد الابدال فلم يبق الا نصبه
على الاستثناء قوله وكان بعد خلا وعدا في الاكثر لانه قد نقل عن بعض العرب الخفض
بهما لانهما حرفا جر عندهم ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد قوله وما خلا وما
عدا وليس ولا يكون لانها افعال مصرفة فاعلوها فلم يبق الا نصب المستثنى بها وكذلك علة النصب
بخلا وعدا على مذهب الاكثرين وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة الا ان كان ثم فعل فان لم
يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف هذا هو الوجه الذي ذكرناه الا ان صاحبنا قوله
ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور قوله غير موجب
احتراز من الموجب فانه قد تقدم انه منصوب ليس قوله والمستثنى منه مذكور احتراز من
مثل ما ضربت الا زيدا فانه يجوز فيه البدل ومثاله ما فعلوه الا قليل منهم وقراءة بن عامر
الا قليلا بالنصب على الاستثناء والاكثر البدل لانه اظهر في قياس عوامل العربية فلذلك
كان الاكثر عليه بخلاف الاستثناء فلما امكنا كلاهما كان استعمال ما هو قياس الاكثر كلامهم
اولى وقد قرئ ولا يلتفت منكم احد فراعى من ان يحمل قراءة الاكثر على
فاسر باهلك والرفع على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد فراعى ان يحمل قراءة الاكثر على
البدل ظن انه قد اتى بما يخلصه من ذلك وهو غلط فان القصة واحدة واذا استثنى من قوله
فاسر باهلك كان غير مسر بامرأته واذا ابدل من قوله ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك كان مسرا
بها غير مسر بها وهو باطل وانما يقع في مثل ذلك من يعتقد ان القراءات السبع احاد يجوز
ان يكون بعضها خطأ فلا يبعد حمل القراءتين عليهما فاما من يعتقد الصحة
في جميعها فيعتقد عن مثل ذلك ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وهذا الذي يتميز به النحويون الاستثنا المفرغ لانه فرغ له العامل قبل الا بحذف المستثنى
منه وجعل اعرابه لما بعد الا وسمي باسمه وان كان في المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف
الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والا لم يستقم الاستثنا ولم يفهم ومما يدل

على انهم اعتبروا ذلك قولهم ما قام الا هند وامتناع قام هند لان هندا في قولك قامت
هند فاعل في التحقيق وقولهم ما قام الا هند الفاعل في التحقيق هو المستثنى منه وهند
مستثنى ولكنه لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فعمل فيه عمله في المحذوف
قوله وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد هذا هو الكثير في هذا الباب
ان المستثنى منه محذوف ولا بد من تقدير معنى وانما يقدر عاما من جنس المستثنى وهذا
التقدير انما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما ضربني الا زيد استفهام تقديره ما
ضربني احد ولو قلت ضربني الا زيد لم يستقم فيه مثل ذلك بوجه قوله الا ان
يستقيم المعنى بيانا ذلك قد جاء قليلا فيما كان فضلة ويستقيم فيه المعنى كقولك قرأت الا
يوم كذا لانه يجوز ان يقرأ الايام كلها الا يوما بخلاف ضربني الا زيد فانه لا يستقيم
ان يضربه كل احد ويستثني زيدا قوله ومن ثم لم تجز ما زال زيد الا عالما
ان ما زال يعني ثبت فصار استثناء مفرغا في الواجب فلا يستقيم المعنى فيه ثم لو سلم انه
يجوز الاستثنا المفرغ في الواجب فانه لا يستقيم ها هنا لان وضع ما زال لاثبات ما انتصب
بها والا بعد الاثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر ما زال فيصير هذا المنصوب مثبتا لكونه
خبر ما زال منفيا لوقوعه بعد الا في الاثبات فيصير مثبتا منفيا في حال واحد وهو محال
قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا
احد فيها الا زيد وما زيد شيئا شيء الا شيء لا يعبأ به اما استباع البدل على اللفظ في قوله
ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فلان لو ابدلت
على اللفظ في قولك ما جاءني من احد الا زيد لوجب تقدير من بعد الا وهو اثبات فيلزم
زيادتها بعد الاثبات وهي انما زيدت في النفي خاصة الا ترى انك لو قلت ما جاءني الا من زيد
لم تجز واما استباع البدل على اللفظ في قولك لا احد فيها الا زيد ولا غلام رجل في الدار الا
زيد فلان العامل لفظا هو لا انما عملت لكونها نفيا فاذا ابدلت من معمولها على اللفظ

وجب تقديرها بعد النفي وهي علة للنفي فكيف تعمل مع انتقاض ما عملت لأجله وايضا
فانه يؤدي الى باطل لأن الا تقتضي اثبات ما بعدها لا تقتضي نفيه فيصير مثبتا ما ينافي حال
واحده وهذا بعينه جار في قولك ما زيد شيئا من شيء لا يعبأ به لان ما عملت للنفي فاذا اوجبت
شيئا من محموله وجب تقديرها واذا قدرتها بعد الاثبات واعملتها في الاثبات اخرجتها
عن المعنى الذي عملت لاجله وايضا فانه يؤدي الى التناقض المذكور فاذا ورد على هذا التعليل
قولهم ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به وقيل في تقدير امتناعه ما قيل في ما في الجواب عن
الاول انها لم تعمل للنفي وانما عملت لكونها فعلا فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامله هي لاجله
وهي كونها فعلا فان الاثبات لا يخرجها عن كونها فعلا بخلاف الاثبات في ما فانه يخرجها
عن المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب عن الثاني وهو التناقض وتقرير انك اذا قدرت
ليس بعد الا فقد صار ما بعدها مشبها بالا منفيا بليس وهو محال فنقول ان ليس لها جهتان
احداهما النفي والاخرى الفعلية وعملها انما كان لاجل الفعلية لا لاجل النفي والحاجة ها هنا انما هي
باعتبار العمل لا باعتبار النفي فنقدر باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي فتوازنها وان كانت لفظة
واحدة وان كان قولك ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فليس بمعنى ما كان وانت اذا نصبت
شيئا بعد الا في مسئلة ما كان انما بقدر الفعل العامل الذي هو كان من غير النفي وكذلك اذا قدرت
ليس بعد الا في مسئلة ليس زيد شيئا انما تقدرها مجردة عن معنى النفي وانما وقع الاشكال من
جهة كونها لفظة واحدة افادت ما افادته قولك ما كان وذهل عن ما فيه من الجهتين والذي يدل على
اعتبار ذلك لغة صحة قولك ليس زيد الا قائما لما يؤدي اليه من اعمال ما عمل للنفي في الاثبات
ولئلا يؤدي ذلك الى التناقض المذكور وهذا التعليل المذكور في لا احد فيها الا زيد خير من
تعليل الذي علل بانه انما امتنع البدل على اللفظ لانه يؤدي الى دخول لا على المعارف وهي مختصة
بالنكرات فانه يرد عليه لا احد فيها الا رجل واشباهه فقد اتفقت العلة التي ذكرها الاجماع بان
على امتناع البدل على اللفظ قوله ومخفوض بعد غير لانه مضاف اليه فلا يكون الا

مخفوضا وبعد سوى وسوا لانه كذلك وتعديه حاشى في الاكثر لانهم يستعملونها
حرف خفض وقد جاء منصوبا بعدها في قولهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان
وابا الاصبغ وهو قليل ووجهه ان يقدر فعلا بمعنى جانب بعضهم الشيطان قوله
واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل يريد اذا استعملت استثناء واما اذا
استعملت وصفة فحكمها حكم الصفات على ما ياتي فاذا استعملتها استثناء اعربتها باعراب ما
بعد الا لانه اسم لا بد له من اعراب وقد وجب لما بعده الخفض بالاضافة فجعل اعرابها
اعراب المستحق لما بعد الا فلذلك تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد وما جاءني غير زيد قوله وغير صفة الى آخره
لانها اسم بمعنى المغايرة وخلاف المماثلة كقولك مغاير فكما ان مغايرا صفة كذلك غير واستعمالها
في المغايرة على وجهين احدهما المغايرة في الذات كقولك مررت برجل غير زيد تريد انسانا
آخر والثاني المغايرة في الصفات وان كانت الذات واحدة كقولك دخلت بوجه غير الوجه
الذي خرجت به فهذه مغايرة للصفة قوله وحملت الاعلبها في الصفة اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء كما حملوا غيرا على الا في الاستثناء هذا عند
المتقدمين كقولك جاءني رجال الا زيدا لانك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم لان
شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه وها هنا لا يدخل زيد في
قولك جاءني رجال اذ لا دلالة له عليه ومثله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فاورد
زعم قوم انه يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء ومستمسكهم قوله

وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وهو شاذ عند الاولين

قوله واعراب سوى وسواء النصب هذا مذهب سيبويه وهو عنده ظرف من حيث المعنى
لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد ولم يسمع منهم الا منصوبا فلذلك
التزم فيه النصب وقد اجاز قوم اجراءه مجرى غير ومستمسكهم قوله

ولم يبق سوى العدوان دينهم كما دانوا وقوله وما قصدت من اهلها لسوائكا

اي لغيرك وليس ببعيد وهو عند الاولين شاذ ٥ **خبر كان واخواتها**

هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما لا يتميز خبر كان عن خبر المبتدا اي المعنى الا بدخول كان فلذلك جعل المميز له وهي واخواتها سيأتي الكلام عليها في الافعال وامره على نحو خبر المبتدا فيما يجوز ويمتنع قوله ويتقدم معرفة تخصيص له عن خبر المبتدا لانه لا يتقدم معرفة وهذا يتقدم وسبب ذلك ان الحكم على خبر المبتدا بالتقديم اذا كان معرفة لا وجه له وهاهنا اذا قدر متقدما انتصب فتبين قصد المتكلم بنصبه ٥ قوله وبحذف عامله مثل الناس مجزيون بما لهم ان خيرا فخير وان شرا فشر هذه المسئلة ونظايرها يجوز فيها اربعة اوجه هذا افصحها وعكسه اضعفها ونصبهما ورفعها متوسط فوجه النصب في الاول ان خيرا اي كان عمله خيرا ووجه الرفع في الاول ان كان في عمله خير ووجه الرفع في الثاني ان يكن جزاؤه خيرا ووجه النصب ان كان خيرا كان خيرا فالرفع اذا اتوى اضمار المبتدا بعد فا الجزاء لا غير وهو كثير وفي النصب اضمار كان واسمها ليس بكثير وايضا فان فيه تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء وهما لا يجتمعان فقد ثبت ما ذكر من ان نصب الاول ورفع الثاني افصح وعكسه اضعف والوجهان الآخران متوسطان قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام جذفا قياسيا ثم حذف كان اختصارا فوجد المتصل منفصلا لتعذر الاتصال وزيدت ما بعد ان في موضع كان عوضا منها ودلالة عليها فصار الكلام اما انت منطلقا انطلقت ومنه قوله

اما خراشة اما انت ذا نفر والكلام عليه وعلى امثاله مثل ذلك سواء

قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قايم لا يتميز اسم ان عن المبتدا في المعنى الا بدخول لفظ ان عليه فلذلك جعل فضلا والكلام على ان واخواتها سيأتي في الحروف المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها

تكره يليها مضافا او مشبها به لما كانت ترجمة هذا الفصل بقوله المنصوب وجب ان يتحد بما يكون معه منصوبا فلذلك ذكر فيها هذه الشرايط فلو ترجم باسم لا استغنى بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها مثل كان زيد قايما وسنبين فايدة اشتراط كل واحد من هذه القيود مثل الاعلام رجل ولا عشرين درهما لك فالمعنى بالمشبه بالمضاف ان يكون الداخل عليه لا متعلقا باسم آخر على غير جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف لشبهه به في الارتباط قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به هذا اولى من قولهم مبني على الفتح فانا نقول لا علامين له وليس مبنيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك واذا قلنا مبني على ما ينصب به شمل ذلك كله وانما بني المفرد معه لما تضمنه من معنى الحرف لان معناه لا من رجل ولم يبن المضاف ولا المشبه به اما لان الاضافة مانعة لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناء تركيب فكره تركيب اكثر من كلمتين قوله وان كان معرفة او منصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اما وجوب الرفع في المعرفة فلان وضع لا على نفي النكرات واما التكرير فلانه لما فات التكرير المؤدي الى معنى نفي الآحاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من افادة التعدد واما وجب الرفع في المفصول بينه وبين لا لما حصل من الفصل ضعف امرها او لارادة المشاكلة بينه وبين ما يقدر جوابا له على ما يذكر في وجوب عله التكرار واما وجوب التكرار عند الفصل فلانهم قصدوا مطابقته لما هو جواب له فان قلت لا يتهيأ رجل ولا امرأة فجعل الجواب مشاكلا للسؤال في الفعل وفي التكرار وفي الرفع جميعا فهذه علة تصلح لثلثة احكام الفصل والرفع والتكرير فان قيل فمقتضى ذلك ان يجوز ولا يتهيأ رجل جوابا لمن قال في الدار رجل فالجواب من وجهين احدهما انه ليس جوابا لمثل ذلك في التحقيق وانما جواب مثل ذلك لا او نعم ولا يلزم الايجاب الا بذلك لانه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج اليه في الجواب كما لو قيل اقام زيد صح ان يقال ما قام زيد وان كان الجواب على التحقيق لا والثاني انه لا يلزم القصد الى مناسبة الفاظ متعلقة

مناسبة الفاظ أقلها قوله ومثل قضيه ولا اباحسن لها متناول وجهه ابراده
انه أدخل النفي على معرفة من غير تكرير وجوابه انه لم يقصد قصد المعرفة وانما قصد
الى نفي المماثل وهي في المعنى نكرة فكانه قال ولامثل لابي حسن لها وهذا نكرة في المعنى قوله
وفي مثل لاحول ولاقوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ووجهه ان تقدر كل جملة على حدتها
وهي اذا انفردت كانت كذلك فاما فتح الاول ونصب الثاني فتقدر الاولى جملة مستقلة
وتقدير الثاني معطوفا على لفظها ولا الثانية مثلها في قولك ماجاني رجل ولا امراة لتاكيد
معنى النفي فهي على هذ حمله واحده ووجه الرفع في الثاني والاول مفتوح مثل ووجه
النصب الا انه على الموضع ووجه الرفع فيهما احد امرين اما لانه جواب قولهم رجل في الدار
او امراة واما لانهما لوفتحا على اصلها لتوهم التركيب فيهما وليس من جنس كلامهم
مثل ذلك ثم كره هؤلاء العدول باحدهما لما فيه من التحكم فعدلوا بهما جميعا وهذا
وجه حسن لهذه اللغة واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى جعلت المشبهة
بليس فلذلك قيل على ضعف لان استعمال المعنى ليس قليل واما فتح الثاني فواضح
قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني
لان العامل لايتغير عمله لدخول كل الاستفهام عليه كان لحقيقة الاستفهام او لما جعل
عليه هذا جار في كل باب فلذلك بقي عمل لا بعد دخول الاستفهام فتقول الا رجل في الدار
مستفهما والا نزول عندي في العرض والا ماء اشربه في التمني واما قوله الا رجل جزاه الله
خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخله عليها همزة الاستفهام ولكنها حرف موضوع
للتخصيص برأسه فكانه قال الا ترون رجلا كذلك بنصبه ونون وهي عند يونس لا دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر الوجهان
المستقيمان قوله ونعت المبني الاول مفرد ثلثه معرب ومبني فالحكم فيه جواز الامرين
الاعراب والبناء قوله رفعا ونصبا تفصيل الاعراب الجايز فيه واما قال نعت

امنى بحترازا من نعت المعرب فانه لايكون فيه الا الاعراب مثل لا غلام رجل ظريفا فيها
وقوله الاول احترازا من النعت الثاني وما بعده لانه لايكون فيه الا الاعراب مثل لا
رجل ظريف عاقلا وعاقل فلا يكون فيه الا الاعراب وقوله مفرد احترازا من
نعت مضاف فانه لايكون الا الاعراب كقولك لا رجل حسن الوجه وقوله يليه
احترازا من ان ينفصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل لا رجل في الدار ظريف فانه لايكون فيه الا
الاعراب وذلك مثل قولك لا رجل ظريف فيها ولا ظريف فيها وظريفا فيها فمجيء فيه البناء
والاعراب رفعا ونصبا فاما البناء فلتنزلهما منزلة شيء واحد واما الرفع فعلى المحل
لان البناء فيه عارض على ما تقدم في مثل يا زيد الظريف وان كان الاعراب بالعكس
والنصب على اللفظ لان الحركة في قولك لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت لعروضها
حركة الاعراب فلذلك جاء النعت عليها ونصب النعت في هذا الباب كرفعه في يا زيد الطويل
لان الضمة في يا زيد عارضة مثل الفتحة في لا رجل وقد تقدم ما يرشد اليه قوله
ومثل لا اباله ولا غلامين له جاز تشبيهها بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه فحمل على
ذلك ان تقول لا اباله ولا غلامي له فتعطي هذا النفي احكام المضاف فلذلك اثبت
الالف في لا اباله وحذفت النون في غلامي لان ذلك حكمه اذا كان مضافا وهو على هذه
اللغة معرب لانه اجري مجرى المضاف بخلاف اللغة الاخرى فانه فيها مبني غير مشبه
بالمضاف في اصل معناه لان معناه معنى قولك لا اباله فقد اشتركا في هذا المعنى وهو نفي
نسبة الابوة الى المذكور بعد اللام مثلها في الاضافة وان اختلفا في ان الحذف يفيد
قوة الخصوصية حتى يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك فلما اشتركا في
اصل معنى الاضافة حمل على المضاف فاجري مجراه فلذلك قيل لا اباله ولا غلامي له والذي
يوضح هذا ان هذا الحكم في مثل ذلك انما يكون لشبهه بالمضاف فمما ذكرناه انهم لا يقولون
الا اباه ولا ربي عليها لان الاضافة لا تكون في هذا المعنى وليس بمضاف لفساد المعنى

على اسم غير معمول للنفي فاذا قدر الاول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فمحله بالنسبة
اليه الرفع لوجوب رفعه عند عدم النفي فاما اذا عطف بغير حرف موجب فحكمه في الاعراب
حكم المعطوف عليه كقولك ما زيد قاعدا ولا قاعدا يشترط فيه ما يشترط في غيره وانه
منون لانه منزلة المعطوف عليه فلذلك لم تجز ما زيدا قائما ولا قاعدا عمرو لانك ان جعلت قاعدا
معطوفا على قائما لم تجز لخلو الثاني من الضمير الذي يجب للاول وان جعلته معطوفا عليه
عطف الجملة على الجملة الا انك قدمت الخبر اعملت ما في الخبر مقدما وهو غير جايز في الاصل
فكيف يجوز في الفرع فاما اذا قلت ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو فهذا جايز على التقدير
الثاني ممتنع على التقدير الاول

المجرور وانما اشتمل على علم المضاف اليه لانه يتميز المجرور الا بذلك كما تقدم في المرفوع والمنصوب

قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف والمجرور بالاضافة والمجرور بالحروف مضاف اليه ايضا الا ترى انك اذا قلت مهر زيد فقد اضفت المجرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حرف جر لانها اخر معاني الافعال الى الاسماء وقوله لفظا ليدخل فيه المجرور بحرف الجر وقوله تقديرا ليدخل فيه المجرور بالاضافة للاسم اليه وقوله مرادا احترازا من مثل قمت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطة حرف جر تقديرا ولكنه محذوف غير مراد وسيأتي شرط كونه مرادا قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها هذا تفسير للمخصوص باضافة اسم اليه والغرض ان يندرج فيه المعنوي واللفظي ولا يمكن التشريك بينهما الا بذلك واذا انفصل فصل باخص من ذلك وقوله مجردا تنوينه لاجلها يريد التنوين ونحوه مما ليس فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف الى آخرها فسر المعنوية بان يكون المضاف غير صفة

حلافا لسيبويه مذهب سيبويه ومن تابعه ان ما ذكرنا مضاف واللام لما يجر
فلذلك كانت فيها احكام الاضافة فظن انه مضاف وليس بمستقيم لامرين احدهما
انا نقطع بان قولهم لا ابالك معنى قولهم لا اب لك ولا خلاف ان لاب لك غير مضاف
فوجب ان يكون الآخر مثله والوجه الثاني ان هذه لا تدخل الا على النكرات ولو كان مضافا
لكان معرفة وحينئذ يمتنع دخول لا عليه وصحة دخولها دليل على انه غير مضاف وقد
وضح ان الحق ما قدمناه من انه انما اعطي هذا الحكم لشبهه بالمضاف لكونه مضافا في
التحقيق **حكم ما ولا المشبهتين بليس** هو المسند اليه بعد دخولها
وقد تقدم الكلام على مثل ذلك في خبر ان وهي لغة اهل الحجاز واما لغة بني تميم فيرفعون
ما بعدهما على الابتداء والخبر ولغة الحجازيين جاعليها النافية قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم ووجه شبهها بليس اشتراكهما في النفي والدخول على المبتدا والخبر
الا ان ما اقوى شبها لكونها للنفي الحال ولذلك كان استعمال الا معها ليس شاذا قوله
واذا زيد تان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطلا العمل اما وجه ابطالها
اذا دخلت فلانها عاملة ضعيفة عمل على غير جهة القياس وتشبيهها بليس وليس هو
بالقوي فلما فصل بينها وبين معمولها ضعفت عن العمل واما وجه ابطالها اذا انتقض
النفي فلانها انما عملت لما فيها من معنى النفي وهو المعنى الذي علت لاجله فبطل العمل واما
وجه ابطالها اذا تقدم الخبر فلما تقدم من كون عملها على غير القياس فلم يقو في التصرف
بخلاف ليس لانها اصلية في العمل فعملت عند تقديم الخبر فلذلك جاز ليس قايما زيد قوله
واذا عطف عليه بموجب فالرفع مثاله قولك ما زيد قايما بل قاعد وما زيد قايما لكن قاعد
فلا يجوز في هذا المعطوف الا الرفع لما ذكرنا ان عملها يبطل فيهما اذا قصد فيه الى الاثبات
لانها عملت للنفي فاذا كان ذلك مبطلا لعملها في الاصل المعطوف عليه فهو في المعطوف الذي
هو فرع احرى ويجوز رفعه على العطف على المحل لانه لما بطل معنى النفي فيه صار كانه معطوف

مضافه الى معمولها لانها لا تلبس الا به فاذا قصدت تمييزها حصل بذكر ما يلبس
وهي على ثلثة اضرب بمعنى اللام وبمعنى من وبمعنى في قليلا فالذي بمعنى من شرطه ان
يكون المضاف نوعا من المضاف اليه كقولك خاتم فضة والذي بمعنى في شرطه ان
يكون المضاف اسما مضافا الى ظرفه كقولك ضرب اليوم والذي بمعنى اللام ما عدا هذين
التمييز قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية
لان الكلام فيها بخلاف اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا على ما سيأتي وانما افادت
هذه تعريفا مع المعرفة لان وضعها على ان تفيد ان بين المضاف والمضاف اليه خصوصة
ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف ولذلك افادت التعريف قوله وشرطها
تجريد المضاف ولذلك افادت التعريف لان الاضافة ان كانت الى معرفة ادى الى
الجمع بين تعريفين وهو مطرح في لغتهم وان كان الى نكرة لم يستقم لان تعريفه ابلغ
من تخصيصه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الابواب وشبهه من
العدد ضعيف لانهم جمعوا بين تعريفين للاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام في
المضاف وليس بمستقيم لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء اما القياس فما ذكرناه واما
استعمال الفصحاء فالمسموع منه ثلثة الابواب قال ثلث الاثافي والرسوم البلاقع
وقال فسما فادرك خمسة الاشبار والذي عزا الكوفيين ما نقل عن قوم
غير فصحاء ووجهه في القياس ضعيف وهو ان الثلثة هي الابواب بخلاف قولك
غلام زيد لانهما متغايران ولما كانت هي الابواب وهم المسند اليها كانت اشبه بالتعريف
من الثاني وهذا ضعيف فانها اضافة مفيدة وليس ما ذكر بالذي يجوز ذلك الا ترى
انك اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة وليس يجوز تعريف الاول فبطل ما تمسكوا
به قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن
الوجه فقوله صفة ليخرج ما ليس بصفة وقوله مضافة الى معمولها ليخرج الصفة

المضافة والمضافة الى غير معمولها كقولك مضارع مضر وشبهه فانها صفة مضافة
اضافة حقيقية لانها اضيفت الى غير معمولها ونحو مالك يوم الدين على الاصح وذلك
انما يكون في اسم الفاعل وباب المفعول وباب الصفة المشبهة بهما وسيأتي لكل واحد
منها باب يذكر فيه قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لانه لم يقصد فيها
الا مجرد تخفيف المعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب
زيد اكان في المعنى كقولك مررت برجل ضارب زيد فعلم انهم لم يقصدوا الا التخفيف
والمعنى على ما كان عليه في العمل والذي يدل على انه عندهم كذلك قولهم رب ضارب زيد
وقوله تعالى هو عارض ممطرنا قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
لانها لو افادت غير ذلك لوجب ان يكون حسن الوجه معرفة فيمتنع جريه صفة على النكرة
وامتنع مررت برجل حسن الوجه ولو كان حسن الوجه معرفة لجاز جريه على المعرفة
ولما كان نكرة لم يجز الضارب زيد وجاز الضارب بازيد لان التنوين قد زال الالف
واللام فلم تكن الاضافة مفيدة تخفيفا فلذلك امتنع خلافا للفراء فانه اجازها اما لانه
توهم ان التعريف انما دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بالاضافة فلما
قصدوا التعريف عرف ما يليق به واما لانه توهم انه مثل قولهم الضارب الاب
والضاربك وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول فلان الالف واللام هي السابقة
والاضافة انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين فلا يستقيم نسبة وحذف التنوين اليهما
واما الثاني فسيأتي الكلام عليه وضعف الراهب المابه الهجان وعبدها
لان قوله وعبدها لان قوله وعبدها معطوف على على المابه المضاف اليه الراهب
والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الراهب عبدها فيكون مثل الضارب
زيد وانما جوزه بعض النحويين لانه ليس مباشرا وانما هو تابع وقد يحتمل في التابع ما لا
يحتمل في المتبوع كما في قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم ولو قيل رب سخلتها لم يجز وانما

جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه لانهم لما شبهوا الحسن الوجه
في النصب صحة الاضافة بالضارب الرجل شبهوا الضارب في صحة الاضافة
بالحسن الوجه وذلك انما يكون في الحسن الوجه لمجيء الالف واللام في الثاني فينبغي
ان يشبه به ما كان موافقا له في ذلك فلا يلزم من الضارب الرجل جواز الضرب
الضارب زيد لما ذكرناه واما الضارب بك وشبهه فمن قال انه مضاف فلانهم
حملوا في صحة الاضافة على ضارب بك الا ترى انهم اذا وصلوا اسما الفاعلين والمفعولين
بمفعولاتها وكانت معرفات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تخفيف
لانهم لو اثبتوا فيه التنوين او النون لجمعوا بين الساكنين لان التنوين والنون
مستعدان بالتمام والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فيصير متصلا منفصلا
في حالة واحدة ولما التزموا الاضافة من غير تحقيق تخفيف في ضارب بك حملوا الضارب بك عليه
لانه ضارب واحد فقد ثبت انه لا يعتبر فيه تخفيف لما نع منه فحصل منه انه لا يلزم
من صحة اضافة الضارب بك صحة اضافة الضارب زيد وهذا كله على قول
من قال انه مضاف فاما من زعم انه منفعول وليس بمضاف فسؤال الفراء مندفع
من اصله ولا بعد في الجهتين جميعا قوله ولا مضاف موصوف الى
صفته ولا صفة الى موصوفها لتعذر ذلك لفظا ومعنى اما الاول فلو ذهبت تضيف
الموصوف الى صفته لكنت معرفا للشيء بغير ما يقصد به الا ترى انك اذا قلت
مررت بزيد العالم فالمقصود بالذات زيد العالم لم يجئ الا لغرض الحكم عليه بالعلم
وايضا فان كونه صفة يقتضي انه بحكم المقصود بالنسبة اليه فكيف يكون الشيء تبعا
غير تبع من جهة واحدة وايضا فان الصفة تقتضي ان يكون باعرابه للموصوف وكونه
مضافا اليه يقتضي ان يكون مخصوصا بالاضافة فيؤدي الى ان يكون الشيء مخفوضا
مرفوعا وهو باطل واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في

الاول وزياده وهو انه يؤدي الى تقديم التابع وتاخير المتبوع وهو على خلاف حقيقتها ولذلك
امتنع تقدير الصفة على الموصوف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقا هذا يرد شبهه في اضافة الموصوف الى صفته لانهم
يقولون المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقا فاذا قالوا مسجد
الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته والجواب انه قد تقدم ما يمنع
ذلك فوجب تاويل هذه المواضع بما نستقيم به جريها على القياس فيكون قولهم مسجد
الجامع متاولا بمسجد الوقت الجامع وكما يصح وصف الموضع بكونه جامعا لانه موضع
الاجتماع فيه يصح وصف الوقت بكونه جامعا لانه وقت يجتمع فيه فتصح الاضافة
لاعتبار اضافة الموصوف الى صفته وجانب الغربي متاول بجانب المكان الغربي وصلوة
الاولى متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقا متاول ببقلة الحبة الحمقا فاضيفت
البقلة الى الحبة التي هي البزر والحمقا صفة للحبة وكما يصح وصف البقلة بالحمقا يصح وصف
الحبة بالحمقا قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا يرد شبهه
في اضافة الصفة الى موصوفها لانهم يقولون قطيفة جرد وثياب اخلاق فاذا قالوا جرد
قطيفة واخلاق ثياب فانما اضافوا اما كان صفة الى الموصوف والجواب انه قد
تقدم ما يمنع ذلك فوجب تاويله على وجه يستقيم وتاويله انهم حذفوا قطيفة من قولهم
قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيصة لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها كصلاحية كون الخاتم لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخص
به كما اضافوا خاتما الى فضة وقد شبه النحويون هذا الباب في كونهم حذفوا الموصوف
واستعملوا الصفة مكانه فلما احتاجت الى تبيين ذكر موصوفها بعدها الوجه من السين
اعيد بقوله والمرء من العاديات الطير وان لم مثله في الاضافة قوله
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم

الفايدة لأن الاضافة لم تأت الا لتخصيص وتوضيح فاذا اضفت الاسم الى مثله كنت كانك
اوضحته بنفسه وهو غير مستقيم بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه ليس مثله لان
كل صالح الدراهم وغيرها فاذا اضفته الى الدراهم فقد حصلت فايدة لم تكن
وكذلك عين الشيء ونفس الشيء وما كان مثله فان المضاف يختص بهذه الاضافة لما فيه من
صلاحيته ان يكون المضاف اليه وغيره قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول
هذا يرد اعتراضا على قولهم لا يضاف اسم مماثل للموصوف للمضاف اليه في العموم والخصوص
وتقديره ان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليشة واسد من غير ان يكون في احدهما خصوص
او عموم وقد صحت اضافة سعيد الى كرز باتفاق فلتصح اضافة ليث الى اسد والجواب
انه قد تقدم ما يمنع عن ذلك فوجب تاويل ما اخر فيه وتاويله ان الاسم يطلق ويراد به
المدلول فيصح الاول منهما على المدلول الثاني على اللفظ فكانك اذا قلت جاني سعيد
كرز جاني مدلول هذا اللفظ وهو في الحقيقه اضافة الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ غير
اللفظ ولا يمكن بتقدير العكس فيه لانك تسند اليه ما يصح اسناده الى اللفظ كقولك جاني
سعيد كرز ولم يقولوا كرز سعيد لان كان يحتمل هذا التاويل لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم وكانت الاضافة الى الاوضح اولى من العكس قوله واذا
اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره واليا مفتوحة او ساكنة الصحيح
يعني به ما ليس قبلها الف ولا ياء ولا واو والملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن
فمثال الصحيح ثوبي وداري والملحق به ظبي ودلو لان حرف العلة يخفف النطق به متحركا
لسكون ما قبله ووجب كسر ما قبل ياء المتكلم لتناسبهما ولان الضم والفتح فيما قبل الياء مستثقل
بخلاف الكسر الا ترى انهم يقولون رايت القاضي ولا يقولون رجعي ولا قلنسوير رجعي
وقلنسي استثقالا لذلك مجرورا بياء المتكلم الفتح والسكون وقد اختلف في ايهما الاصل
والصحيح انه الفتح لانه كلمة على حرف واحد فوجب ان تبنى على حركة قياسا على الاسم

في كلامهم قولهم ضربت وضربت واشباهه ذلك ثم اسكنوا بعد ذلك على سبيل التخفيف
وشبهه اولئك انها حرف علة فيجب ان تبنى على سكون وان كانت كلمة كواو وضربوا وجوابه
ان تحريك الواو بعد الضم مستثقل والدليل عليه اطراحهم اياه في الاسماء اذا ادى اليه قياس
فلا يلزم من رفض الحركة في الواو رفضها في غيرها مع انه القياس واتباعا المعارض
قوله فان كان آخره الفا بنيت الى قوله وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء لا
يخلو الاسم المضاف الى ياء المتكلم اذا لم يكن صحيحا او ملحقا به من ان يكون آخره الفا او ياء
او واوا فان كان الفا ثبتت على حالها في اللغة الفصيحة كقولك عصاي ورحاي وصاري يا
وهذيل تواقوني في باب صاري يا لما كان في التثنية وخالف في غيره فتقلبها فتقول عصي ورحي
ووجهه ان اصله عصوي ورحيي فاستثقل الحركة على الواو فحذفت فسكن حرف العلة
قبل ياء المتكلم فوجب ادغامه فقالوا عصي ورحي ولم يفعلوا ذلك في التثنية لامن احدهما
ان العلة التي ذكرها مستفيضة اذ الالف في التثنية لا اصل لها في صاري وياء فيمكن ردها اليها
حتى يجري فيها ما جرى في عصي ورحي والثاني انهم لو فعلوا ذلك في المثنى لالتبس
المرفوع بغيره لانها علامة الرفع فاذا قلبتها ياء لم يبق للرفع علامة فان قلت فعصا
في الاحوال الثلثة يلتبس فيه الرفع لغيره قلت قلب الفرق ان عصا لا يحصل اللبس فيها بقلب
الالف لانها لو لم تقلب لكان الكلام كذلك فلم يكثر القلب فيها موديا الى لبس فلا يلزم من
قلب الالف ياء في الموضع الذي لا يودي القلب فيه الى لبس قلبها في الموضع الذي يودي القلب
فيه الى اللبس المذكور فان كان آخر الاسم ياء فانك اذا اضفت الى ياء المتكلم ادغمتها فيها كقولك
قاضي وغازي وصاري لانها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الادغام لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة فان كان آخر الاسم واوا وذلك انما يكون في المجموع جمع السلامة لا في
غيره فانه اذا اضفته الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء وادغمت ثم لا تخلو اما قبلها من ان يكون مضموما
كقولك في مسلمون مسلمي او ما قلب الواو ياء فلان قياس لغتهم اذا اجتمعت الواو واليا

وتقدم مثلهما بالسكون قلب الواو ياء وادغم واما كسرما قبلها فلازم لما انقلبت
ياء لسكونه لم يمكن بقاء الضمة قبلها فوجب تغييرها فحركت بالحركة المناسبة لها فصار
مسلمي فان كان قبل الواو فتحة كان لحكم الواو في قلبها ياء كما تقدم وبقي ما قبلها مفتوحا
كقولك في مصطفون مصطفي وفي معلون معلي اذ لا موجب لتغيير الفتحة بسبب الواو المنقلبة
بما قبل الياء وبالاضافة مع ما ذكرناه من جر ورفع العلة مفتوحة لانها لو سكنت لالتقى
الساكنان فلزم تحريكها بالفتح اما لانه اصلها كما ذكرناه او لانها اولى من الضم والكسر
لاستثقالهما عليها وتدرجا الاسكان عليها مع الالف اما لكون الالف مدا يقوم مقام
الحركة فيختص بها واما لنية الوقف وهو في قراءة نافع في قوله محياي ومماتي وهو
عند النحويين ضعيف قوله واما الاسماء فهو ابوك واخوك يعني
اذا اضفتها الى ياء المتكلم فانك تقول ابي واخي كما تقول يدي لانهم لما حذفوا حرف العلة من
آخره حذفهم من يد ودم صار حكمه حكم الصحيح فلذلك قالوا اخي وابي واما المجرد
فبحذر اخي وابي وبتمسك يقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار
وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون اقسم بالاب مجموعا واصله ابو فلما اضافه سقطت الواو
لاجل الاضافة فاجتمعت ياء الاعراب وياء المتكلم فلا غمت فيها فصار لفظه ابي والدليل
على ان الاب يجمع هذا الجمع قوله فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا
وهذا شاذ فحمله على ما ذكرناه ولم يكن لحمله على ما ذكره وجه اذ ابان لباب يحتمل غيره
مما هو قياس لغتهم ثم لو سلم له ذلك كان مردودا لانه خلاف القياس واسد الصحاح
واما حم وهن فانك اذا اضفتها على لغة من اعربها بالحروف قلت حمي وهني
والكلام فيهما كالكلام في اخي وابي واما فوك فاذا اضفته الى المتكلم فالاصح
في الاحوال الثلث وقد جاء على غير الافصح فاما وجه فمي فانه يقال اذا افردتم وقياس
هذه الاسماء ان تلحق مفردها يا المتكلم على ما هو عليه كما قيل اخي وابي لانهم يقولون اخوان

كما يقال في اخ اخ وقيل في فم فمي واما وجه في وهي اللغة الفصيحة فهو انه انما يقال
فمي في المفرد لضرورة ترد عند الاضافة وذلك انه لو افرده على الاصل لقالوا فوي فيقلب
الواو الفا فتجتمع ساكنة مع التنوين فتحذف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد
وليس ذلك بممكن من كلامهم واذا اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة
فوجب ان لا تحذف العين لعدم المقتضي لحذفها واذا وجب اثبات العين وهي واو قياس
هذه الواوات ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اصله فوي فوجب قلب الواو ياء
وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء
بعدها فصار في في الاحوال الثلث قوله واذا قطعت قيل اخ واب وفم
وهن وحم اذا قطعت عن الاضافة مطلقا ووقعت مفردة التزموا حذف لامها
حملوا الاعراب على عيناتها كما فعلوا في يد ودم ولذلك قلبوا الواو منها في فم وتخفيف
ولانهم اكثر من غيره تشبيها لها باخواتها ومنهم من يكسرها لانهم لما عوضوا
عنها الميم صار كتعويض الياء ومنهم من يشددها فيقول فم فانهم لما عوضوا
جعلوا عوضا من العين واللام فشددوا لذلك قوله وحاحم ايضا مثل يد
وحب ودلو وعصا مطلقا يعني انه جاء في حم لغات اخر غير اللغة الاولى فالاولى ان
تعربه عند الاضافة الى غير المتكلم بالحروف وبالحركات عند قطعه عن الاضافة
على ما ذكر وهذه اللغات احدها ان يكون مثل يد مطلقا يعني اذا اضفته او لم تضف
فتقول هذه حم وهذه حمك فتوافق اللغة الاولى في الافراد وتخالفها في الاضافة
واللغة الثانية ان تجري مجرى حب فيقال هذا حمك وهذا حم فتخالف اللغة
الاولى في الوجهين واللغة الثالثة ان تجري مجرى دلو مطلقا فيقال هذا هن ورايت
هنك فتوافق اللغة الاولى في الافراد وتخالفها في الاضافة قوله ودو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع يعني ان الكلام عليها باعتبار اضافتها وقطعها عن الاضافة ودو ممتنع

فيها ذلك فلم يحتج الى الكلام عليها في هذا المعنى وانما لم يصف اي مضمر لان وضعها ان يوصل
الى الوصف باسماء الاجناس كقولك مررت برجل ذي مال فلما لم يصف الة ذلك ولم
تقطع لانها ليست مقصودة وانما هي وصلة الى المضاف اليه فلذلك لم تقطع قوله
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقوله كل ثان يشمل التابع وغيره
لان خبر كان وخبر ان ثوان لاسمائها فقوله باعراب سابقه يخرج عنه مثل ذلك
وقوله من جهة واحدة يخرج عنه خبر المبتدا والثاني والثالث في باب علمت
واعلمت لانها ثوان باعراب سابقها ولكن من غير جهة واحدة قوله تابع يدل على
معنى في متبوعه فقوله تابع يدخل فيه النعت وغيره وقوله يدل على معنى في متبوعه
يخرج عنه ما سواه وقوله مطلقا يرفع وهم المتوهم في مثل ضربت زيدا قائما لانه
داخل في مثل ذلك فانه ان سلم انه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على
ذلك مطلقا وانما هو مقيد بحال الضرب كما تقدم فايدته تخصيص وتوضيح فالتخصيص
في النكرات والتوضيح في المعارف هذا هو الغالب في محلي الصفة وقد يجيء لمجرد الثناء
كاوصاف الله سبحانه في مثل بسم الله الرحمن الرحيم وشبهه وقد يكون لمجرد الذم كقولك
فعل زيد الفاسق الخبيث في هذا الموضع الذي هو متعين فيه قيل ذكر الفاسق وقد يكون
لمجرد التاكيد كقولك ضربت ضربة واحدة قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا
او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى يعني ان معنى التعجب اذ يكون تابعا يدل على معنى في
متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا فلا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره
ولكن لما كان هو الاكثر في هذا الموضع توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا
غير المشتق الى المشتق والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة
مطلقا في جميع استعماله وهو معنى قوله عموما مثل المسور وذو والمضاف الى اسم جنس واشباهها
كقولك مررت برجل يمني وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كالذي في مثل قولك

مررت برجل اي رجل فمعناه وصف الرجل بكمال الرجولية ومنها اسماء الاجناس اذا جرت
محلاة باللام تابعة لاسماء الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل فقولك الرجل هذا
عند المحققين صفة لهذا فان كان وضعه لذات في غير هذا الموضع وانما استعمل هاهنا
صفة لان ما تقدم من اسماء الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على المعنى
لتقدم ما دل على الذات وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة بذلك
لانه لا دلالة فيه على حقيقة الذات واحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسماء الاجناس لذلك
ومثل اسم الاشارة في ذلك قولهم يا ايها الرجل قوله وتوصف النكرة
يا له الخبرية ولذلك اتفق على تاويل قوله حاوا بمذق هل رايت الذيب قط
انه مقدر بمذق مقول عنه هل رايت لان يسقط وانما لزم الضمير ليحمل الربط
بينه وبين موصوفه كما كان ذلك في الخبر الا ترى انك اذا قلت مررت برجل قام عمرو
لم يكن ربط بينهما شيء قوله وتوصف بحال الموصوف وحال متعلقه الى آخره
اما الوصف بحال الموصوف فقولك مررت برجل عالم واما الوصف بحال متعلقه فلنزوله
منزلة حاله كما في الخبر لحصول الفايدة بذلك في مثل مررت برجل حسن غلامه قوله
فالاول يتبعه في هذا الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والثاني يتبعه في الخمس الاول وفي الباقي كالفعل يعني بالاول الصفة بحال
الموصوف كقولك مررت برجل عالم فانه يتبعه فيما ذكر اما تبعه في الاعراب فلانه
مجرور من الجهة التي اعرب بها متبوعه فوجب اعرابه بمثله واما التعريف
والتنكير فلانه في المعنى هو الاول فقصدوا الى توافقهما في ذلك لتوافقهما في قصد
المعنى المراد واما الخمسة البواقي فلانه في المعنى الذات المتبوع لها فوجب مطابقتها في ذلك
ليدل على ان المعنى وبعني بالثاني الوصف بحال المتعلق فهذا يتبعه في الخمس الاول وبعني بالخمس
الاول الرفع والنصب الخ التي عبر عنها بالاعراب والتعريف والتنكير وفي البواقي

يعني في الخمس البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما لم تتبعه في
الخمس البواقي لان تبعه فيها في الاول انما كان باعتبار الفاعل وهو ثم ضمير المتقدم
فوجب تبعه فيها لذلك والفاعل هاهنا غير المتقدم وهي بالنسبة اليه في ذلك كالفعل كما
ان الفعل انما يكون مجردا لذكر لهذه وكما ان الفعل انما يوتث ويذكر باعتبار فاعله فكذلك
هذه ٥ قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعدان كان فاعله جمعا كما تقول
قام رجل بعد علمائه وضعف قاعدون علمائه كما يضعف يقعدون علمائه وانما جاز قام
رجل يقعدون علمائه لحمله على صيغهم لشبه الفاعل بخلاف قاعدون امتناع قعودهم
قوله والمضمر لا يوصف لان الصفة توضيح للمعارف والمضمر واضح الاتري
ان انا في نهاية الوضوح وحمل عليه ما في المضمرات فانه منه قوله والموصوف
اخص او مساو لانه هو المقصود بالنسبة المفيده والصفه غير مقصوده بذلك وهذا
يليق بالقياس ان تجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المراده قوله
ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله وبالمضاف لمثله يعني ومن جهة كون الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله وبالمضاف لمثله قوله وانما
اللزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام اورد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف
مضاف الى مبهم او مضاف الى معرف باللام وهو اخص منها واجيب عن ذلك بما يقوله
للابهام ومعنى ذلك ان اسم الاشارة لما كان ليس لها دلالة على حقيقة الذات قبل الصفات
هو القياس والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها في نفسها
انما هو باللام فمن ثم اختص وصف الاشاره بذي اللام قوله ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم يعني من جهة كون الصفة للمبهم العرض تبيين الذات
ضعف مررت بهذا الابيض اذ ليس في قولك الابيض ما تتبين به ان المشار اليه رجل في العالم
في ضمنه تبين حقيقة المشار اليه قوله العطف تابع مقصود

بالنسبة خرج عنه الصفة والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة
الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد العاقل فالمقصود بالنسبة انما هو الموصوف والصفة
انما جيء بها للتوضيح وشرطها ان تكون معلومة ليصح الايضاح بها وقوله
ومع متبوعه خرج عنه البدل لانه غير مقصود متبوعه معه الا ترى انك اذا قلت
اعجبني زيد علمه فانما الاسناد الى العلم دون زيد فخرج بقولنا مع متبوعه البدل عن هذا
الحد وقوله بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة شرط بعد تمام
الحد لان الحد قبله قد تم ولم يستغن بقوله تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات وغرضنا حد يقطعها عنها فلو
العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات وسياتي الكلام على حروف العطف في فصل الحرف
قوله واذا عطف على المتصل المرفوع اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد لان المتصل
المرفوع تاكد ايصاله لفظا ومعنى حتى صار كالجزء ولذلك سكنوا اللام في نحو ضربت
وخرجت فلما صار كالجزء كره العطف عليه في الصورة فاتوا باسم مستقل موافق له في
المعنى ليكون كانهم عطفوا عليه في الصورة الا ان يقع فصل فيجوز تركه ويجوز الاتيان به
اما الاتيان به فعلى ما تقدم ومما تركه فلطول الكلام كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
ولا عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا قوله واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد لان اتصال المضمر المجرور بالجار اشد من اتصال الفاعل
بالفعل وكره ايضا ان يعطف عليه في الصورة وليس للمجرور مضمر منفصل فاعيد
العامل الاول ليكون كالمستقل بنفسه فقالوا مررت بك وبزيد ولذلك قالوا المال بينك وبين
عمرو واعادوا بين لهذا الغرض الا ترى انه لو قيل المال بينك لم يستقم اذ لا تعقل البينية الا
في متعدد فتبين انهم بعد اتيانه الا لما ذكرناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف
عليه بريد فما وجب له ويمتنع كما اذا قطع صله وعطف عليه جمله اخرى فانه يشترط فيها

من الضمير ما يشترط في الأولى وكذلك اذا وقع خبرا أو حالا وما أشبهه ومن ثم امتنع
ما زيد بقائم ولا قاعدا لا ذاهب عمرو الا الرفع لأنك لو خفضته لصار مشتركا
بينه وبين قاعد مجرور عن زيد ايضا ولو قلت ما زيد بذاهب ولم يصح فكذلك
اذا جعلته معطوفا عليه وكذلك لو قلت ولا ذاهبا عمرو بالنصب لم يجز لما شرك
بينه وبين الجر فاما اذا قلت ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فهذه جائزة ولكن ليس على
عطف ذاهبا على قائما وعمرو فاعل بذاهب لانه لو كان معطوفا عليه لفسد كما ذكرته
ولكن على ان يكون ذاهب عمرو جملة معطوفة على الجملة التي قبلها وقدم الخبر فيها على
الاسم كانك قلت ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا فان قلت فلم لم تقدر ذلك في المسئلة
الأولى وهي ما زيد قائما قلت ذلك في ما متعذر لانه لا يتقدم الخبر على الاسم معمولا لها
في الجملة التي تدخل هي عليه ولا يكون ذلك في المعطوف عليه لانه فرعها احذر قوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانه فا السببية وتقدير الاعتراض ان
يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير يعود عليها ويغضب زيد معطوف على الصلة
والضمير فيه يصح ان يكون صلة فيطل عطفه على يطير والجواب ان هذه
الفا انما جيء بها للسببية لا للعطف ولذلك لو قلت الذي يطير ويغضب زيد الذباب لم يجز باتفاق
فاما هذه الفا فهي فا السببية وفا السببية لا تشترط فيها ذلك قوله واذا
عطف على عاملين لم يجز خلافا للفراء في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه
العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين مطلقا وصورته ان زيدا في الدار وعمرا
المسجد وجائز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا ومنقسم امره عند كثير من المتاخرين فمنه
ما يجوز ومنه ما يمتنع فيجوز دون مثل في الدار زيد والحجرة عمرو ويمتنع ما عداه وضابط
ما جوزه ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على
ذلك الترتيب اما وجه المانعين له فلان حرف العطف نائب عن العامل الواحد وقام مقامه

فلم يقو ان يقوم مقام عاملين فاذا زيد في الدار وعمرو في الحجرة قلت امتنع مقام عاملين
وكذلك لو امثل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على ان المضاف محذوف
وبقي المضاف اليه على اعرابه وكذلك قوله

أكر مر تحسب امرأ ونار توقد في الليل نارا

ونار لو اقوله تعالى ان
في السموات والارض لآيات للمؤمنين والآية الثانية واختلاف الليل والنهار وما انزل
الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات وآيات على
القراءتين على ان الثاني جيء بها توكيدا للآيات الاولى حتى كانه قال آيات ووجه
القائلين بالجواز ما ثبت من ظواهر الامثال المذكورة على ما ذكرناه من الترتيب المتقدم
ومثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو فوجب تقييد الجواز بالباب الذي ثبت جوازه
والوقف على الامتناع فيما لم يثبت تمسكا بما ذكره المانعون على التعميم فثبت ان الوجه
في العطف على عاملين ما اختاره المتاخرون فان الظاهر من قوله تعالى واختلاف الليل
والنهار آيات انه مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وكذلك قوله وما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة وعليه حملوا قوله والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطفا على
قوله للذين احسنوا الحسنى وزيادة فالذين كسبوا عطف على الذين احسنوا وجزاء
سيئة عطف على الحسنى وليس مثل قولك ان زيدا قائم وعمرا منطلق وضرب زيد
عمرا وبكر خالدا فان ذلك جائز باتفاق لان العامل واحد وان كانت له اعمال متعددة
ولو كانت الف معمول جاز العطف عليها باتفاق وانما وقع الاختلاف في الموضع الذي يكون
فيه العامل متعددا وه قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع
في النسبة او الشمول فقوله تابع عام في كل تابع وقوله يقرر امر المتبوع يخرج عنه
الصفة والبدل وقوله في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان لانه لم يوت
به الا ليقرر امر متبوعه وتحقيقه ولكن لا في النسبة ولا في الشمول وقوله تعالى فاذا

نفخ في الصور نفخة واحدة من باب الصفة لا من باب التاكيد وقد توهم بعض الناس ان
واحدة من باب التاكيد لا من باب الصفة قال والذي يدل على انه من باب التاكيد ان قوله واحدة
دل على ما دل عليه قوله نفخة وهي الواحدة فصار بمنابة قولك زيد زيد والدليل على
انه ليس بتاكيد وانه صفة انه داخل في حد الصفة اذ حدها ما دل على معنى في متبوعه
وهذه كذلك وليست بتاكيد لخروجها عن حد التاكيد لان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
الا ترى ان معنى المتبوع النفخة وليس في واحدة دلالة على نفخ وايضا فانها لا تقرر معنى
نسبة ولا شمول فخرجت عن معنى التاكيد اجمالا وتفصيلا فان قلت النفخة تدل على الواحد
وواحدة تدل على الوحدة وثبت انه تابع يقرر امر المتبوع فيما دل عليه وهو معنى التاكيد قولهم
في النسبة لا يقدح فيه لامرين احدهما انه لا يصلح للتعريف لما فيه من التردد والثاني
انه يرجع دعوى النسبة الى غير مدلول عليه مدعى هاهنا والجواب ان
نفخة لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها وانما وضعت للدلالة على النفخ اما الدلالة
على الوحدة فهي ضمن لا مقصود بوضع اللفظ المركب له فقصدنا الى صفة تدل على المعنى قصدا
فيكون ابلغ من دلالة الضمن فوضعوا ذلك له فان قلت قوله جاءني الزيدان كلاهما
تاكيد باتفاق فلم لم يقبل انه مثل قولك جاءني رجلان اثنان في كونه صفة فالجواب
انه غير داخل في حد الصفة لانه لم يوضع لدلالة المعنى فهو داخل في حد التاكيد لانه يدل على
ما يدل عليه الزيدان والدليل عليه انه يفهم من كلا الزيدين ما يفهم من الزيدين
فثبت انه يدل على نفس ما دل عليه الاول واذا دل على غير ما دل عليه الاول مقصودا
فهو المعنى بالتاكيد واذا تقرر الحد فالتوكيد على ضربين لفظي ومعنوي ويعني بالاول ان يكرر
اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاءني زيد زيد وهو جار في الاسم والفعل
والحرف والجملة والظاهر والمضمر وقد وقع كلام الزمخشري وغيره في مثل يا زيد يا زيد انه
بدل وليس بمستقيم لانه حرم باب التوكيد اللفظي فانه لو كان بدلا لكان جاءني زيد زيد

بدلا وايضا فانه لا معنى للبدلية فيه والمعنوي اما يكون بالفاظ محصورة وهي النفس
والعين وكلا وكل الجمع واكتع وابتع وابصع مع ما اجزمنها فالنفس والعين يؤكد بهما ما يصح
تركيبه من الاسماء من مفرد او تثنية او جمع او مذكر ومؤنث مخالف بينه بين الضمائر ليدل
على ما هو له جمع في التثنية فلانه مثنى اضيف الى مثنى فقياسه الجمع فلذلك تقول زيد
نفسه وزيدان انفسهما وزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما والهندات
انفسهن فانفسهما متفق للمذكرين والمؤنثين من حيث ان لفظ الجمع فيهما واحد ولفظ
المضمر فيهما واحد والثاني وهو كلا لا يؤكد به الا المثنى فيخالف في ضميره باعتبار من
هو له من متكلم او مخاطب او غايب كقولك جيئنا كلانا وجيئتما كلاكما وجاء كلاهما
فان كان المؤنث زيدت التاء فقلت كلتانا وكلتاكما وكلتاهما والباقي لغير المثنى من مفرد وجمع
من مذكر او مؤنث ويخالف بين ضمائرها في كل فتقول اشتراني كلي واشتراني كلتا
واشتراك كلك وكلك وكلكم وكلكن واشتراه كله وكلها وكلهم وكلهن
وسقط المثنى لانهم لم يستعملوه فيها استغناء بكلا مخالف بين الصيغ في البواقي
وهي اجمع واكتع وابتع وابصع فيقال للمفرد المذكر اجمع وللمؤنث جماء وللجمع المذكر
اجمعون وللجمع المؤنث جمع ولا يقال للمثنى استغناء عنه بكلا قوله ولا يؤكد
بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها الى آخره لان كلا واجمع وضعها للتاكيد لتفيد
الشمول والاحاطة فقصدوا ان لا يستعملوها الا في المحل الذي يستفاد منه ذلك فاذا
كان المذكر ذا اجزاء لا يصح افتراقها حسا لم يستفد منها ذلك المعنى كقولك جاء زيد او سافر
زيد ونحو ذلك لانك اذا قلت اجمع لم يفد شيئا فاما اذا قلت اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله ونحوه ظهرت فايدتها باعتبار افادتها الشمول اذ لو اقتصر دونها الجاز ان يكون
الاكرام لبعض القوم والشري لبعض العبد على طريق التجوز فتبين الفايدة فيها بخلاف جاء
زيد كله قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل الى آخره فقوله المضمر احتراز من

الظاهر وقوله المرفوع احتراز من المضمر المنصوب لانه يؤكد من غير شرط
وقوله بالنفس والعين احتراز من تاكيد المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فانه
يؤكد من غير شرط وانما اختص ما ذكر بتاكيده وبالمضمر المنفصل اولا مثل قولك ضربت
انت نفسك ضربتما انتما انفسكما وشبهه لان المرفوع المتصل صار جزء من جزئه الخر فكرهوا
ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر لان النفس تستعمل غير تاكيد فيقال قتل
نفسه وفي نفسه وفي نفسك ولا يقال قتلت كلهم ولا في كلهم نعم قد استعمل مثلا
لا غير لما كان العامل فيه غير لفظي قصدوا ان يؤكدوا اولا بغير بمعنى الاول مستقل اجروا
هذا المستقل عليه واما لسوى ذلك فمفقود العلة المذكورة لان المضمر المنصوب ليس
كالمرفوع في شدة الاتصال والمضمر المرفوع المنفصل ليس كالمضمر المتصل لاستقلاله بنفسه
فلم يجر على المستقل وغيرها غير مستقلين فجريا على المستقل وغير المستقل قوله
فاتبع واخواه اتباع لاجمع آخره ير يدان اجمع يكون سابقا عليها ويكون هو اذا جاء تابعا له
فلا استقدم عليه ولا تحى دونه اما لانها الا تستقدم عليه فلانه ادل منها على المعنى المقصود
فكان بالتقديم احق واما لانها لا تذكر دونه فلقوة دلالته على معنى الجمعية فكان
اقعد لذلك وقد جاء ذكرها دونه وهو ضعيف لقلته واما تقديم بعضها على بعض
فالظاهر اتبع اتبع اولى والله اعلم بالصواب

البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التوابع
كلها الا المعطوف وقوله دونه يخرج المعطوف لانه وان كان مقصودا فليس
هو مقصودا دون المتبوع بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا قلت اشتريت
الجارية نصفها فالمشتري النصف فاذا قلت جاء زيد عمرو والمحيي منسوب الى التابع والمتبوع معا
وهو ينقسم باعتبار دلالته ودلالة متبوعه اربعة اقسام بدل الكل من الكل وبدل البعض من
الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك انه لا يخلو اما ان يكون مدلول البدل الاول او هو

فالاول هو الكل من الكل والثاني اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة بغير البعضية
والكلية اولا والاول هو بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وان كان مما لا ثبوت له ولكنه ذكر
ذكرها لانه الذي يقال بعد الغلط لا انه غلط واضيف الى الغلط لانه كان سببا للاتيان
به الا ترى انك اذا اردت ان تقول اشتريت ثوبا فسبق لسانك الى ان قلت حمارا ثم
تبينته كان سببا لان تقول ثوبا فالغلط في ذكر البدل على خلاف ما هو عليه هو الذي
اوجب ذكر البدل فسمي بدل الغلط لذلك واما غيره في النسبة فواضح واما وقع لبعض النحويين
اختلاف في بدل الاشتمال هل الثاني مشتمل على الاول او الاول مشتمل على الثاني فان اريد
بالاشتمال التعلق بالثاني متعلق بالاول وان اريد بالاشتمال الدخول فالثاني داخل في الاول
فان حسن الدار داخل في الدار اذا قلت اعجبني الدار احسنها وجوه وان اريد بالاشتمال
الملابسة فكل واحد منهما ملابس للاخر فان زيدا علمه وعلمه ملابس له

قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين الى آخره يعني بقوله ويكونان البدل
والمبدل منه وتمثيلها واضح فتصير ستة عشر صورة فالاول زيد اخوك والثاني زيد راسه
والثالث زيد علمه الرابع زيد الحمار والخامس رجل غلام لك والسادس رجل يد له
والسابع رجل علم له والثامن رجل حمار ومن التاسع الى السادس عشر باخذ الاول من
الاربعة الاول مع الاربعة الثواني والاول من الاربعة الثواني مع الاربعة الاول فتقول
زيد غلام لك وزيد يد له الى آخرها قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت
كانهم كرهوا ان يكون المقصود بالنسبة ناقصا في الدلالة عن غير المقصود من كل وجه
فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من النقص قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين
ومختلفين الى آخره وهذا تقسيم باعتبار الظهور والاضمار وليس من بقية ذلك التقسيم
لانه لا يستقيم ان يكونا نكرتين او مختلفين وهما مضمران واذا عرفت استقامة دخولها فيها
علمت انه تقسيم آخر وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فالاول كقولك زيدا خوك الى آخر
الاربعة والخامس زيد ضربته اياه والسادس يد زيد قطعته اياها والسابع جهل

مقدرا وهذا ما جرى على قول من يقول الضارب زيد غير جائز قوله في مثل
اشارة الى انه قد يقع في غير هذا المثال كقولك يا غلام زيد وزيدا لانه ان جعل بدلا لم
يلزم من ان يكون له حكم الاستقلال لانه المقصود بالنسبة في المعنى وكان بحكم المنادى
اولى وان جعل عطف بيان كان المقصود هو الاول فجرى كما جرى الصفات في جواز الامرين
والله اعلم بالصواب ٥ **المبني** ما يناسب مبني الاصل او وقع غير مركب هذا اخر الكلام
في الاسم المعرب لانه قسم الاسم او لا فقال وهو معرب ومبني فلما كمل المعرب شرع في القسم
الاخر وهو المبني فقال ما يناسب مبني الاصل او وقع غير مركب فقوله ما يناسب مبني الاصل
او وقع غير مركب فقوله ما يناسب مبني الاصل تنبيه على ان البناء يكون عشابهة
كان مبنيا بالاصالة وان لحقه سبب الاعراب وقوله او وقع غير
مركب تنبيه على انه قد يبنى الاسم لفقد ان سبب الاعراب وهو التركيب فاذا وقع غير مركب
تعذر الاعراب لفقد ان سببه وليست ها هنا التي يفسد بها الجد لان المراد ها هنا
ما كان على احد هذين الوصفين وانما يفسد الجد بها اذا كان المراد بها الشك ولم يقل في
حده ما لا يختلف آخره لان ابتنا اختلاف الآخر فرع عن عقليته فلا يستقيم ان يجعل فرعا
له مؤدى الى الدور كما ذكر في الاعراب فالفاء الفاء ضم وفتح وكسر ووقف
الآخره يعني ان الحركات الثلث والاسكان يقع فيه كما يقع في المعرب فالضم كقولهم منذ
وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولهم اين وكيف ولا رجل والكسر كقولهم مولاء وامس
والسكون كقولهم من وكم وجعلوا لها تسمية مخصوصة كما جعلوا لحركات الاعراب
وسكونه الفاظا مخصوصة ليكون اللفظ اذا ذكر منبئا على انهم اراد واحركة احد النوعين
او سكونه دون الآخر فاذا قال قائلهم رفع علم انها حركة الاعراب واذا قال ضم علم انها
حركة بناء وكذلك باقيها وكذلك مرفوع ومضموم الى آخرها وهذا الاصطلاح للبصريين
المتقدمين والمتاخرين واما الكوفيون فيجيزون من كل واحد من اللفظين لكل واحد من

الزيدين كرهتهما اياه ومن التاسع الى الثاني عشر على ما مر في التاسع الى السادس
عشر في القسمة الاولى قال ولا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل الا الغائب لانهم لو ابدلوا
ذلك لادى الى ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان مضمر المتكلم
والمخاطب اقوى دلالة من الظاهر فلم يقولوا ضربتك اخاك ولا ضربتك زيدا وانما
الغائب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره فجوزوا ضربته زيدا ولم يجوزوا ضربتك
زيدا واما غير بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقد ان المانع لان ما سواه
من الابعاض ليس مدلول الثاني هو مدلول الاول فيقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع من حيث
ان غير المقصود لا يكون اقوى من المقصود لانه مغاير له لان البعض ليس الكل وكذلك
بدل الاشتمال ليس هو المبدل منه وبدل الغلط فلذلك جاز ان تقول اشتريت نصفك واشتريت
نصفي واعجبني علمي واعجبتك علمك وضربتك الحمار ومنه قول الشاعر

وما الفيتني حلمي مضاعا ... فحلمي بدل من ضمير المفعول في الفيتني وهو بدل الاشتمال
والله اعلم بالصواب ٥ **عطف البيان** تابع غير صفة
توضح متبوعه فقوله غير صفة تخرج الصفة وقوله توضح متبوعه غير العمدة
واشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه وهو غير لازم فانه ليس هو
المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عداحته اما
وان كان الاول اوضح من الثاني لوافقنا الا ترى انه لو كان جاءه كل واحد منهم بكنى ابا محمد
واحدهم اسمه عبد الله والآخر عبد الرحمن والآخر عبد الرحيم فاذا قلت جاءني ابو محمد عبد الله
او ضحت ما كان مجملا وان كان ابو محمد اوضح من عبد الله لوافرده قوله وفضله
من البدل الغلط في مثل انا ابن التارك البكري بشر الى آخره يعني انك لو جعلت قوله
بشر بدلا من البكري لكان التارك في التقدير داخلا على بشر لانه المقصود بالنسبة كان بقدير
العامل له اولى اولان البدل في حكم تكرير العامل فكما لا يجوز التارك بشر مضمرا جابه فكذلك

المغيبين قال ثبت المضمرات اما الان وضعها بالاصالة وضع الحروف في نحو ضرب
وضربك فاشبهت الحروف بعد ذلك ثم اجريت بقية المضمرات مجراها لانها منها وان كانت
على اكثر من حرفين نحو نحن وانتما وهما واياي واياك واياه الى آخرها واما لانه اجريها
في وضعها الى ما يتبين به من قرينة المتكلم والخطاب وقد تقدم الذكر في الغائب فاشبهت
لذلك الحروف المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب وقد تقدم ذكره
الى آخره يعني ان المضمر ما كان لاحد هذه الاشياء فلا يضره ذكرا وعلى ما تقدم ولا يرد على ذلك
قول المتكلم زيد منطلق وهو يعني نفسه او مخاطبه او غايبا تقدم ذكره لان ذلك وان
صح فليس موضوعا ليدل على انه متكلم ولا مخاطب ولا غايب تقدم ذكره بخلاف
قوله انا وانت وهو فانه موضوع لما ذكرناه من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغايب
المتقدم الذكر اما المتكلم والمخاطب فواضح واما الغايب المتقدم الذكر لفظا
او تقديرا او يتقدم معنى وقد يتقدم حكما فالمتقدم اللفظي حقيقة مثل ضرب زيدا غلامه
والتقدير في مثل ضرب غلامه زيدا وان كان متاخرا عن الضمير صورة فهو
متقدم تقديرا والتقدير المعنوي كقوله تعالى هو اقرب للتقوى فان قوله اعدلوا
لما دل على العدل صار كانه متقدم من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ وقد يكون
من سياق الكلام كقوله ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميت دل على انه مورث وما
جرى الضمير عليه من حيث المعنى والتقدير الحكمي انما جاء في ضمير الشان والقصة والضمير
في نعم وبئس وربه في الضمير في نحو قولك ضربني وضربت زيدا فاما ضمير الشان
والقصة فانما جيء به من غير ان يتقدم ذكر قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم
وقعها في النفس ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في الحكم عايد على
الحديث المعقول في الذهن بينك وبين مخاطبك ولا يلزم على ذلك اضمار اسماء الاجناس
باعتبار هذا المعنى لتعددها في الذهن وكثرتها فلا يحصل ذلك منها واما الاضمار في نعم

بابه فلانهم لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه الى شيء في الذهن عرفوه
باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا نعم الرجل ونعم الضارب ونعم العالم زيد فلما كان
الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جردوا الامارة باعتبار ذلك
المعنى ولما كان اضمارة لجنس ذي حقايق مختلفة التزموا بيان احد الحقايق بما يميز الجنس
المقصود فقالوا نعم رجلا ونعم ضاربا وما اشبه ذلك ولذلك لو قلت نعم زيد لم يجز
والاضمار في رب على نحو الاضمار في نعم واما الاضمار في باب ضربني وضربت زيدا فانما
جاء عند من يجيزه اجراء المسايل باب الفاعلين والمفعولين مجرى واحدا استغناء بذكر الظاهر
آخر امره عن ان يذكر مرتين فسووا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الثاني على الاول

وهو متصل ومنفصل الى آخره فالمنفصل المستقل بنفسه يعني انه غير
محتاج الى كلمة اخرى قبله تكون كالتتمة لها كقولك ضربت وضربته ضربك وغلامي
وعلامك سمي منفصلا لاحتياجه الى ما يتصل به كما سمي الاول منفصلا لانفصاله عما قبله عن
هذا الاتصال قال وهو مرفوع ومنصوب ومجرور وشرع في تقسيم المضمر فقال
وهو منقسم الى ما ذكر لانه بوضع موضع الظاهر فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا افاد لك الحاجا المضمر ثم قال المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور
متصل فذلك خمسة وذلك واضح لانها اذا كانت ثلثة انقسم منها اثنان كل واحد منهما الى
اثنين وجب ان تكون خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب
منفصل ومجرور لا يكون الا متصلا واما كان المرفوع والمنصوب متصلا ومنفصلا لانهما
يقعان موقعا ولا شيء قبلهما يتصلان به على ما سياتي بيانه كقولك اياك ضربت وانا
ضاربك واشباهه فاضطروا لذلك ان وضعوا منفصلا لتعذر المتصل ولما كان المجرور
يستقل على جارة ولا يحذف في محل يكون مضمره موقعا لجوج الى اتصاله فبقي على
اصله في الاتصال وكل نوع من هذه الانواع يكون لثلثة عشر مدلولا لان كل واحد منها

اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غايب كل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون للمفرد
او مثنى او مجموع صارت تسعة كل واحد من التسعة اما ان يكون مذكرا او مونثا فصار
للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على الستة
المذكورة وهما ضربت ضربنا مشترك للواحد المذكر وللواحدة المونث وضربت
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة نصوصا وهي ضربت ضربتما ضربتم وضربتن وواحد مشترك
للمثنى المذكر والمثنى المونث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك
كقولك ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن ففيه الانواع الخمسة جارية هذا المجرى
في ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة وهذا التمثيل الذي ذكرناه في المرفوع
المتصل انما هو باعتبار الفعل الماضي للفاعل والمفعول اما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل
المضارع والصفات لان تلك الفاظ اختص بها وانما قال علامي ولي تنبيها على ان هذا الضمير
قد يتصل باسم وقد يتصل بحرف كما قال في المرفوع المتصل ضربت وضربت تنبيها
على انه يكون الفعل الماضي لمفعول اما لم يسم فاعله قوله في المرفوع المتصل
خاصة الى آخره شرع بعد ذلك في بيان محال المتصل من الضمائر على اختلافها فقال في المرفوع
المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة كقولك زيد قام وهند قامت واشتتر
هذه التاء بضمير فتورد اعتراضا انها هي حرف يدل على ان الفاعل المونث لا غير منها وفي
قامت هند فالفاعل مستتر لا يظهر ابدا وما يظهر من قولك ما قامت هي ليس
للضمير المستتر لان هذا ضمير منفصل يوكد به ذلك المستتر وانما جعلوا هذا مستترا
دون غيره لانه مفرد والمفرد سابق على المثنى والمجموع فتجعل الخفة له اولا لانه
بكثرة اكثر من غيره فجعلت الخفة له وانما خصص مفرد الغايب دون المتكلم والمخاطبة
اما لان قرينة لفظية وقرينة للمتكلم والمخاطبة خالية واللفظية اقوى واما لانه

اكثر بعد التخفيف بالكثرة اولي واما اغفروا الاستتار في الغايبة ولم
يغتفروا في المثنى والمجموع حيث ابرزوا حروف اللين لان لفظة الغايبة تلزمها التانيث
ارتفع اللبس بها فجوزوا الاستتار لذلك قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا
كقولك انا اقوم نحن نقوم فلم يبرزوه مع المتكلم اصلا من حيث كان منه ما بين شدا اليه فجعله
كجزء من المضمرات لان الهمزة تدل على انه لاحد الاربعة فان قلت كيف اتوا به مستترا
مع وجود اللبس فيه قلت هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز والمنفصل كقولك ضربت
وضربت انا وانحن فلان يغتفر فيه مع تحقق الجنسية اولي قوله والمخاطب
والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا يعني ان المضمر يستتر في المضارع للمتكلم
والغايب والغايبة في غير تفصيل والمخاطب اذا كان مفردا مذكرا كقولك لمخاطب انت تقوم ولا يستتر
في المضارع لمخاطب غيره والغايب والغايبة يعني ويستتر في المضارع اذا كان للغايب
المفرد المذكر وللغايبة المفردة المونثة كقولك زيد يقوم وهند تقوم وفي الصفة
مطلقا يعني ان الضمير المرفوع لا يكون في الصفة الا مستترا كقولك زيد ضارب والزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون والهندون ضاربات وانما استوجبوا الاستتار من حيث
ان في لفظها ما يدل على من هي له فصارت للمفرد المذكر وصاربة بناء التانيث للمفرد
المونث وضاربان بالالف والنون للمثنى وانقوا ان المثنى المونث فيه علامة التانيث
فان كان الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المونث في باب الاضمار مطردا وضاربون للجمع
المذكر وضاربات للجمع المونث وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضمير
لانها تنقلب ياء في النصب والجر والضمائر تتغير عن حالها لان تتغير عاملها والعامل
ههنا ليس عاملا على الحقيقة في الضمير وانما هو في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق
على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لم تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في
يضربن والالف في يضربان لا تتغير بوجه لانها ضمائر فلو كانت ههنا ضمائر لم تتغير

وما نقل عن الاخفش من ان الباء في نصرين لامه لاصير عيسيم لانه لفظ اصر
بآخر الفعل دل على ما هو له فوجب ان يكون ضميرا كالالف في يفعلان والواو في يفعلون
والتاء في فعلت وكذلك جميع الضمائر المرفوعة البارزة قوله
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل يريد ان اصل الضمائر للمتصل لانه اخص
ثم للمتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار ثم المنفصل عند تعذر الاتصال
لان المتصل اخص فلم يسوغوا تركه الا عند تعذره فلذلك لا يقال ضرب انا ولا ضرب
انت وكذلك جميع الباب الا عند تعذره على ما سيأتي بيانه ثم شرع يبين الامور
الموجبة للانفصال فقال وذلك قد يكون بالتقدم على عامله والاتصاله انما يكون به بعد
ان يكون متقدما متصلا فوجب العدول الى الانفصال وكذلك اذا فصل كان بينه
وبين عامله كقولك ما ضرب زيدا الا انا لانه لا يمكن ان يكون متصلا بعد
وقد فصل بينه وبين فاصل وقوله لغرض احتراز من مثل ضرب زيدا الا
فانه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز الانفصال لان الفصل هاهنا لا فائدة
له اذ قولك ضرب زيدا انا وضربت زيدا المعنى واحد فقد عدل الى المنفصل من غير
تعذر بخلاف قولك ما ضرب زيدا الا انا فانه مخالف في المعنى لقولك ما ضربت الا
زيدا فوجب الانفصال وبالحذف يعني او يكون العامل محذوفا فانه يتعذر ان يتصل
الضمير لعدمه كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك ان انت قمت قمت وزيدا
اياه ضربت ضربت ومنه قوله تعالى لو انتم تملكون او يكون العامل معنويا كالمبتدأ
والخبر لانه اذا كان معنويا تعذر الاتصال به اي لا يتصل لفظه بما ليس بلفظه
قوله او جرفا والضمير مرفوع لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غائبا
فيؤدي الى ان يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم كقولك زيد ما هو قائما على
لغة اهل الحجاز واما على لغة بني تميم فهو داخل في باب كون العامل معنويا لانه مرفوع

على الابتداء اذ [illegible] على ترتيب ما لهم فعدلوا فيها الى
المنفصل عند البصريين ايوثر اليه من اللبس اكثر من مواقعها بخلاف الفعل فانه لا
يؤدي الاتصال فيها اذا وقع هذا الموقع الى مثل ذلك فلذلك اذا وقعوا هذا الضمير في الاسم
متصلا وفي الفعل منفصلا لا يقولون هند زيدا ضاربته هي وزيدا هند ضاربها هو
لانه اذا قلت ضرب زيدا نضربهم علم بقولك نضربهم انه مسند الى ضمير المتكلمين
ولا لبس باسناده الى الزيدون وكذا انا زيدا اضربه وانت زيدا تضربه بخلاف ضارب
او ضاربون فانه صالح للمتكلم والمخاطب والغائب لفظه واحد يقول
انا ضارب وضاربون نحن ضاربون وانت ضارب وانتم ضاربون وهو ضارب وهم ضاربون بخلاف
ضرب فانه لا يصلح الا للغائب فلو قلت ضمير المفعول في قولك انا زيدا ضاربه يتبين ان
ضاربه مسندا الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لوجب ان يقال انا زيد ضاربي وفي نحو زيد
ضاربه او يضربه او ضاربه فاللبس حاصل في البابين جميعا فلا ينتفي اللبس في الفعل الا بانتفي
اسم الفاعل الا في الموضع الذي يحصل في الفعل فلا مزية اذا للفعل والجواب
ان ما ذكرتموه قرينة خارجة عن لفظ اسم الفاعل بخلاف الفعل فان القرينة الدالة
على المراد من هوله من لفظه غير خارجة عنه وللعرب في مثل ذلك مقصد ظاهر فلا
يختبرون بالقرائن الخارجة اذا كان قصدهم وضع اللفظ على ما يقصد دلالته
عليه من غير لبس الا ترى انك تقول اكل زيد خبزا فلا بد من رفع زيد ونصب خبز وان
القرينة المعنوية تدل على ان الاكل زيد والماكول الخبز ولكن وضعهم على ان يكون
القرينة في نفس اللفظ لا خارجة عنه ومثل ذلك كثير وايضا فان المفعول ليس بلازم
ذكره فاذا حذف فلا قرينة اذا فقصدوا الى ان يكون القرينة لازمة في نفس الكلمة
حتى لا يقع اللبس عند الحذف فلا يلزم من الاتصال في الفعل الاتصال في الاسم ثم مثل
مواقع المنفصل على الترتيب المذكور فقال مثل انا كضربت الى آخرها قال

واذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا الى اخره سواء [illegible]
ووقوع المتصل والمنفصل فيهما وجوز الامرين ومن ذلك انه اذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا في مثل الدرهم اعطيكه وضربتك فيجب ان تؤتي باحدهما منفصلا
ضميران منصوبان وهما المفعولان وليس احدهما مرفوعا وفي ضربتك ضمير الفاعل
البتة والمفعول وليس احدهما مرفوعا وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا من
مثل ضربتك واكرمتك فانه قد اجتمع ضميران ولكن احدهما مرفوع وحكم البابين
مختلف اذ لا يجوز في مثل اكرمتك الا الاتصال وفي اعطيكه وامثاله يجوز الامران فان
فان كان احد الضميرين اعرف فقد مثه جاز ان يكون الثاني متصلا ومنفصلا وهو قوله
فلك الخيار في الثاني فيجوز ان تقول اعطيكه واعطاكه اياه وضربتك فيجب ان تؤتي
اياك فيجب وانما اشترط في صحة الاتصال ان يكون احدهما اعرف مقدما كما رأيته
ان يقدموا الاخص على الاقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة فان قلت فقد قدموا
مثل ذلك في قولك ضربني وضربوك قلت انما صح ذلك من جهة ان الاول متوغل
في الجزئية لانه فاعل فصار اولى بالتقديم بخلاف ما جئ فيه قوله والا فهو
منفصل يعني ان لم يكن احدهما اعرف وهو مقدم فلا بد من الانفصال فقد يكون من
باب واحد وقد يكون الاعرف مؤخرا كقولك اعطاكه اياي واعطاه اياي واعطاه
اياك واعطاه اياه فلا بد من الانفصال الا انه قد جاء في الغايبين اعطاها هو واعطاها
هو هار هو شاذ ومنه قول الشاعر

وقد جعلت نفسي تطيب لطعمها تقرع العظم نابها

وقال المختار في خبر كان الانفصال الى آخره وانما كان كذلك من جهة ان خبرها ليس
مفعولا على التحقيق وانما هو في المعنى حكم على فاعلها والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه
فاجري في الانفصال مجراه قبل دخولها تنبيها على استقلاله في الجزئية وحق وجه

عن المفعول من حيث هي وهم من شبهه بالمفعول في ذلك بجزئية في الاتصال
نحو اياه وقول زياد بايره وكنته يعني وكنت قائما والفصيح وكنت اياه قال
والاكثر لولاك الى آخرها وعسيت الى آخرها وقد جاء لولاك وعساك الاكثر
في الجار والمجرور على القياس لانه مضمر متصل وفاعل محذوف عند قوم فوجب ان يكون
مرفوعا منفصلا وقوله لولاك الى آخرها اي لولاك وانت وانما
وانتم وانتن وكذلك المتكلم والغايب وان اتفق في الغايب ضمير المثنى والمجموع الوش
للعين لذلك تقول لولاهما ولولاهم ولولاهن الا انه مقدر على الاول مضمرا منفصلا
له في قولك علاهما وعلاهم وعلاهن وكذلك عسيت الاكثر على القياس لانه مضمر
فاعل متصل بفعل ماض فوجب ان يكون كذلك وقوله عسيت الى آخره يعني عسيت
وعسيتما وعسيتم وعسيتن وكذلك المتكلم والغايب وقوله
وقد جاء لولاك وعساك الى آخرها يعني الى لولا وعسى لغة اخرى عند مجيء المضمر معها
على خلاف القياس فاوقعوا بعد لولا صورة ضمير المتصل المخفوض واوقعوا بعد عسى صورة
ضمير المتصل المنصوب وهذه اللغة وان كانت مكروهة بالاخرى الا انها ثابتة في لغتهم
وان انكرها بعض النحويين وقد اختلف في توجيهها فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل
ويونس ان الكاف واخواتها في عساك في موضع نصب على معنى لعلك واعملوها اعمال لعل
وعند الاخفش ان المضمرات بعد البابين في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الاخرى
الا انه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المتصل ولفظ المنصوب المتصل للمرفوع المتصل
ورجح مذهب سيبويه بان فيه تغييرا واحدا وهو تغيير الداخل على المضمر وتغيير المضمر بعد
ذلك تبع لا يلزم منه الا تغير واحد ومجيء المضمرات بعد ذلك فيها جار على القياس ومذهب
الاخفش يلزمه ان يكون قد غير اثنى عشر لفظا من اول الامر وفي عسى كذلك لانه لم يبن على
شيء جرى فيه قياسا ورجح مذهب الاخفش بان ايقاع الضمائر بعضها مكان بعض شايع كثير

اما كون الكلمة يتبين عليها باعتبار حال ما يدخل عليه فادرج
الآجرومي لذكرهم اخرا نونها مجرى التنوين لما رأوها تنزع وتثبت اما النون
معتبر من التنوين واما شبهها له بالتنوين وقوله ونون الوقاية مع الياء لازمة الى
آخره يبين ان بعض الضمائر مشترك فيه في بعض المحال بما هو حرف اخر عنده وقد يكون
ذلك ملتزما وقد يكون مختارا وقد يكون ضعيفا وهذه النون للمذكر يا المتكلم مع الفعل
الماضي لزوما كقولك ضربني وقتلني واكرمني فلا يجوز حذفها بحال وكذلك المضارع العري
عن نون الاعراب كقولك تضربني وتكرمني وانما قال العري عن نون الاعراب احترازا من مثل
تضربانني وتكرمونني وتكرمينني فانك في ذلك بالخيار والحذف كراهة اجتماع النونين
الاستغناء باحدهما والاثبات جريا على القياس المتقدم وما هو المحذوف عند الحذف
بالصحيح ان المحذوف نون الوقاية اذا حذفت قامت نون الاعراب مقامها بخلاف
العكس ولانها الثانية ومنها نشأ الثقل فكانت اولى بالحذف وكذلك انت مخيرة في لدني
فتقول لدني ولدني اذا لم تكن فعلا ولا حرفا ولكنها لما كانت مبنية على السكون
حوفظ على سكونها البنائي وحذف منها اجرا كها مجرى الاسماء لوقوعها على ثلثة احرف
واما ان واخواتها فان وان ولكن وكان يجري فيها الوجهان فاثبات النون تشبيها
بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل وحذفها كراهة اجتماع النونات واذا كانوا
قد جوزوا الحذف في تضربونني مع كونه فعلا فلان يجوزوا في اتى اولى واما ليت
فيختار فيها الاثبات لقدار الامر المقتضي جواز حذفها تشبيها لها بها لانها مثلها
ومن وعن وقد وقط مثلها في اختيار محي النون اما من وعن فلكونها على حرفين مبنيين على
السكون فحوفظ على بنائها ان يدخلها الكسر كما حوفظ على الفعل ان يدخله الكسر وقد وقط
مثلها في كونها على حرفين وان كانا اسمين وعكسها لعل يعني عكس ليت لان المحذوف
وانما اخترت في لعل الحذف لان من لغاتها لعن والام الاولى المثل بينها وبين الثانية الاحرف

قبل العوامل

تشبهها بالنون وكرهوا ذلك فاخروها الا لمن يعني احد بعتيها وعلى اخواتها
تلك ويتوسط بين المبتدا والخبر وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا
يعني فصلا الى آخره يعني ان تكون صيغة هذا الضمير مع وجود العوامل اللفظية
في المبتدا والخبر وعدمها كقولك زيد هو المنطلق وكان زيد هو المنطلق وقوله
صيغة مرفوع تنبيه على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما هو صيغة فيجوز
ان يكون ضميرا وان يكون عرضيا على ما سيأتي وقوله مطابق للمبتدا
يريد كان معرفا متذكرا كان هذا المتوسط على صيغة المفرد المذكر وكذلك المؤنث
والمثنى والمجموع وكذلك لو قدر الاول متكلما او مخاطبا او غائبا كقولك انا الزيد بن هما
القائمان وانت الزيدان هم القائمون ويسمى فصلا عند البصريين لانه فصل به بين ما كون
بعده خبرا ونعتا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفة
فيستطرد الخبر وجاز ان يتوهم انه خبر فاذا قلت زيد هو المنطلق تعين للخبر فصارت
هذه الصيغة التي فصلت بين الخبر والنعت وعينته للخبر وتسميه الكوفيون عمادا
لانه اعتمد عليه في هذا المعنى والفصل احضر اذ كل ما وضع للفصل قد اعتمد عليه وليس كل
معتمد به في شيء يكون فصلا قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه اذا لم يكن
معرفة لم يتبع ليس فلم يحتج الى الفصل اذ لا لبس في زيد منطلق انه خبر وانما اخروا
افعل من كذا مجرى المعرفة لما كانت من قبيله فاجيبه مقام اللام وقربته منها ولذلك لم يجمعوا
بينهما فلما اشبهه اجروه مجراه والا فالقياس ان يكون الفصل فيه وقوله
موضع له عند الخليل المعروف من قول الخليل انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين
يرى ان له موضعا من الاعراب وهذا مبني على انه حرف او ضمير فان قلنا انه حرف
وضع للفصل ويتغير بتغير المبتدا له في المعنى كما تغير صيغة حرف الخطاب في قولك
ذلك وذانك وذلكم وذلكن وان كانت حروفا فلا موضع لها من الاعراب كغيرها من الحروف

وكذلك انا نحن الكاف
وانا كس انين الفاعل

والذي يبين ذلك حروفه لو كان اسما قد وقع مرفوعا ولابد ان يكون في موضع اعراب
كالضمائر كلها ولو كان موضعه موضع اعراب لخلا ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما
غير مستقيم اما التبعية فلانه لو كان تبعا لاختلف باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان
مستقلا لوجب ان يكون مبتدأ ولا يستقيم لان ما بعده يكون مسندا اليه قوله كان زيد هو
المنطلق ولو كان مبتدأ لتغير رفع ما بعده بالخبر واما بعض النحويين فيقول هو ضمير له موضع
من الاعراب ويختار مما تقدم ان يكون تابعا لا يختلف باختلاف المتبوع لان اختلاف اتباع
لاختلاف المتبوع مخصوص بغير التاكيد بالضمائر اما التاكيد بالضمائر فلا يكون في غير هذا
الباب الا بصيغة الضمير المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك مررت بك انت وبه هو ورأيت
خبرك وكذلك ما اشبهه اذا كان كذلك فلا يستبعد ان كان تابعا على ذلك النحو مع ظهور
صيغته في الضمائر واختلافها باختلاف ما تقدم عليها قال وبعض العرب يجعله مبتدأ
هذا واضح فيكون قد اخبر عن الاسم الاول بالجملة الابتدائية وهو الضمير وما نسب اليه
فتقول كان زيد هو المنطلق وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون
قوله ويتقدم قبل الجملة وضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة هذا الضمير خلاف
باب الضمائر وانما وضعوه لغرض التعظيم في القصة لان ذكر الشيء مبهما ثم يفسر اوقع في
النفس من ذكره مفسرا من اول الامر فقدروا لذلك الحديث المعهود في الذهن شيء
اضمروا لهذا الغرض وحاوه غائبا لانه للغائب على التحقيق وسماه النحويون ضمير الشان
وضمير القصة لانه في التحقيق اضمارها فاضافوه الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته
الهاء ضمير زيد والزموا تفسيره بالجملة لانها المرادة بالاضمار فلا يستقيم تفسيره الا بها
ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل فاعتبر فيه قياس باب الضمائر واذا
وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا منفصلا كقولك هو زيد قائم واذا وقع فاعلا وجب ان يكون
مستترا لانه ضمير مفرد غائب في فعل فلا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قائم تقول

زيد ضربته فلا يكون ضمير الفاعل في مثل ذلك الا مستترا واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون
بارزا اذ لا يستتر المنصوب كقولك انه زيد قائم قوله وحذفه منصوبا ضعيف
يعني في مثل قول الشاعر
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
في قوله
ان من لامني في بنت حسان ألمه واعصه في الخطوب
وانما ضعف من حيث كان حذف الضمير مرادا لا دليل عليه قوله الا مع ان
اذا خففت فانه لا بد معنى حذفه منصوبا لازم في ان اذا خففت كقوله تعالى وآخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما التزموا ذلك لانه قد ثبت ان ان المكسورة اذا خففت
جاز اعمالها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم مع كونها احد عشر شبه الفعل من المتوجه
فان يجوز ان العمل اجدر ولم يات اعمالها في الملفوظ بعدها فلا يقال علمت ان زيدا قائم
ولكن ان زيد بالرفع فقدروا لذلك ضمير الشان معمولا لان محذوفا تخفيفا لان الموضع
موضع خفة ليتلائم الكلمة مزيته في العمل اسما الاشارة
ما وضع للمشار اليه انما ثنيت اسما الاشارة اما لان وضعها بالاصالة وضع الحروف نحو ذا
وتا وذي ثم حملت تثنيتها عليها لانها من باب واحد واما لاختيارها في وضعها الى ما
يشبه من قرينة الاشارة فاشبهت بذلك الحرف وهذا الحد وان ذكر فيه لفظ المشار
فليس من قبيل قولك العلم ما اوجب لحاله كونه علما لان العالم يتوقف على العلم فاذا
حد به كان دورا لان الحد وذا هنا سمي باسماء الاشارة في اصطلاح النحويين ولم تجعل
الاشارة اللغوية ولا المشار اليه لغة فاذا ذكر في الحد ذلك فليس دورا اذ لا يتوقف على
المحدود ولا يتوقف الحد وذا عليه اذ قد تعرف الاشارة اللغوية ولا تعرف اسما الاشارة
في الاصطلاح والمشار اليه في المعنى على سنة اضرب مذكر ومؤنث وكل واحد منهما
مفرد ومثنى ومجموع الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركا فصارت
للالفاظ خمسة اربعة نصوص وواحد مشترك ثم من هذه الخمسة ما ليس له مرادف

كذا وذاز وتان ومنها ما له مرادف من لفظ المفرد المؤنث فانك تقول تا وتي وته
وذه وتي وذهي وحرف التنبيه الذي يلحق باوائلها ليس في الحقيقه منها وانما هو حرف
جيء للتنبيه على المشار قبل لفظه كما جيء به للتنبيه في السته الاسمائيه كقولك هذا زيد
قائم وها انا زيدا قائم وما يتصل باسم الاشاره من الكاف واخواتها حروف للخطاب
والخطاب باعتبار المعنى لا يزيد على سته كالمضمر واحد مشترك بين المذكر والمؤنث وهو
المثنى بقي خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك وهما المذكر انما جيء بها تنبيها
على حال من يخاطبه فاجعل اسم الاشاره لما تشير اليه اولا على طبقته من مفرد ومثنى
ومجموع مذكر ومؤنث ثم اجعل حرف الخطاب بعدها على حسب من تخاطبه في ذلك
فاذا اشرت الى واحد مذكر وخاطبت مثله قلت ذلك فان خاطبت مؤنثا قلت ذاك
ثم ذاكما ثم ذلكم ثم ذلكن فهذه خمسة مع المفرد المذكر ومثلها مع الاربعة البواقي
فتكون خمسة وعشرين لفظا لسته وثلثين معنى لان المعاني سته في سته والالفاظ
خمسة في خمسة وهي ذا الى ذاكن وتا الى تاكن وذانك الى ذانكن وتانك الى تانكن
واولئك الى اولئكن فهذا بيان الخمسة وعشرين لان كل واحد منها الخمسة وقد بينت ان
كل خمسة منها للسته معان ولكن لما كان في كل خمسة مشترك وجب ان تكون الستة والثلثون
خمسة وعشرين بنقص احد عشر لان الواحد من احد الطرفين ينقص لاجل مقابله سته
ثم ينقص لاجل نقص الثلاثة من الجانب الآخر خمسة من مقابله فيكون احد عشر
قوله ويقال ذا للقريب بزعم كثير من النحويين ان ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط ثم جعل تلك بمنابة ذلك وذانك وتانك المشددتين بمنزلة ذلك والالك في
الجمع بمنزلة ذلك واما ما هو بمنزلة ذا فواضح وهو ما ذكرناه اولا واما ما هو بمنزلة ذاك
فواضح ايضا وهو الاتيان بها مع كاف الخطاب من غير زيادة واما وقع الاشكال فيما هو مثل
ذلك الذي للبعيد في المؤنث والمثنى والمجموع فنعرض لبيانه ثم قال وتمر وهنا للمكان فحكمه

يعني انه قد وضع للاشارة لفظ آخر مختص بالمكان وهو قولهم هنا وهنا ثم فهنا للقريب
وهناك وثم للبعيد **الموصول** لما تم جزءا الاصلة وعايد
الى آخره انما بنيت الاسماء الموصولة اما الاتي فيها فلما وضع وضع الحرف نحو من وما واللام
انما حملت البواقي عليها لانها من باب واحد واما الاحتياج فهي في تمامها جزءا الى صلة وعايد
فاشبهت بذلك الحرف لاحتياجه الى متعلقه واما الشبه الذي بلام التعريف من
حيث ان وضعها لتكون الجملة الداخلة هي عليه معرفة كما ان وضع اللام لكون الاسم الداخل
هو عليه معرفة فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت ثم جرت الموصولات كلها هذا
المجرى وان امتنع بعضها من جر به صفة لما اشبهت الذي في كونها معرفة وكونها
موصولة وليس ذلك مثل قولك العالم من قام به العلم لان المراد احد الموصول في الاصطلاح
لا حقيقة لغة ولو جعلت موضع قولك بصلة قولك بجملة لم يقع الاشكال ولكنه جرى في ذلك
على الاصطلاح في تسميتها صلة وذلك فسروا الصلة ليرتفع الاشكال وهو اولى من
قول من يقول ملم تتم اسما فان الذي بانفراده اسم ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة
وعايد وقوله وعايد لان من الاسماء ما لا يتم الا بجملة وليس بموصول في الاصطلاح
كحيث واذا واذ وما اشبهها فلذلك قال وعايد قال وصلة جملة خبرية
لان الذي وضع الى وصله الى وصف المعارف بالجمل فكما انه لا يوصف الا بالجملة الخبرية
فكذلك لا يدخل الذي الا عليها والبواقي مثلها في المعنى فوجب ان تكون حكمها كذلك
قال والعايد ضمير له اذ لم يرد بالعايد الا ذاك واحتيج اليه لان الذي لما وضع
لغرض التعريف وضع مبهما فاحتيج الى رابط بينه وبين صلته لئلا تكون اجنبية عنه
وعن الموصول ثم شرع في تبيين ان اصلة الالف واللام لا تكون الا في اسم فاعل او مفعول
وان كان بمعنى الذي كما تم لما اوهما للتعريف وهي موافقة للالف واللام في نحو الرجل لفظا
ومعنى قصدوا ان تدخل الا على ما تدخل عليه تلك المشابهة المذكورة وخصوها بالجملة

الفعلية ليسلكوا من الفعل اسم فاعل او مفعول حسب ما يقتضيه المعنى في نحو جاني
الذي ضرب تقول جاني الضارب وفي نحو جاني الذي ضرب المضروب ولم تدخل على الجملة
الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه ثم شرع في تعداد ما
فالذي للمفرد المذكر وما التي للمفرد المؤنث واللذان واللتان لمذكريهما ولمؤنثتهما وقوم منه
بالالف واليا يعني بالالف في الرفع وباليا في النصب والجر وهذا التعبير عند الاكثرين
ليس باعراب لقيام علة البناء مع ذلك وكذلك الالف واليا في هاذان وهاذين وقد
توهم بعض القاصرين انه اعراب وانما هي صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب وانما
اتى بهذا التعبير في محل تعبير الاعراب فتوهم اعرابا ولذلك لم يقل اللذان واللتان
رفعا لهذا التوهم ولذلك جاء اللذان واللتان فيهما جميعا ولو كان معربا لم يسغ ذلك قال
والالي والذين لجماعة المذكرين واللذون في الرفع على بعض اللغات مثلها في اللذان في
الرفع على الفصيح والفصيح الذين في اوان الثلث واللاي بهمزة وياء بعدها وبغير
ياء وباليا بغير همزة مكسورة وساكنه وكل ذلك لغات فيها واللاتي واللواتي
لجماعة المؤنث وما فيما لا يعقل غالبا ومن فيمن يعقل ومنزل منزلة من يعقل واي
وايه للتفصيل في المذكر والمؤنث وذو في معنى الذي في لغة طيئ وذا بعد ما الاستفهامية
بمعنى الذي على ما سيأتي والالف واللام بمعنى الذي والتي على حسب ما يسند عائده ثم
شرع يبين ان العائد المفعول يجوز حذفه لينبه على انه ينقسم امره الى ما يجوز حذفه
والى ما لا يجوز فتعرض لما يجوز وهو المفعول فتقول جاني الذي ضربته ويجوز ضربت كل
ذلك فصيح وكذلك جاني اللذان ضربتهما في الكلام من قوة الاشعار به ولا يحذف المرفوع
لانه فاعل والفاعل احد جزئي الجملة فلا يستقيم حذفه ولا يحذف المجرور لان حذفه يستلزم
حذف جاره فينكر الحذف وهذا المفعول يجوز حذفه واثباته فصيحان في هذا الباب
وان كان الاصل اثباته كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ومنه قوله تعالى

وما عملته ايديهم وما تشتهيه الانفس فترى بالحذف والاثبات جميعا والاحسن
اثباته اذا وقع في جملة صفة عائدا على موصوفها كقولك مررت برجل ضربته او اكرمت
واحسن منه الاثبات اذا وقع في جملة خبر للمبتدا عائدا على المبتدا كقولك زيد ضربته لان
الصلة والموصول جزء واحد والمبتدا والخبر جزءان والصفة بينهما فلذلك كان حذفه
في الصلة احسن منه في الخبر قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها بالجملة وجعلت
موضع المخبر عنه ضميرا له واخرته خبرا الى آخره معنى قولهم اخبر عن زيد ونحوه من
نحو مررت بزيدا وما قام زيد ونحوه بالذي اي بين المنسوب والمنسوب اليه اذا كان معلوما
لي غير جهة كونه زيدا فاذا قصد المتكلم الى ان يبينه من جهة كونه زيدا عمل هذا
العمل فليس قولهم اخبر عن زيد على ظاهره وانما المعنى اخبر عن مسمى هو زيد في المعنى
زيد وقولهم بالذي اتى بها بمعنى الاستعانة كقولهم كتبت بالقلم اي اخبر متوصلا
الى هذا الاخبار المقصود بالموصول والا فالذي يخبر عنه لا به وزيد مخبر به لا عنه
والمعنى ما بينته وكذلك لا بد في الجملة الفعلية خاصة لما تقدم من انها لا تكون
صلتها الا اسما فاعل او مفعول ليصح بنا اسم الفاعل او المفعول لان الاسمية لا يصح بناء ذلك
منها فالجملة الفعلية يخبر فيها بالامرين والجملة الاسمية لا يخبر فيها الا بالفعل الا
اذا اخبرت بالالف واللام وكان الفعل مسندا الى ضمير غير المخبر عنه في المعنى فقد جرى
الفاعل والمفعول على غير من هو له فيجب اذ ذاك اظهار الضمير كما تقدم على ما هو مذهب المحققين
اخبرت عن زيد من ضربته زيدا قلت الضارباه انا زيدا لان الالف واللام لزيد وانا ضارب
له وهو غيره فقد جرى على غير من هو له وطريقة الاخبار ان تصدر الجملة بالموصول
وتجعل موضع المخبر عنه ضميرا عائدا عليه وتؤخر ذلك خبرا وانما صدرت بالموصول لانه
الذي يقصد الى الاخبار عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لان المعنى على انك علمت تلك
النسبة على غير جهة المخبر عنه فلا بد من ذكر ذلك ضميرا عائدا على الذي وانما اخرت ذلك

الاسم خبرا لان المقصود الاخبار به ليتبين المبهم من جهته فان تعذر امر من هذه الامور تعذر
الاخبار على هذه الطريقه فلا يستقيم الاخبار عن ضمير الشان لاستحقاقه صدر الكلام
فلو ذهبت تخبر عنه لاخرته خبرا ولا عن الموصوف لانك تجعل موضعه ضميرا فيودي الى
ان يكون الموصوف مضمرا ولا عن الصفه لانه يودي الى ان يكون الصفه مضمره ولا عن العامل
العامل يودي الى ان يكون المضمر عاملا ولا عن الحال لانه يودي الى ان يكون المضمر حالا
ولا عن الضمير المستحق بغير هذا في مثل قولك زيد ضربته فلا تخبر عن الضمير في ضربته
لان غير الذي استحقه وهو المبتدا فلو ذهبت تخبر عنه لبقي الموصول بلا عايد لانك
اذا جعلت موضعه مضمرا بقي على ما كان عليه من عوده على زيد فيبقى الموصول بلا عايد
ولا يستقيم ان يكون المضمر المؤخر خبرا عايدا على الموصول لانه انما ياتي بعد تمام الموصول
والعايد على الموصول لا يكون في جزء اخر بعد تمامه ولا عن الاسم المشتمل عليه يعني ولا يصح
الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه لانك اذا جعلت موضعه ضميرا فان اعدته على الموصول بقي
مبتدا بلا عايد وان اعدته على المبتدا بقي الموصول بلا عايد كما تقدم في الضمير المستحق
لغيره قوله وما الاسميه استفهاميه وشرطيه الى آخره ولما كان في المبنيات
ما وافق لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه وبين في ضمن المبنيات في اسماء الافعال كباب
حذار وباب فساق وباب قطام والامكان القياس يقتضي ان يجعل من باب المبنيات انواعا
براسها فمنها ما وتكون موصوله واستفهاميه وشرطيه وموصوفه وتامه بمعنى
شيء وصفه هذا كله اذا كانت اسما واما اذا كانت حرفا فلها معان ليس هذا موضعها
فالموصوله تقدمت والاستفهاميه نحو قولك ما صنعت عندك وما اكلت والشرطيه كقولك
ما تصنع اصنع واستعمالها فيهما لما يعتقد كاستعمال الموصول والموصوله كقوله

ربما تكره النفوس من الامر فتكره حمله وعاقبته صفه لما كانه قيل رب شيء

تكرهه النفوس من الامر ولو قيل ان ما هي ما في قولك ربما زيد قايم لكان مستقيما
وهي المهيئه لدخول رب على الجمله وانما استحسن ذلك اجراء الرب على بابها الكثير ولما يلزم
من حذف الموصوف واقامه الصفه مقامه وهو جاز ومجرور في محله لان في قولك
من الامر صفه على هذا التاويل على معنى تكره النفوس شيئا من الامر والتامه بمعنى
شيء كقوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيء هي وصفه كقولك اضربه ضربا اي ضربا اي
ضرب كان وهذا عند بعضهم حرف للتقليل واما من فقد جاء مجيء ما الا في التمام
والصفه فالموصوفه تقدمت والاستفهاميه كقولك من ابوك ومن ضربت والشرطيه
كقولك من تضرب اضرب به الموصوفه كقولك ربت من يكرمني واستعمالها في وجوهها
من يعقل كالموصوفه ○ واي وايه كمن فالموصوله كقوله اضرب ايهم خرج وايتهم
خرجت والاستفهاميه كقولك اي الرجلين عندك والشرطيه كقولك ايا تضرب
اضرب والموصوفه كقولك يا ايها الرجل وهي معربه وحدها دون ساير الموصولات
الا اذا حذف صدر صلتها وانما اعربت مع تمام ما يقتضي البناء لانها اتاها الاضافه
دون ساير اخواتها فاذا حذف صدر صلتها رجعوا بها الى البناء على اللغه الفصيحه لافتقارها
الى ذلك المقدر كما ياتي نحو من قبل ومن بعد لافتقاره في بيانه الى ذلك المقدر
ومنه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعه ايهم اشد والتقدير ايهم هو اشد فلما
حذف صدر الصله رجع بها الى البناء الذي هو مقتضى اصلها قوله وفيما اصنعت
وجهان احدهما ان تكون استفهاميه وذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته
فلا تكون ما الا مبتدا لتعذر ان تجعل الصله فيما قبل موصولها او تعمل جزء من الخبر في المبتدا
ويكون ذا بمعنى الذي في موضع رفع خبرها والاخر ان تكون ما وذا كلاهما بمعنى اي شيء فيكون
التقدير اي شيء صنعت فتكون ما في موضع نصب بصنعت فتكون الجمله فعليه قدم
مفعولها للتضمنه معنى الاستفهام ووجب نصبه لان الفعل يسلط عليه تسلط المفعوليه

أما لو قدر حذف مضمر منصوب تقديره ما داصلته لجاز ان يكون ماذا في موضع
رفع على المبتدا وخبره الجملة الفعلية والعايد عليه المضمر المقدر الا ان الوجه ما تقدم
اذ لا حاجة الى تقدير هذا الضمير ولذلك اختير في جواب الوجه الاول الرفع وفي جواب
الثاني النصب ليكون الجواب على طبق السؤال باعتبار القرينة في ان دلالة المبتدا على
الخبر ودلالة الفعل على المفعول الا ترى انك اذا قلت من ضربت كان قولك زيدا احسن
من زيد ولو قلت من المضروب كان قولك زيد احسن من زيد لما ذكرنا وعلى كلا الوجهين
جا قوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو قرا ابو عمرو بالرفع وقرا الباقون
بالنصب وعلى الوجه الثاني جا قوله تعالى وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا
وليس قوله اساطير الاولين بعد قوله ماذا انزل الجواب من هذا الباب لان الجواب
من هذا الباب ان يقدر المبتدا الذي تكلم به السايل محمد وقا من كلام المجيب والمقدر
الفعل الذي تكلم به السايل محمد وقا من كلام المجيب استغناء بالقرينة الدالة عليه
ولا يستقيم ذلك فيما نحن فيه اذ لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل اساطير الاولين ولا
انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقدهم فلم يرد هذا المعنى وانما قصدوا الى كلام
مستانف على حسب اعتقادهم اي هذا القول اساطير الاولين فهو عدول الى كلام
مستانف اذ قد علم انهم منكرون الانزال فلم يبق الا دعوى هذا اساطير الاولين ولذلك
تعين الرفع ولما كان المعنى الثاني على خلاف هذا التخريج به منصوبا تنبيها على انه على
غير هذه الطريقة والله اعلم

اسما الافعال ما كان بمعنى الامر
والماضي الى آخره انما بنيت لما لزم منها ما وضعه وضع الحرف نحو قد ثم جعلت
البواقي عليها لانها من باب واحد واما الشبهها اياها في معناه وهو فعل الامر والفعل
الماضي فعلى الوجه الثاني لا يستقيم ان يفسر اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع ولكن
تضجرت وتوجعت وعلى الاول لا يمتنع وهذه الفاظ وان كانت بمعنى فعل الامر والفعل

المابني فهي اسماء الاستدلال على اسمياتها بنحو دعوى زيد ان ونحو قوله بحتملا
ضعيف لان الفعل الصريح يقع هذا الموقع اذ المراد به اللفظ ولا يمتنع ان يقال دعوته
ان زيدا كما تقول قلت له انزل امرته بضرب زيد امرته بهذا اللفظ وقد استدل على
اسميتها بدخول التنوين على كثير منها والذي يدل على اسميتها بعد الحرفية والفعلية
فيها اما الحرفية فواضح واما الفعلية فصيغ ليس منها شي عليه فوجب ان
نحكم باسميتها وايضا فانها بمعنى المصدر بدليل قولهم رويد زيدا بمعنى اردد زيدا
فان قيل كيف تدخل في حد الاسم وقد ادخلتها معنى في حد الفعل لانها تدل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة والثالث قولك رويد زيدا بمعنى
امهل زيدا والجواب ان قولهم مقترن باحد الازمنة وغير مقترن في حد
الاسم ان يكون ذلك في اصل الوضع لا باعتبار استعمال على خلافه واذا ثبت خروج هذه
عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب ان نعتقد انها في اصل وضعها للمصدر
استعملت للزمان على خلاف اصلها كما ان اصل ضارب في اصل وضعه مجرد عن
الزمان ثم استعمل للزمان في قولك زيد ضارب غلامه غدا فكما صح كونه اسما
مع اقترانه باحد الازمنة فكذلك هذا فان قلت لو كان في اصل وضعه على ذلك
لاستعمل الاصل كما استعمل قايم على اصله قلت لا بعد ان يوضع الشي وضعا
اصليا ثم لا يتفق استعمال اصله ويستعمل مجازه وان كان قليلا كعسى وفعل التعجب
وللنحويين في موضعها من الاعراب مذهبان انتهى في موضع نصب على المصدر كانك
قلت رويد زيدا اي اردد او ارود زيدا فالثاني ان يكون في موضع رفع على الابتداء
فاعله مضمر مستتر والجملة ان كانت من مبتدا وفاعل مستغنى عن الخبر فيها كما استغنى
في ايام الزيدان لما كان بمعنى القوم الزيدان عن الخبر بالفاعل اذ المقصود منسوب ومنسوب
اليه والثاني ان وجه لانه اسم جرد عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء فيه

احد ما يجي
له المصدر

والفاعل سد مسد الخبر كما في قولك قائم الزيدان والوجه الأول ضعيف لانه
لو كان زيد منصوبا نصب المصدر لوجب ان يكون فعله مقدرا ويخرج حينئذ عن
ان يكون معلا الا ترى ان سقيا ورعيا وجبها ونحوها لما كانت مصدرا وكان الفعل
معها مقدرا وجب خروجها عن اسماء الافعال وايضا فانه لو كان خبرا لكان معربا به
كما في سقيا ورعيا اذ لا موجب حينئذ للبناء اذ معنى الفعلية انما هو في الفعل المقدر
لا فيها وذلك لا يوجب بناء كما ذكر ولذلك بنى أف لما قصد الى معنى كونه اسم فعل
فقالوا أف وأف واعرب لما قصد معنى المصدر فقالوا أفة فهما معنيان
مختلفان وظهر ان الوجه الثاني هو المستقيم ولذلك لما ارادوا المصدر في زويد
أضافوه فقالوا زويد زيد ولو قيل على قياس هذه اللغة زويدا زيدا لكان مستقيما
ولا يستدل على المصدرية بدخول اللام في مثل قولهم هيهات لذلك وهيهات لما توعدون
لما ثبت من ان بعد لا يدخل في فاعله اللام ومثل بعد في ذلك هيهات لا يدخله اللام لا بالقول
ليست هذه بافعال صريحة فلا يلزم من امتناع ذلك في الفعل الصريح امتناعه في الفرع
الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول ضربت لزيد وتقول هذا ضارب لزيد قال وفعال
بمعنى الامر من الثلاثي قياس يعني ان كل فعل ثلاثي فانك ان بنيت منه فعالا بمعنى افعل
تقول لدراك بمعنى ادرك وضراب بمعنى اضرب ونزال بمعنى انزل فلو قيل ان هذه
الصيغة من الثلاثي فعال امر لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة
كجريان صيغة افعل ولكنه لم يقله احد منهم لما رأوا فعال من صيغ الاسماء ولما رأوا
من دخول الكسرة مع تجنب العرب من ادخال الكسر الافعال حتى قالوا اضرب بني وتضربين
فزادوا اللون هربا من دخول الكسر في الافعال قوله وفعال مصدرا معرفة
كفجار الى آخره لما كان من المبنيات ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال
معه لم يجعل له باب آخر كما فعل في ما الاستفهامية والشرطية والموصولة على ما

تقدم وهو على ثلثة اضرب ما هو مصدر غير مبني كفجار وما هو في معنى الصفة مثل ما
ساق وياخباث وبابه وهذا الباب مستبان باتفاق لشبهها بفعال الذي هو اسم فعل
من حيث العدل ومن حيث الزنة اما العدل فلان فجار معدول عن الفجور او الفجر
وساق معدول عن فاسقه واما الزنة فلاتفاقهما معنى في بناء فعال وقول من قال فجار
مبني لتضمنه تا التانيث وساق كذلك ضعيف لان تصور تا التانيث لا يوجب بناء
الاسم كالاسماء التي هي مؤنثة ولا تانيث فيها كبنفس واذن وعين وشبهه ومن قال
ان فجار مبني لتضمنه لام التعريف لم يبعد لما تقدم في امس حيث كان بناؤه لذلك والضرب
الثالث ما وضع علما للاعيان وانما قال علما فانه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا
تنبيه على انه لم يقع الا كذلك وهذا القسم مبني في لغة اهل الحجاز لمشابهته لما تقدم في
العدل والزنة وهذا العدل وان كان تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وعالبة معدولا عنهما خفيفا
وانما وجب المصير اليه للعلم بانهم لا يمنعون الا لمانع من الاعراب ولا مانع ممكن سوى ما قدر
فلزوم المصير اليه وهو معرب في لغة بني تميم اعراب ما لا ينصرف الى ما كان آخره راء فانهم
يوافقون الحجازيين في بنائه الا القليل منهم فانهم يعربون الاعراب في جميع الباب وهو لغة
القليل حروا على القياس اذ لا فرق بين ما آخره راء وغيره في موجب البناء والاعراب
واذ لم يكن في هذا الباب علة موجبة للبناء وجب الاعراب لا فرق بين راء وغيرها
ووجه اللغة الكثيرة في بني تميم ضعيف لانهم فرقوا بين ما آخره راء وغيره لحصول الزنة له
بتحقيق موجبها وهو ضعيف اذ لم يثبت موجب للبناء من قصد حصول موجب الاماله
وغاية ما يقال ان تقدير موجب البناء في الجميع ممكن كما هو لغة اهل الحجاز وتقدير امتناعه
ممكن كما في لغة بني تميم فقصد الفصحاء منهم اثبات التقديرين فيما يحصل عنه غرض مقصود
وهو الاماله ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض وانما اعربوه اعراب ما لا ينصرف لتحقق
العلتين المانعتين من الصرف التانيث والتعريف وقد قيل ان فيه على هذه اللغة العدل

أيضا لما ثبت من شأنهم جعل الباب واحدا وقد تقدم في تعليلها اللغة ما بدؤ
ذلك والله اعلم **الأصوات** كل لفظ حكي به صوت او صوت
به للبهايم الى آخره انما بنى هذا النوع لان وضعه على ان يرتطم به مفردا الا ترى انك
اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم تحتج الى ما يتركب معه لان وضعه على حكايته
لغير وكذلك اذا قلت خ وشبهه للبعير لم تقصد الا اسماعه هذا الصوت تجري
العادة باتخاذه او غيرها عنده فلم تحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى حرف آخر يتركب معه
فان وقع شيء مركبا من هذا الباب فانما يقصد به اللفظ كقولك خ صوت للبعير وغاق
حكاية صوت الغراب وتقول قلت غاق وقلت خ وتقول تحكي صوت الغراب بغاق
وتناخ البعير بخ والمعروف حسبان تحكي على ما هو عليه في اصل وضعه ولا يعتبر
تركيبه في الاعراب كما لا يعتبر تركيب قد وضرب ونحوه في الاعراب وان قصد به
اللفظ فان قلت فقد قالوا الف با الى آخرها غير معربة فاذا ركبوا اعربوا فلم لا يكون
هذا كذلك فالجواب ان الف با وضع اسما للمسمى كوضع رجل وفرس والمقصود به
استعماله مركبا فاذا استعمل غير مركب وجب بناؤه كما لو استعملت رجلا وفرسا
غير مركب وعدد له تقديرا بخلاف ما نحن فيه فانه اذا استعمل مركبا لم يقصد به الى
مدلول له اسمه وانما قصد الى ما ذكرناه من حكاية الصوت او التصويت للبهيمة وعلى هذا
اعرابه مركبا قليلا لقوله

تداعين باسم الشيب في متثلم ... وقوله

داع بنا دية باسم الما مبعوم ... يحتمل الامرين ومن جعله من هذا الباب مما يصوت
به للبهايم من اسماء الافعال فهو مخطئ لانها اذا جعلت اسماء افعال فليس فيها شيء هو خبر
فوجب ان يكون بمعنى الامر والامر باسماء الافعال اقتضاء الفعل من المخاطب فيؤدي
الى ان يكون طالبا مما لا يعقل امتثال الامر بالخطاب وذلك ما لا يصدر الا عن غفلة فان
زعم انا نجد من انفسنا العلم الضروري بالقصد الى ذلك فهو غلط وانما الحاصل انتباه

بالصوت الملفوظ به لما اجرى الله سبحانه العادة بذلك منه عنده لانه يحاط بما لا يعقل
بطلب الامتناع **المركب** كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة
الى آخره قال وانما قال ليس بينهما نسبة ليخرج عنه المضاف والمضاف اليه
فانه وان كان مركبا فليس مبنيا وليخرج عنه باب ما لا ينصرف فانه محكي على اصله قبل
التسمية به وليس لغرضنا هنا الا ما حصل بناؤه بالتركيب وهذا المركب على ضربين ضرب
يتضمن الثاني حرفا فيبنيان جميعا لخمسة عشر وحادي عشر اما الثاني فلتضمنه معنى
الحرف واما الاول فلانه اشبه صدر الكلمة فوجب ان يكون مبنيا وكذلك قولهم
في حيص بيص وهو حاري بيت بيت وسهلت الهمزة بين بين وتفرقوا اشعر بعر وشذر
بذر وجلع ملع وسبهه وقوله الا اثنا عشر استثناء من باب خمسة عشر
لانه يخالفه في البناء وانما اعرب الاول مع قيام العلة المقتضية للبناء في باب ما شبه
المضاف في حذف النون معه لان الاصل اثنان وعشرة فلما حذفت الواو بقي اثنا عشره
وهو النون التي تودذ بالانفصال مع حذف الواو التي تودذ بالاتصال فحذفوا النون
تشبيها له بالمضاف فلما شبه بالمضاف وجب اجراؤه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم
الحرف فوجب البناء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف الضرب
الثاني من تقسيم المركبات لا يتضمن معنى حرف كباب بعلبك فبني الاول في
هذا لتنزله منزلة الجزء وتعرب آخر الاسم باعراب المفرد فيقال هذا بعلبك ورأيت
بعلبك ومررت ببعلبك فلا ينصرف للعلمين هذا هو الفصيح ومن العرب من يستعمل
الاول كالمضاف فيعربه اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر ويعرب الثاني
اعراب المضاف اليه ثم انقسم هؤلاء قسمين قسم يعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف وقسم
يعربونه اعراب المنصرف فتقول في الاول هذا بعل بك ورأيت بعل بك ومررت ببعل بك
وهذا المحفوظ من باب المنابذة وهو مشكل فان اصل قولك بادي بدا بادئ بدء

أو بادي بدء أي مبتدئ فهو منصوب على الحال وإنما حققت الهمزتان من آخرهما
وخففت الهمزة لا توجبنا ألا ترى أنك لو قلت من مبتدئ مبتدئ وفي بادئ بدء لم تحذف
في أنه باق على إعرابه وإنما غايته أنه إذا كان معربا لفظا صار معربا تقديرا وكذلك
إيدي سبا المعنى مثل إيدي سبا في تشبيههم وتفريقهم بحذف المضاف وأعرب المضاف
إليه إعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت ألبتة من إيدي على التخفيف وذلك لا
يوجبنا والذي يمكن أن يقال في تشبيه أنه كثر حتى صار معنى المضاف والمضاف
إليه نسيا منسيا فلا يفهم من إيدي سبا الا مشتتين ولا يفهم من بادي بدا الا أول
فيشبه بعلتك في أن الأول كالجزء فوجب بناؤه فإن قلت فالاعلام المضاف
متحقق فيها ما ذكرته وكان يجب أن تبنى الاعلام ما ذكرت لان معنى المضاف والمضاف
إليه غير مراد فالجواب أن الأعلام المنقولة أجريت في كلامهم مجرى
الأصول التي نقلت عنها بخلاف غيرها فلذلك لم يفعل فيها هذا الفعل وفعل في غيرها ٥

الكنايات

قوله كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الى آخره
قال المراد الكنايات المبنية والا فعلان وفلانة والفلان والفلانة وبابه كنايه
وليس بمبني والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم
مفسرا إما لابهامه على المخاطب وإما لنسيانه فعلى ذلك لا تكون كم من ذلك ولا
يستقيم أن تكون الكناية مرادا بها وقوع لفظ عوضا من لفظ أو من ألفاظ فانه يؤدي
الى أن تكون أكثر الكلمات كنايات الى أن تكون نحو ابن وكيف وأيان ومتى كنايات
نعم قد تطلق الكناية أيضا على لفظ عبر به عن لفظ ليس مثله في الشاحة كما يكنى بهمز
وهنه عن الفرج وكما يكنى بالغائط عن غيره وكما يكنى بوطئت عن غيره وليس ذلك مرادا
ههنا وإنما نسق كم في باب الكنايات لما وافق كذا في العدد وهو مبني حتى لا تجعل
له باب آخر كما نسقت ما الاستفهامية والشرطية في ما الموصولة لما وافقتها لفظا

وإن كانت هما معنى وبنائم الاستفهامية واضح في الخبرية إما لكونها موضوعة
موضع المبني وإما لشبهها بأختها أو لتضمنها معنى الانشاء وهو الجزء فإنها شبهت
بما تضمن معنى الانشاء من الحروف وأما كذا فبني إما لان أصله ذا دخلت عليه كاف
التشبيه ثم استعمل على أصله وإما لكونه يكون كناية عن المبني في نحو خمسة عشر
وخبري جراة للكوفة المتوسط وإما كيت وذيت فإنما بنيا لانهما وقعا معا موقع
الجملة ولا إعراب للجملة من حيث كونها جملة فأجريت مجراها وهذا البناء صحيح يقال
إنه مما ناسب بنى الأصل لانه أشبه الجملة التي لا إعراب لها لفظي ولا تقديري من حيث
هي جملة ويصح أن يقال هو مما وقع غير مركب لانه لما كان حكاية عن الجملة تعذر
وقوعه مركبا فانه إنما تركب التركيب المقتضي للاعراب المفردات وأما تركيب
الجمل من حيث كونها جملا يقتضي إعرابا فقوله فكم الاستفهامية ميزها
مفرد منصوب لانها لما كانت للعدد ووسط العدد مميزة مفرد منصوب
جعل كذلك لانه لو جعل لاحد الطرفين لكان تحكما وأما الخبرية فميزها مفرد
ومجموع وإنما كان مجرورا لانها للتكثير والعدد الصريح الأكثر مميزة مجرور كمائة
وألف فكان حقه لذلك وإنما جاء مفردا لان العدد الكثير ضمره كذلك وإنما جمعوا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كميته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح جعل
جمعه كأنه نائب عن معنى التصريح في مثله قوله تدخل من فيها يعني في الاستفهامية
والخبرية ودخولها على الخبرية أكثر وإذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية بأمة
والمميز مجرور بمن وإذا لم تدخل قدرت مضافة ويجوز أن تقدر بأمة وتكون من مقدرة
قوله لها صدر الكلام أما الاستفهامية فللاستفهام وأما الخبرية
فلما تضمنه من المعنى الانشائي في التكثير كما أن رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل
وجب لها صدر الكلام وكلاهما يتبع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا القبول لها العوامل

فلنتكلم على مواضعها لينظر أيها مكان ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان موضعها
نصبا معمولا لما بعدها نحو لكم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وكم جارية
ضربت وكم ضربة ضربت وكم يوما ضربت لأن يوم ضربت فلو كان مفعولا به
ومفعولا فيه على حسب العوامل لأنه مثل قولك اعشرين رجلا ضربت وكثيرا من
الغلمان ملكت وعشرين ضربة ضربت وكثيرا من الضرب ضربت وعشرين
يوما ضربت وكثيرا من الأيام ضربت فلو قدرت متعلقا للفعل يحذف وفا على ضعفه
صار الفعل حينئذ مشتغلا عنه فلوزن في موضع رفع فانه يكون مثل قولك زيد ضربت
على معنى ضربته وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور لانه لا يبطل عمل الجار بغيره
ولا يتقدم عليه معموله فلذلك اعتبر تقديمه على ما له صدر الكلام لتنزلها منزلة الجزء
الواحد يقول لكم رجلا عرفت وغلام كم رجلا ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب
كم لو لم يكن مضاف ولذلك نصب في قولك غلام كم رجلا ضربت والا فهو مرفوع
لأنه اذا لم يكن معه جار وليس ما بعده فعله فلا يتقدم عليه عامل آخر وجاز ان
يكون مجردا من العوامل اللفظية فتعين المبتدا والخبر فان لم يكن ظرفا فهو مبتدا
كقولك كم رجلا اخوك لنا وكم رجلا ضربته لان الفعل قد اشتغل عنه وان كان ظرفا
فهو خبر كقولك كم يوما سفرك لانك لو جعلت سفرك مبتدا وهي للزمان تعذر ان يكون
خبرها السفر كما تعذر ذلك في مثل متى سفرك فيجعل تقدير السفر وجوده مبتدا
ويكون ما تقدم ظرفا في موضع رفع على الخبر مثله في قولك متى القتال ولو قيل الجواب
النصب فيما اذا اشتغل الفعل عنه بضميره في مثل قولك كم رجلا ضربته لم يمتنع
ويكون بمنزلة زيدا ضربته منصوب بفعل دل عليه ما بعده الا انه يجب ان تقدر بعد كم
ما قبلها لئلا يوقعها غير مصدرة فتقدير كم رجلا ضربته ضربته فيكون الفرق بينه
وبين زيدا ضربته ان تقدير الناصب ثم قبل المنصوب وهاهنا بعده لوجود المانع من تقديمه

قوله وكذلك اسما الاستفهام والشرط يعني في مواضع الرفع والنصب
فاذا قلت بمن مررت ومن تمر امر به فمجرور واذا قلت من ضربت ومن
تضرب اضرب فمنصوب واذا قلت من ضربته ومن ضربته ضربته فمرفوع على
ما تقدم فان في مثل تمييز كم عمة لك باحرير وخاله اوجه فالنصب على
الاستفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام ولكنه على سبيل التهكم كانه متحقق
ذلك ولكنه ذهل عن كمية العدد فهو يسأل عنه والجر على انها كم الخبرية على
التحقير اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري والرفع على ان يكون
المميز مجرورا فاما على انها كم الاستفهامية على المعنى المتقدم او كم الخبرية اي كم
من على التهكم او كم مرة على التكثير فرفع عمة على الابتداء وتصحيحه كونه موصوفا
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم على الوجهين اذا وقعت عمة في موضع نصب
بالفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية وتسليط المصدرية وكون
الفعل رفع خبرا لا يمنعه ذلك من عمله فيما قبل الابتداء الا ترى انك تقول عمرا
زيد ضرب وعمرا زيد ضارب اليوم وتوم الجمعة زيد ضارب واذا رفعت عمة رفعت
حالة ودعا واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح قوله
وقد تحذف يعني وقد تحذف المميز للعلم به كقولك كم مالك اي كم درهما او
دينارا على حسب ما تدل عليه القرينة وكم ضربت اي كم مرة او كم ضربة والله اعلم بالصواب

الظروف يعني الظروف المبنية لان بعض الظروف من اقسام
المبنيات قوله منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد وذلك فوق
وتحت وامام وما اشبه ذلك وانما بنت لاحتياجها الى ذلك المنوي كاحتياج الحرف
الى غيره وذلك لانها لا تبنى الا اذا نوى ما اذا لم ينو كانت كالمستقلة تعرب كقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا وفي القراءة الشاذة من قبل ومن بعد

وأجري مجراه لا غير وليس غير وحسب وإن لم تكن ظرفا لكثرتها فلما أشبهت
الظرف عوملت معاملته ومنها حيثما لتبيت لاجتياحها إلى جملة
لأن وضعها لمكان نسبة فلذلك افتقرت إلى الجملة كافتقار الموصول وما جامصافا
إلى جملة فساد لا تعمل عليه ولذلك بقيت على بنائها وقد يجاء على بنائها ما فتكون للمجازاة
ومنها إذا وإنما تبيت للمعنى الذي ذكر في حيث ولكن يلزم الكان وهذه للزمان
وهي مختصة بمعنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالبا ولذلك اختير بعدها الفعل
وتقع لمجرد الظرفية كقوله تعالى والليل إذا يغشى وأشباهه لو جعلتها
للشرط وجاز يكون جوابها ما دل عليه أقسم المقدر الانشائي فيفسد المعنى إذ
يصير القسم مقيدا وكذلك قوله تعالى والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون لأنك لو
جعلتها شرطية وجاز تقول فهم ينتصرون وأما قوله عز وجل وإذا ما غضبوا
عليهم إياتا بيان ما كان مجتهم فيمكن أن يقال إنها لمجرد الظرفية لمجيء ما بغير
فاء ويمكن أن يكون المعنى على قسم مقدر فالجواب للقسم مثله في قوله تعالى
وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ومن يلتزم أنه لا يقع بعدها إلا الفعل يلزمه
وجوب النصب في باب زيدا ضربته وإذا وقع بعدها كما يلزم في إن ونحوها ما
يلزم الفعل واستعمالها للمجازاة بما أو بغيرها ضعيف وقد يكون للفاجاة فيلزم
وقوع المبتدا بعدها كقولك خرجت فإذا زيد قائم وهي ظرف مكان متضمن لما دل عليه
معنى فاجأني كأنك قلت فاجأني زمان زيد قائم فيلزم المبتدا بعدها كأنهم قصدوا
إلى الفرق بين معنيها وكان قياس ذلك أن يمتنع النصب فيما بعدها إذا وقع في باب زيدا
ضربته كقولك خرجت فإذا عبد الله يضربه عمرو ولكنهم جوزوا النصب على خلاف
القاعدة مراعاة لضرورة المبتدا الخبرية وإذا لما مضى وبناؤها أما لما ذكروا لا
وضعه وضع الحرف وقع بعدها الجملتان لأنها بمعنى زمان متضمن معنى شرط صحيح

أن تفسر بالتعليقية مارة وبالأسمية أخرى فحيث في المكان وتتصل بها ما فتلزم للمجازاة
والظاهر أنه إذا ضمت إليها ما جعلتها لا تحرف برأسه ومنها أين وأنى وهما
للمكان استفهاما وشرطا تقول أين زيد وابن تكن أكن وكذلك أنى وقد تستعمل
للزمان وفي الكمي كيف وبناؤها واضح ومتى للزمان فيهما يعني الاستفهام والشرط
تقول متى القيام مني تأتني آتك وأيان للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام
كقوله تعالى أيان يوم الدين منى وكيف للحال استفهاما تقول كيف زيد ومعناه
على أي حال هو وأما استعمالها للشرط إذا دخلت عليها ما فضعيف عند
النحويين وجائز عند الكوفيين قوله ومذ ومنذ بمعنى أول المدة فيليهما
المفرد المعرفة تبيينا أما لأن وضع مذ وضع الحرف ثم حملت منذ عليها لائتلافهما
وأما لأن المعنى قطعهما عن الإضافة ولذلك بنيت منذ على الضم كما بني ما قطع عن الإضافة
ومعناهما أما أول المدة فيليها المعرفة كقولك ما رأيته مذ يوم الجمعة أي أول
المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة وإنما وليها المفرد لتعين الأولية المقصودة
ألا ترى أنك لو قلت يومان أو عشرون يوما لم تعين الأولية وإنما وليها المعرفة ليفيد
تعيينها الذي هو مقصود بالذكر ألا ترى أنك لو قلت ما رأيته مذ يوم وأنت تعني
أول المدة لم تفد تعيينا وأما بمعنى الجميع فيليها المقصود كقولك ما رأيته مذ
يومان ومذ سنة أي جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان أو سنة وإنما وليها
المقصود بالعدد لأن الغرض بيان المدة بأسرها وقوله وقد يقع المصدر
أو الفعل أي ويقدر زمان مضاف وإنما قدر الزمان لأن المعنى إذا قلت ما رأيته
مذ سفره أو مذ سافر أو مذ أنه سافر أي مذ زمان سفره فوجب تقدير ذلك لأن
المنفي عليه إنما جذف للعلم به وأما إعرابه فمبتدأ عند المحققين ما بعده خبره لأن
المعنى أول المدة يوم الجمعة أو جميع المدة يومان وذلك واضح وقد وهم الزجاجي في

في قوله انه خبر مبتدإ مقدم لان المعنى وانفطر يا اباه امّا المعنى فلانك مخبر عن
جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكره لا مصححة
لها فلا يستقيم ان يكون مبتدأ وكون خبره اسم زمان مقدما على رأيه لا يسيغ ذلك
وانما يسيغه ان لو كان ظرفا الا ترى انك لو قلت جميع المدة زمان لم يستقم ان يكون
يومان مبتدأ وما تقدمه خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا له ومنها لدا وان
ولدن ولد ولدو انما بنيت لان وضع لدو ولد وضع الحروف فاجري بقية اللغات
مجراها لاتفاقها معها في لفظها ومعناها وهذا اشبه ما يعلل به بناء ولو لم يجز
الا لدا ونحوها من لغاتها لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند ولا تختلف في اعراب
عند فكذلك كانت تكون هذه ولكن لما جاء منها ما وضعه وضع الحروف فاشبه
الحروف ثم اجري الباب مجرى واحدا كما تقدم ومعناها اخص من معنى عند لانك
تقول عندي كذا لما كان في حوزك حضرك او لم يحضرك ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك
وقد نصب بلدن غدوة خاصة دون غيرها تقول من لدن زيد كما تقول من عند زيد
قال الشاعر لدن غدوة وهو بعد يفهم من ان غدوة مضاف اليه
فيجب حفظه وانما شبهت نونها بنون عشرين او توهم انها نون التنوين
فنصب ما بعدها لوقوعه بعد تمام الاسم كما نصبت زيدا في قولك عندي رطل زيدا
وقط للماضي المنفي تقول ما رأيته قط وانما بنيت لان من لغاتها قط وهو وضع الحرف
فشبهت اختها بها وعوض للمستقبل المنفي تقول لا افعله عوض اي لا افعله ابدا
وتستعمل ابدا في الاثبات والنفي وعوض مخصوص بالنفي وانما بنيت لقطعها عن
الاضافة لان المعنى عوض العاصين كما تقول دهر الداهرين ولولا ذلك لم تبن
ولهذا المرتين ابدا لما يتصد فيها هذا المعنى قوله والظرف المضاف الى
الجملة واذ يجوز بناؤه على الفتح ويجوز اعرابه كقوله يوم لا ينفع الظالمين وكقوله

من عذاب يوم عظيم وانما بني لتضمنها بالظروف المضاف الى الجمل كحيث واذا واذ
لما يتبين بالجملة بعدها وكذلك يومئذ لان الجار والواقعة بعد اذ مبنية ليوم ايضا اذا
قلت يومئذ واعربت لان اصلها الاضافة الى المفرد وكانت اضافتها الى الجملة عارضة
لم يعتد بالعارض وكذلك مثل وغير مع ما وان كقولك لقيتك مثل ما يقوم زيد
وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت وانما بنيت تشبيها لها بالظروف
المتقدمة حيث كثرت وبنيت بالجملة معها لان ما وان تستلزم ان تتلوهما الجملة كما
تستلزمها اذ فكما جاز ان يبنى ما يضاف الى اذ من الظروف جاز ان يبنى ما اشبه
الظروف لكثرته عند اضافته الى ما يشبه اذ في احتياجه الى الجملة والله اعلم

المعرفة والنكرة

المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله ما وضع لشيء يشمل المعرفة وغيرها وقوله بعينه يخرج عنه ما عدا المعرفة ولا ينبغي
ان يحد المعرفة بامر لفظي لانها انما كانت معرفة باعتبار المعنى وايضا فان من الالفاظ
ما لفظها لفظ المعارف وهي نكرات كقولهم ارسلها العراك ومررت به وحده
ومررت بهم الجماء الغفير ولسانعني بالتعريف الا الدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس
بغيره وانما نعني به ان يكون اللفظ موضوعا للمعين على خلاف وضع النكرات في كونها
موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي ثم قال وهي المضمرات الى
آخرها فالمضمرات بتقدد ذكرها والمبهمات هي اسما الاشارة والموصولات وما عرف بالالف
واللام قد يكون تعريف جنس كقولهم الرجل خير من المرأة وقد يكون تعريف عهد كقولك
يا نعم الرجل لرجل معهود بينك وبين مخاطبك وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقته اياه كقولك ادخل السوق وليس بينك وبينه سوق وجودي معهود والمعرف
بالنداء كقولك يا رجل لانه لما قصد قصده بعينه وجاز ان يدخل فيجر المعرفة والمضاف
الى احدها معنى يعني اضافة معنى لا اضافة لفظية ليخرج نحو ضارب زيد والحسن

الوجه لانها وان كانت مضافة فاضافتها لفظية لا معنوية بخلاف غلام زيد وغلامه
وقوله والعلم ما وضع لشيء بعينه الى آخره قوله ما وضع لشيء بعينه جنس
المعارف كلها وقوله غير متناول لكله غيره بوضع واحد خرج غيره من المعارف
لانها تستعمل لمعين آخر الا ترى انك اذا قلت اسد ات تخاطب احدا ان تقول وانت
تعني واذا خاطبته ايضا وقوله بوضع واحد ليندفع وهم من يتوهم ان زيدا اذا
سمي به رجل ثم سمي به آخر تصير متناولا لغيره فلا يكون جامعا فاذا قيل بوضع واحد خرج
ذلك لانه لا يكون الا بوضع آخر واما نحو اجمع وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة فيه
وللتهم النزموا ترك التنوين فيها لما كان ذلك مقدرا فلا حاجة ان يجعل بابا برأسه قوله
واعرفها المضمر والمتكلم لبعد تقدير الالتباس فيه ثم المخاطب لانه يتطرق فيه ما لا
يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك فاذا قلت انت جاز ان يلتبس
بآخر بحضرتك فيتوهم ان الخطاب له ولم يرد به الا من كان اتعد عن اللبس قوله
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه كقولك جاءني رجل وركبت فرسا هذا موضوع على اطلاق
شايع في امته لا يختص واحدا دون آخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة والله اعلم بالصواب

اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء فيندرج فيه واحد واثنان
لانها من اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن من العدد عند كثير من الحساب وهو خلاف
لفظي لا معنوي وبيان دخولها انه لو قيل كم عندك يصح ان تقول واحد واثنان وتقول قد
يتسلم له عندي وان لم يكن الا واحد واثنان فاما كونها من العدد عند النحويين فلاطباقهم
على عد واحد واثنين مع ثلثة الى الف قال اصولها اثنى عشر كلمة يعني ان الالفاظ
التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنا عشر كلمة وما عدا ذلك متفرع عنها اما مثنية او مجموع
او تركيب على ما بين ثم شرع يبين كيفية استعمالها للمذكر والمونث على درجاتها فقال
تقول واحد اثنان يعني المذكر وواحدة اثنتان للمونث ثم قال ثلثة الى عش

يعني للمذكر وثلث الى عشر يعني للمونث بخلاف باب التذكير والتانيث من ثلثة
الى عشرة وانما ذكر المذكر وذكر المونث فقيل ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث نسوة الى
عشر نسوة لان الثلثة جماعة والمذكر سابق فاثبت لذلك ثم ذكر المونث فان كان
جماعة ايضا للفرق بينه وبين المذكر عند عدم المميز او كراهة جمعوا بين تاءين فيما
هو كالشيء الواحد لو قالوا ثلثة نسوة قوله احدى عشرة اثنى عشر يعني للمذكر
احد عشر اثنى عشر واثنتي عشرة للمونث كانهم راعوا لفظ الواحد والاثنين في التذكير
والتانيث باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو هو وراعوا عشر الذي جاءها مع اخواتها
الى تسعة عشر الا انهم غيروا واحدا الى احد واحده الى احدى للاختصار قوله
ثلثة عشر الى تسعة عشر يعني للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة يعني للمونث وانما
قالوا في المذكر ثلثة وفي المونث ثلث لانه كان كذلك قبل التركيب فروعي بعده وانما قالوا
عشر في المذكر وعشرة في المونث من ثلثة عشر الى تسعة عشر لانهم كرهوا ان يقولوا
في المذكر ثلثة عشرة وقد امنوا جاء جمعوا بين تاءين فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كرهوا ان
يقولوا في المونث ثلثة عشر على ما كان اصله في التفريق لذهاب المانع من التانيث مع
كونه جماعة لانه كان القياس ان يقولوا في المونث عشرة ايضا ولكنهم راعوا الفرق فلما
حصل الفرق ها هنا بالتانيث في ثلثة عشر ادخلوا التاء في ثلث عشرة على ما يقتضيه اصله
كما تقدم قوله وتميم تكسر الشين من عشرة في المونث من ثلث عشرة الى
تسع عشرة كانهم كرهوا توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج بما هو فتحه
عدلوا عن فتحة الى كسرة وفي الفصحى عدلوا من حركة الى سكون ولا يلزم ذلك في ثلثة
عشر الى تسعة عشر اذ ليس في عشر اربع متحركات ولا يلزم ذلك في عشرة اذا لم يعتز
بما قبله فتحه قوله عشرون واخواتها يعني ثلثين وار بعين الى تسعين قوله
فيهما يعني في المذكر والمونث بلفظ واحد وقوله احد وعشرون يعني في المذكر واحدى

وعشرون في المؤنث عبرة واللفظ واحد الى آخر واللفظ واحد الى احدى من احد عشر الى
احد وتسعين في الاعداد المبنية على العشرات قوله ثم بالعطف يلفظ ما تقدم
الى تسعة وتسعين يعني انك تاخذ المفرد من العشرات بلفظ المقدم وتعطف عليه
الفاظ المعقود الى تسعة وتسعين فتقول اثنان وعشرون واثنا اثنين واثنتين وثلثة
وعشرون وثلث وعشرون الى ثلثة وتسعين وثلث وتسعين حتى تنتهي الى تسعة وتسعين
قوله مايه الف يعني اذا تعدت تسعة وتسعين قلت مايه وتركت ما بين المايه
والمايتين لانه قد تبين بقوله ثم على ما تقدم الا انه سيبين ان ممتز الثلثة فيه خلاف الباقي
وما بين الالف والالفين على ما تقدم قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء الى آخره هذا هو
القياس لانها يا قبلها كسرة وجب لها الفتح فالقياس ان تحملها فيقال ثماني عشرة وجاز اسكانها
على سبيل التخفيف مع كونه مركبا واذا جاز في مثل يا دار هند عفت الا انها فيها
فهاهنا اجدر قوله وقد شذ حذفها بفتح النون لانها اذا حذف للتخفيف فالواجب
بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاص اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا
فروعي فيه استثقالها فجعل موضع الكسرة فتحة قوله وممتز الثلثة الى العشرة
مخفوض مجموع اما خفضه فلانهم استعملوه مضافا لان ما بعده هو
المقصود فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كانه المقصود الا ترى انه الذي
يوصف دون الاول في مثل قوله عز وجل اني اراني سبع بقرات سمان ولا يرد على ذلك
احد عشر الى تسعة وتسعين اما في المعقود فلتقدير الاضافة اذ لا يستقيم بقاء النون
والاحد فيها واما في احد عشر وبابه كراهة ان يصيروا الثلثة اسماء كالاسم الواحد فان قلت
فقد قالوا خمسة عشر زيدا وهذه خمسة عشر قلت ليس هذا مثل ذلك لان المضاف
اليه هو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به ليبانه فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف
اليه كالشيء الواحد واما كان مجموعا لمطابقة العدد في معنى جمعه لفظا كقولك ثلثة رجال

او معنى كقولك ثلثة رهط وثلث ذوده قوله الا في ثلثمايه الى تسع
مايه استثناء من قولهم مجموع الاسم ممتز احاد مايه اذا ميز واحدها ثلثة وكان القياس
جمعها على ما تقدم وقال ثلث مئات او مئين ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر فيه معنى
التانيث فعاملوه بالخفة لذلك الا ترى انك اذا قلت ثلثمايه امراة جمعتانه
صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلثة رجال
وبخلاف ثلثة الاف قوله وممتز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفردا اما نصبه فلما تقدم واما افراده فلانه انما جاء ليبين الذات
مثله في عشرين رجلا وهو حاصل بالافراد كما حصل بالجمع فكان الافراد اخف
قوله وممتز مايه والف وتثنيها وجمعه يعني وتثنية مايه والف
كقولك مايتا درهم والفا درهم وقوله وجمعه يعني وجمع الالف اذا قدم لم يقدم
ان المايه في العدد لا تجمع كقولك ثلثمايه درهم كما تقدم فلو قال وجمعها لكان خطا
وانما كان محفوظا لانه امكن اضافته على قياس اصل العدد فكان اولى لان تنوين
مايه والف ونون التثنية فيهما وتنوين جمع الف سابع اسقاطها للاضافة كتنوين
ثلثة الى عشرة وانما كان مفردا مع ان القياس جمعه كما جمعوه في ثلثة دراهم للعلة
المتقدمة لانه لما كثر العدد فيه كرهوا جمع ممتزه فاتوا به مفردا لذلك قوله
واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يريد مثل قولك شخص اذا
اطلقته على امراة ونفس اذا اطلقته على رجل فالشخص المعدود فيه مونث واللفظ
مذكر ونفس المعدود فيه مذكر واللفظ مونث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس
ولك ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الذكور
ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء وانما كان اللفظ
اقيس لانهم لما حكموا على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا ما دلوا لانها

ألا ترى انك تقول شخص جسيم وداهية وان كان مؤنثا ونفس حسنة وان كان رجلا
قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلم فلو لا مراعاة اللفظ
لم يقل واحدة ٥ قوله ولا يميز واحدا واثنا الى آخره لان الفاظ العدد انما
قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع مقيدا لو قالوا رجال لم
يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقصروا لم يعلم ما هو فلما كان قولك رجل ورجلان
يغني عن المعنيين معا استغني عن لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا
رجلين لان قولهم رجل ورجلان يغني عن ذلك فكان ذكر العدد ضايعا وكذلك
جميع اسما الاجناس وتثنيها كقولك درهم ودرهمان فلا يقل واحد درهم ولا اثنا درهمين
قوله ويقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى
العاشر والعاشرة يعني انك تشتق من لفظ العدد اسما للمفرد منه تارة باعتبار
تصييره لانه هو الذي صير ما انضم اليه على العدد المشتق هو من اسمه فتقول الثاني
للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة لا غير اي لا يتعدى باعتبار هذا
المعنى العاشر والعاشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عددا اقل منه بواحد
الى ذلك العدد الذي اشتق منه وذلك من قولهم ثلثهم وربعتهم وانما يكون ذلك فيما كان
اقل منه بواحد فاما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى جعلهم احد عشر فما فوقه
فيشتق منه اسم لذلك وتارة باعتبار حاله من غير ان يتعرض فيه الى انه مصير لكن
معناه واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت الثاني فمعناه واحد من اثنين واذا كان
ذلك استعملته فيما زاد على العشرة ايضا لذهاب المانع فتقول الحادي عشر في المذكر والحادية
عشر في المؤنث وكذلك الى التاسع العشر والتاسعة عشرة وانما بني للتركيب المقتضي
لبنا الاسمين معا مثله في قولك الثالث والعشرون بهذا المعنى الا انه لم تحذف منه الواو
فلم يبن وهاهنا حذفت الواو فبنيا مثلهما في ثلثة وعشرين وثلثة عشر وقد سمع في بعض

المصنفات والحادية عشر الى التاسعة عشر في المؤنث وكذلك وقع في المفصل وهو
غلط لانهم انما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر انما اتوا الاسمين في الحادية
عشرة الى التاسعة عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر لانه اسم
لواحد مذكر فلا يعني للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر وثلث عشرة فانه للجماعة
على ما تقدم قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين يعني انك اذا اضفته
فانما تضيفه الى عدد اقل منه فلو اضفته الى عدد اكثر منه او مساويا فسد المعنى لان
ثالثا يصير ثلثة ثلثة وانما ثمير اثنين ثلاثة وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير
ومنه قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم وكذلك واحسبه الا هو سادسهم
وتقول في المعنى الثاني ثالث ثلثة فتضيفه الى موافقه في العدد لان المعنى واحد منه
فلو اضفته الى اقل او اكثر فسد المعنى لان الثالث في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين
ولا من اربعة وانما هو احد ثلثة فوجب اذا اضيف ان يضاف الى موافقه في العدد
ومنه قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة قوله
وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة الى آخره يعني انه اذا زاد على العشرة لا
يستعمل الا على المعنى الثاني كما تقدم لتغير المعنى الاول فلا يضاف اذا الا الى مساويه
في العدد فتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وحاديه عشرة احدى
عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة وان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا
فقلت حادي عشر وحاديه احدى عشرة الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة
لان ذلك لا يلتبس وينبغي ان يكون الاول على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضي
للبناء فيه والله اعلم بالصواب ٥

المذكر والمؤنث

المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه فقوله لفظا مثل
قولك ضاربة وطالحة وصحراء وذكرى ويعني بالتقدير مثل قولك اذن وعين فان التاء

مقدره نحو لك أدنيه وعينه وضميرها في التحذير دل على انها مراده اذ لا يجيء
قياسا الا ما هو في صيغة المذكر لفظا او تقديرا ولم يأت في التقدير الا التاء الكبر والا
بخلافه اي لا يكون فيه علامة التانيث قال والالف مقصورة او ممدوده
وزاد بعضهم الياء في قولهم هذي امة الله وزعم انها للتانيث ليس ذلك بحجة
لجواز ان تكون صيغة موضوعة للمونث اذ يكون اليا بدلا من الهاء في قولك هذه
امة الله ثم الكلام في المذكر والمونث في قسم متمكن وهو ذي من المبنيات فلا وجه
لذكرها قال وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما باز ايه ذكر في الحيوان كقولك
امراة لان باز ايها رجلا ما قط لان باز ايها جمل ولا فرق بين ان يكون فيه تا لفظيه او
مقدره كحبلى وعناق واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون باز ايه ذكر في الحيوان كطلحة
وعين ولا فرق بين ان يكون حيوانا وغيره كل حاجه وحمامه اذا قصدبه مذكر فانه
مونث لفظي وكذلك قول من زعم ان النمله في قوله تعالى قالت نمله لورودها
التانيث في قالت لجواز ان يكون مذكرا في الحقيقه وورودها التانيث كورودها
في فعل المونث اللفظي ولذلك يقال عندي ثلث من البط ذكور بتانيث العدد
مونثا وان كان ذكورا لما كان مفرد البط بطه فالتانيث لفظي وليس ذلك كتانيث
الاسماء الاعلام فانه لا يعتبر فيه الا المعنى دون اللفظ خلافا لبعض الكوفيين والسر
فيه هو انهم نقلوها عن معناها الى مدلول اخر فاعتبروا انيتها المدلول الثاني ولو
اعتبروا تانيثها لكان اعتبار الاول فيفسد المعنى فلذلك لا يقال عندنا في الاعلام اعجبني
طلحة خلافا لبعض الكوفيين قال واذا اسند الفعل اليه فالتا واجبة في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار قوله اليه يعني الى المونث مطلقا كقولك قامت هند وهند
قامتا اعجبني العين والعين اعجبتني والحاقهم هذه التا للايذان من اول الامر بان الفاعل
مونث وان كان المونث حقيقيا لزم في ظاهره ومضمره لمطابقة المعنى واللفظ جميعا

ولو كان المونث غير حقيقي لزم في مضمره وانت بالخيار في ظاهره مثل العين اعجبني
٦٥ بالتاء لا غير واعجبني العين بحذف التاء وانما جاز ذلك في الظاهر لان التانيث
فيه لفظي لا معنوي في لفظه ما يشعر به فاستغني عن الحاق التا في الفعل الدال
ولم يستغن عنها في مضمره لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مونثا فان صيغة
الضمير الراجع الى المونث على اختلاف اقسامه في هذا الموضع مثله في المذكر وحكم
الاثنين ثم اذكرناه في المونث على اختلاف اقسامه حكم المفرد في هذه العلامة فلذلك
تقول قامت الهندان والهندان قامتا والعينان اعجبتاني بالتاء في الثلثه وتقول اعجبني
العينان واعجبتني العينان فتكون بالخيار فيهما كما في المفرد واذا فصل بين الفعل وظاهر المونث
اللفظي حسن حذف التا اكثر منه لو لم يفصل فقولك جا الزيدون زينبه احسن من قولك
جا بنيه الزيدين قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي يعني
بقوله مطلقا جمع مذكر او مونث يعقل او لا يعقل يقول جا ت الرجال والزينبات والمسلمات
والايام باثبات التا في الفعل وحذفها فاما اثباتها فلانها في المعنى جماعة واما حذفها
فلان تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي ولم يعتد بالتانيث المعنوي في مثل جا الضوارب
لان ذلك ليس باز ايه ذكر بخلاف المثنى فان لفظ الواحد فيه باق ومراد فيه التانيث الفعل له اجر
ولم يفعل ذلك في مثل الزينبات ان كان لفظ المفرد فيه اجرا لباب الجمع فيه مجرى واجرا
ولان الجمع بالالف والتا يجري في صفات من لا يعقل وان كان مذكرا وفي صفات
من يعقل وان كان مونثا فكرهوا ان يلتزموا في الجمع فاعتبروا فيه الجماعة فجرى مجرى غير
الحقيقي لما ذكرناه واما ضمير الجمع فان كان جمعا لمذكر يعقل فلك ان تقول الرجال فعلت وفعلوا
وهو في ثلثه اقسام مذكر لا يعقل ومونث يعقل ومونث لا يعقل يقول الايام والنسا
العيون فعلت وفعلن فاما الاتيان في الجمع بالتا فلانها جماعة فاتى بضمير الواحد
المونث على تاويل الجماعة واما الاتيان بفعلوا في جمع المذكر العاقل وفعلن في غير ذلك

وان كان غير
فلك ان تقول فع
وفعلن

وانما خصوه قصدوا ان تكون علامة بين تثنية جريها واما خصصهم وعلوا بالمذكر وغلبه
لما سواه فلعرض الفرق بين المذكر والعاقل وغيره كما فعلوا ذلك في غيره من الضمائر والظواهر
وانما خصوه بالواو دون النون ولم يعكسوا لان الواو من حروف المد وهي في هذا الباب
اقعد من الحروف الصحيحة بدليل اعرابهم الاسماء بها والافعال بالنون فلذلك خصوا المذكر
العاقل بها وجعلوا النون لما دونه وهذا الضرب من التفرقة بين جميع المذكر العاقل
وبين غيره جار في جميع الضمائر على اختلاف اصنافها تقول في ضمير المرفوع المنفصل انتم
وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب
المنفصل اياهم واياهن واياكم واياكن وفي المجرور غلامكم وغلامكن وغلامهن والله اعلم بالصواب

المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان
معه مثله من جنسه فقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه تثنية على ان الاسماء
المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وانما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها
فاذا قلت قرأ ان فانما تعني به حيضتين او طهرين وهذا يشير الى ضعف قول من زعم
ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم او مواضع العموم عمت في مدلولاتها المختلفة
اذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية ولو صح عمومها لصحت تثنيتها وقد اورد على تثنية
العلم وجمعه فقالوا انسبه العلم الى مسمياته كتشبيه المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال
الزيدان والزيدون بالاتفاق فليصح ان يقال القروان والقروء ومثل ذلك وهذا فاسد
من وجهين احدهما ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات بما هي ذات الشخص بعينه من
غير نظر الى كونه ادميا وغير آدمي فاذا اجتمع معهم مسمى آخر بذلك الاسم صح تثنيته
لانه من جنسه ومثال هذا قولك مضروبا بازيد فرس وحمار ومثل ذلك جائز مع تسليم ما
ذكروه فلا يلزم فان الاعلام ليس لها اجناس توجد آحادا فتثنى وتجمع حتى اذا عدل عنها
في التثنية والجمع الى المشترك يورث لبسا بخلاف الاسماء المشتركة فانه لو عدل عما ذكرناه

عما ذكرناه

حال اللبس فلا يلزم من صحة تثنية العلم تثنية الاسماء المشتركة باعتبار اختلاف وضعها
واما صحة تثنية العلم مع كونه اذا ثني خرج عن حقيقة كونها علما اذ يصير نكرة
ولم توضع الا معرفة وتمام مثل قولك جاءني زيد آخر وذلك قليل في استعمالهم مخالف
للقياس فلكثرة الزيدان كذلك لاخراجه عن العلم الذي هو وضعه الى تعريف آخر فالاشكال
وارد على تثنية العلم وجمعه من غير هذه الجهة وجوابه ان يقال ان العلم واقع في كلامهم
كثيرا فلو لم يثنوه وجمعوه لادى الى مثل ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل مع
كونه اقل منه ولما علموا انهم اذا جمعوه ادى الى ذلك الاشكال المذكور قصدوا الى جمعه
على وجه يراعى ما يندفع به ذلك فوضعوا الالف والام التي للتعريف لتكون كالعوض مما
فاته من العلمية المذكورة وكان بنيه توفيه بالامر من كان اولى من تعطيل العلمية من
التثنية والجمع وكان تعريفه وتعويضه عن العلمية الفائته عند تثنيته وجمعه اولى من
اخراجه عن معناه الاصلي بالكلية **قوله** والمقصور ان كانت الفه عن واو
وهو ثلاثي قلبت واوا والا فياء اعلم بان بعض الاسماء يعبر عن لفظ المفرد لعارض
ولا يخلو المثنى ان يكون آخره الفا او همزة او غير ذلك لم يعبر فيقال في قاض قاضيان
بإثبات الياء كالصحيح وما آخره الف ينظر فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت
واوا ورد الى اصلها لتعذر بقائها الفا لان الالف لا تقع اولا الا اذا وقعت بعدها الف
صحت بدليل دعوى ورميا وانما اشترط ان يكون ثلاثيا لانه اذا زاد على
ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة فغيروها الى اخف منها ولانها اذا زادت وجب
قلبها ياء في بعض متصرفاتها ثم حملت بقيته الاوزان عليها الا ترى انك اذا قلت اعزى
وهو من الغزو فمضارعه يغزي فتقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاذا قلت اغزيت
قلبتها ياء ايضا للموافقتها في يغزي فاذا ورد على هولاء تغازيت ومضارعه يتغازى
قالوا اصل تغازى تغازي ومضارعه تغاري وكان قرعا لما قلبت فيه الواو ياء لجري

المصرع مجرى الأصل فاذا لم يكن على هذه الصفة وجب قلبها ياء ألفها ان كانت عن
الياء فقد رددتها الى اصلها وان كانت عن الواو وقد ذكرنا علة قلبها ياء للوجهين المذكورين
قال وان كان ممدودا لم يخل همزته ان تكون اصلية او للتانيث او ان تكون
من ان تكون للتانيث او لا فان كانت للتانيث قلبت واوا لانه الاغلب لغة وبه
وان كانت اصلية بقيت همزة على حالها وان كانت غير ذلك جاز الامران فالبقاء
على حالها فلقربها باصالتها واما قلب همزة التانيث واوا فلانها زايدة لا اصل لها في
الهمز وانما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الالف التي قبلها فلما وقعت في الموضع الذي
صارت فيه كالمتوسط قلبت حرف لين ايذانا بزيادتها ومفارقتها الاصلية وخصت بالواو
لانها مثل الهمزة في الثقل وكانت اقرب اليها وانما جاز الامران فيما سواهما ردا له الى اصله
بكل واحد منهما تقول كساء وكساء ومن جهة كونها غير زايدة اشبهت همزة قراء
فبقيت همزة ومن جهة كونها ليست همزة في الاصل اشبهت همزة التانيث فقلبت واوا
قوله وحذف تنوينه للاضافة لان التنوين في المثنى بمثابة التنوين في المفرد فكما ان
التنوين يحذف في الاضافة فكذلك تنوين التثنية وحذفت تا التانيث في خصيان والبان
يعني ان تا التانيث لا تحذف عند التثنية لانها من جملة دليل الاسم المثنى فوجب بقاؤها كما وجب
بقاء غيرها من الزوايد واستثنى عن ذلك قولهم واليان وخصيان تثنية خصية واليه
وهو وان كان مخالفا للقياس فوجه انهما لما كانا على حال لا يقر فان يزلا منزله ما وضع
وضعا اولا والله اعلم بالصواب **المجموع** ما دل على اجاد بشمل المحدود وغيره من اسماء
الجموع بحروف مفرده بتغيير ما قوله المجموع ما دل على اجاد بشمل المحدود وغيره من اسماء
الجمع بحروفه نفر ورهط وقوله مقصود بحروف مفرد يخرج عنه بحور رهط فانه لا مفرد
له بحروفه وبحو تمر وركب لانها وان اطلقت على اجاد فليست مقصودة بحروف مفرده
كما قصد بنحو رجال ابل في وضعها كوضع رهط ونفر وانما اتفق ان لفظا موافقا للفظها

يطلق على مفرد فانما حكمنا بذلك لدليل دل عليه واما نحو تمر فالذي يدل على انه ليس
ذكر الهدا فالذي يدل على انه ليس بجمع انه [illegible] الجنس نحو عسل وماء وكما ان
هذا النحو ليس بجمع فكذلك هذا الذي يدل على انه كذلك صحة اطلاقه على القليل والكثير
فانما وقع الشبهة لمن قال انه جمع لما راى من اطلاقهم تمرة على الواحد بخلاف عسل وماء
وسببه ان له مفردا بتمييز فيصح اطلاق لفظه عليه وتحقيق ذلك انك تقول عندي
خمسة ارطال عسلا وهذا موضع لا يقع فيه تمييز الاسم الجنس فقد صح وضع تمر موضع
عسل فدل على انه مثله ولو قلت خمسة ارطال تمورا تغير المعنى كما يتغير قولك
خمسة ارطال اعسالا ومنها ان تصغيره تمير ولو كان جمعا لكان جمع كثرة اذ
ليس من ابنية القلة ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه فثبت انه ليس بجمع وايضا
فان فعلا لم يثبت كونه من ابنية الجموع ومثل ذلك لا يثبت الا ببيت وقولهم
تغيير ما اشارة الى نحو الفلك فان النحويين يزعمون انه مفرد وانه ينطلق جمعا ويدلون
للضمة التي في الجمع كالضمة التي في اسد ويجعلونها غير الضمة التي في فلك المفرد ومثل
ذلك عندهم ناقة هجان وثوب هجان وهو صحيح ومكسر فالصحيح ما سلمت فيه بنية
الواحد ويكون للمذكر والمؤنث فالصحيح المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ثم لا يخلو الاسم المجموع هذا الجمع من ان يكون آخره ياء
مكسور ما قبلها او الفا او غير ذلك فان كان آخره ياء حذفت فتقول في قاض قاضون في
الرفع وقاضين في النصب والخفض واصله قاضيون في الرفع فحذفت الضمة استثقالا
لها على الياء بعد الكسرة فالتقى ساكنان الياء والواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
ثم قلبوا الكسرة التي على الضاد ضمة لمكان الواو وهذا قاضون قاضين فاصلة قاضين
هو الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان فحذف فبقي ما قبل الياء
مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغيير وكذلك تقول مستمون ومصطفون في مستمع

ومصطفى ومصطفين في النصب والجر وان كان آخره الفا حذفت الالف وبقي
ما قبلها مفتوحا على ما كان عليه تقول هذا مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر
واصله مصطفيون ومصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقى ساكنان
الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها على حاله اذ لا ضرورة
تلجيء الى تغييره فلذلك قيل مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر وشرط جمعه
جمع التصحيح اذا كان اسما ان يكون مذكرا علما بعقل وكان يستغنى عن قوله مذكرا لان
الكلام في جمع المذكر وانما ذكره لرفع وهم من يظن انه كاللقب او يذهل عن تقدم المذكر
او يظن ان نحو طلحة داخل ولذلك لم يجمعوا نحو عين هذا الجمع لفقدان الثلث ولم يجمع
نحو ثوب لفقدان العلمية والعقل ولم يجمع نحو اعوج اسما لفرس هذا الجمع لانه لا
يعقل وجمع نحو زيد وعمرو لوجود الشرايط الثلث قوله فان كان صفة
مذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر وانما لم يجمع نحو احمر هذا الجمع لانهم قد جمعوا
افعل التفضيل هذا الجمع فقصدوا الفرق بينهما في الجمع لمبانيه اليائين وكذلك لم
يجمعوا افعلان فعلى نحو سكران لان فعلان فعلانة مجموع هذا الجمع نحو زيدان
فقصدوا الى ان يفرقوا بينهما في الجمع قوله ولا مستويا فيه مع المونث مثل حرج
وصبور لانهم لما وافقوا بينهما في المفرد لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا احرجان ولا يجاب جرحى
ولا بتاء تانيث مثل علامة وكان مستغنى عن ذلك لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا او
علامة مونث وانما ذكر لقطع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر من جهة المعنى فقطع ذلك
الوهم قوله وتحذف نونه للاضافة على ما ذكرناه في نون التثنية قوله
وقد شذ نحو سنين وارضين واحرون واورون وقلزون وهو جمع قلة وقد تكلف في توجيه
الشذوذ في سنة وقلة لانه تعوض في نحو حرة واوزة بانه كالتعويض لما كانت العين
العين واللام حرفا مشددا فاشبه الحرف الواحد فصار كالحروف لانه وقيه تعسف

قوله والمونث بالحواجد الف وتا وشرطه ان يكون صفة وله مذكر ان
يكون مذكره جمع بالواو والنون وسببه اذا لم يكن مذكره جمع بالواو والنون كحمرا وسكرى
وسكران وجريح وصبور انه لو صح صحيحا بالالف والتاء لجعل للمونث على المذكر
تمريته ان لم يكن له مذكر فانه لا يكون كحايض لانه اذا كان مجردا كحايض كان اسما
لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار الحدوث كقولك حايضة
اذا قصدت الحدوث فان اردت ان يفرق بين البابين وان لم تكن صفة جمع بالالف
والتاء مطلقا من غير نظر الى شرط مما ذكرناه بخلاف الصفة فانها للمذكر والمونث على
حال سواء واما الاسماء فكل واحد منها بناء مستقل في المذكر والمونث فلم يكن بينهما ربط
فلذلك جمعت الاسماء المونثة كلها بالالف والتاء وجمع التكسير ما تغير
بناء واحده وهو يخالف جمع التصحيح بذلك كرجال وافراس وينقسم الجمع كله الى جمع
قلة وجمع كثرة فجمع القلة من المكسر افعل وافعال وافعلة وفعلة كافلس
واثواب واجربة وغلمة وجمع التصحيح كله جمع قلة وما عدا ذلك جمع كثرة
ويعني بالقلة انه يطلق على العشرة فما دونها ظاهر افيه فلذلك حسن ثلثة اثواب اكثر
من ثلثة ثياب وقد يستعمل كل واحد منهما في موضع اخيه على سبيل
الاستعارة كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء وكقولك ثلثة رجال وان لم يكن من
لفظه جمع القلة ٥ **قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل**
فقوله اسم الحدث يدخل فيه ما ليس جاريا على الفعل وقوله الجاري على الفعل يعني
الذي له فعل يصح ان يجري عليه بناء لما مثل لوله مثل ضرب نصرا قوله وهو من
الثلاثي سماعا يرتقي الى اثنين وثلثين بناء واما غير الثلاثي فبابي قياسا تقول من افعل
افعالا ومن انفعل انفعالا ومن افتعل افتعالا ومن استفعل استفعالا وكذلك سائرها
الا انك تقول من فعل تفعيلا ومن تفعل تفعلا ومن فاعل مفاعلة وتفعال ومن فعلل

وفعالا

وفعلا وتفعلل

فعله ذهب الاول وفعلا ايضا قال ويعمل عمل فعله ما ينبغي بمعنى انه لا
يدل فيه زمان الحال والاستقبال كاسم الفاعل يعمل مطلقا تقول اعجبني ضرب زيدا
امس كما تقول الان او غدا وانما اشترط الكسائي في اسم الفاعل القوي الشبه الفرعي ان
ضارب يضرب ليس كشبه ضارب يضرب ولم يحتج في المصدر الى ذلك لامرين احدهما ان
شبهه قوي لاداءه معنى الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمحل الفعل فلم يحتج في المصدر
الى زيادة تقوية والثاني ان المصدر لم يوضع للزمان اصلا فلو اشترط فيه ذلك لادى
الى ابطال اعمال الاقوى مع اعمال الاضعف قوله اذا لم يكن منعوتا يعني اذا لم
يكن منعوتا بفعله المذكور معه لفظا او تقديرا فان كان منعوتا بفعله فسيأتي تفصيله
قوله ولا يتقدم معموله يعني انك لا تقول اعجبني زيدا ضرب لانه مقدر بان
والفعل فكانه لا يتقدم معمول ما بعد ان لانها موصولة فلا يتقدم ما في حيز الموصول
عليه لانه جزء من الكلمة فكما لا يتقدم جزء الكلمة على اولها فكذلك لا يتقدم ما في حيز
الموصول عليه قوله ولا يضمر فيه كما يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه
لادى الى ما لا يستقيم لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمضموم الجمع
الاسم له وثني ولو جمع له وثني لطابق تثنيته وجمعه لنفسه وهو مستحق ذلك فاعتبار
مدلوله كان يودي الى جمعين او تثنيين في اسم وهو غير مستقيم او الى اسقاط تثنيه الاسم
وجمعه لمستحقهما هو لنفسه لا غرض له امن فاعله ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما اذ ليس له مدلول غاير مدلول فاعله لان الغرض فيه الدلالة
على الفاعل لا غير فاذا ثني لم يثن الا باعتبار فاعليته فوجب فيه الاضمار لذلك واما
الاضمار في المصدر لما تقدم قوله ولا يلزم ذكر الفاعل بل يجوز ان تقول اعجبني
ضرب زيدا ولا يذكر الفاعل وانما يلزم ذكر الفاعل لان التزامه كان يودي الى الاضمار
قبل عند ما يكون لغايب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب لانه لا يتبع فاعله احد

جزئي الجملة وتم بما يحتاج اليه كما يحتاج اليه في الفعل لانه احد جزئي الجملة فلا يلزم من
ذكره في الموضع الذي يحتل الكلام بتركه ووجوده في الموضع الذي لا يحتل بتركه
الكلام قال وتجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول فمثال الاول
اعجبني دق القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني دق الثوب القصار والاول اكثر وانما
جازت اضافته لانه اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول فكان نسبته الى الفاعل كنسبته
اليد والرجل فجاز ان تقول ضرب زيد كما تقول يد زيد وانما كانت اضافته الى الفاعل
اكثر لانه اخص من حيث كان محلا له والمفعول كالفضلة فلما كان اخص به كانت اضافته
اليه اكثر قوله واعماله باللام قليل لامرين احدهما انه في عمله مقدر
بان والفعل واذا دخل اللام تعذر تقديره بها لامتناع دخول اللام على الحرف فلذلك
قل اعماله باللام والثاني هو انهم اعملوه على قصد تمكن ذكر الفاعل معه مضافا فاذا
دخلت اللام تعذر ذكر الفاعل مضافا فان قيل فليذكر غير مضاف فالجواب
انه لا يمكن في كل فاعل الا ترى انه لو ذكر فاعله غير مضاف لادى الى تعذر ذكر الفاعل
المضمر فانه حينئذ لا يستقيم ذكره غير مضاف لما تقدم من ان المصدر لا يضمر فيه
فلذلك قل اعماله باللام فان كان مطلقا يعني منعوتا او قد تقدم معرفته فلا يخلو اما
ان يكون مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه او لا فان كان مما التزم فيه حذف
الفعل وصار المصدر بدلا عنه فالاكثر ان المصدر عامل لا من جهة كونه مصدرا ولكن
من جهة كونه بدلا من الفعل وهو كما قالوا في مثل قولهم زيدا في الدار ابوه فانه مرتفع بالظرف
لا من جهة كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او مستقر وذلك اذا قلت
سقيا زيدا فزيد منصوب بسقيا من حيث قام مقام سقي لا من حيث كونه مصدرا
فالوجه الذي عمل به المصدر في قولك اعجبني ضرب زيدا غير الوجه الذي عمله في قولك
سقيا قوله وان لم يكن بدلا من الفعل بل كان الفعل مذكورا او محذوفا غير

لا يرفع الفاعل للفعل لأنه مراد لفظا وليس المصدر بدلا عنه فيعمل عمله الأول بل لحكمه
حكم المذكور فعله لفظا لا عمل له باتفاق فكذلك اذا كان مرادا يجوز ذكره لأنه كالملفوظ
به كما في سائر العوامل التي تقدر والله أعلم

اسم الفاعل

من فعل لمن قام به معنى الحدوث فقوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا
الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به قوله بمعنى الحدوث يخرج عنه
الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت ولو قصد بها الحدوث ردت
الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له ولو
قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الان او غدا ولذلك قل في ضيق لما قصد به
الحدوث ضايق قال الله تعالى وضايق به صدرك قوله وصيغته
من الثلاثي المجرد على فاعل وبه سمي لكن الثلاثي جعلوا اصل الباب له ثم لما قصدوا
وضعه من غيره قصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه فجعلوه على صيغة
المضارع ووضعوا موضع المضارعة ميما مضمومة وكسروا ما قبل اللام فقال من دحرج
جرثم مخرج ومن استخرج مستخرج وكذلك سائرها قوله نحو ويعمل عمل
فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما وانما اشترط
معنى الحال او الاستقبال ليقوى شبهه بالفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الحال
والاستقبال فلفظه حينئذ مضارع فيكون حينئذ موازنا له في اللفظ وموافقا له في
المعنى فيقوى شبهه فاذا كان لما مضى كان بصيغة الفعل له فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة
لفظية لبناء الصيغتين وانما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه هو اصل وضعه لانه صفة
في المعنى فلابد من محكوم عليه والمحكوم عليه به قد يكون مسندا مثل زيد ضارب ابوه عمرا
وقد يكون ذا حال كقولك جاءني زيد ضاربا ابوه عمرا وانما اشترط عند قصد ان هذا الاعتماد

ضاربك امس زيد ضارب ابوه عمرا امس وقد يكون بمعنى الاستقبال كقولك زيد ضارب ابوه عمرا غدا

بخلفه الهمزة او ما لانهم قد يستعملون الصفة قائمة مقام الفعل في هذين الوضعين
والذي يدل على انه موضوع موضوع الفعل لا وضع الأسماء الصفات انه يستقل بفاعله
كلاما كقولك اقايم الزيدان ولولا انه بمثابة قولك اقوم الزيدان لم يستقل كلاما
اذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما لما ذكرناه متقدما وقد زعم الاخفش انه
يجوز قايم الزيدان على ان يكون اسم الفاعل عاملا من غير ما ذكرناه من الاعتماد وليس
بمستقيم لانه مخالف للقياس والاستعمال اما القياس فلان وقوع اسم الفاعل بمعنى
الفعل على خلاف القياس اذ الاصل ان يستعمل كل واحد منهما في معناه واما
الاستعمال فلان ذلك لا يسمع في كلام فصيح قوله واذا كان للماضي
وجب الاضافة بمعنى خلافا للكسائي لانه اذا لم يكن له عمل وقصد الى ذكر مفعوله اضيف
اليه كما في سائر الاسماء وكانت الاضافة معنوية لفوات شرط اللفظية فيفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة فتقول مررت بزيد ضاربك امس ولو قلت مررت
برجل ضاربك امس لم يجز لانه معرفة فالاخرى صفة للنكرة بخلاف مررت برجل
ضاربك الآن او غدا على ما تقدم من الاضافة وقد خالف الكسائي في ذلك فجعل اسم
الفاعل في الماضي في العمل مثله في الحال والاستقبال وليس بمستقيم لمخالفة القياس
الذي ذكرناه والاستعمال وقد تمسك بمثل قولهم زيد معطي عمر ودرهما امس وهو
جايز باتفاق فقال الاسم فاعل عمل في مفعول ثاني وهو للماضي فليكن المفعول الاول وغيره
مع كثرته كذلك وليس بالقوي لانه لو كان يعمل في لغتهم لوقع عاملا في المفعول
الاول وغيره مع كثرته ولم يقع عاملا في مثل ذلك قد دل على انه لا يعمل وما ذكره من
المفعول الثاني فانه عندنا منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل فتقديره اعطاه
درهما فاذا كان ذلك محتملا وهو ثابت في لغتهم اجماعا وما ذكره محتمل غير ثابت فالمصير
الى ما ذكره هو الوجه قوله فان دخلت اللام استوى الجميع يعني في مثل قولك

مررت بالضارب ابوه زيدا او غدا وهذا
[illegible] الجمع يعني اذا اضيف الى الماضي والاستقبال
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا [illegible] مررت بالضارب ابوه زيدا الآن
او غدا وانما عمل الماضي اذا دخلت عليه الالف واللام لما تقدم من انها
موصول واصلها ان توصل بجملة فعلية وانما سبك الفعل فاعلا لامر استحساني لفظي
فجري مجرى الفعل مطلقا وكان ذلك فيه فاعما مقام الشبه اذا كان حالا واذا امتنع
الكسائي في اعمال الماضي بمثل ذلك فالجواب انه على هذه الصفة المذكورة بخلاف
ما عري عن الالف واللام فلا يلزم من اعماله باللام وهو على الصفة التي ذكرناها تشبيها
بالفعل اعماله مجردا عنها قوله وما وضع للمبالغة كضراب وضروب ومضراب
وعليم وحذر مثله يعني مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره في العمل على حسب التفصيل المتقدم
فتقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا فتعمل عند دخول
اللام وانما عملت هذه الصيغ وان فات ما ذكرناه من الرتبة لان فيها من معنى المبالغة
ما يقوم مقام ذلك الشبه اللفظي وينوب مناب فلذلك عملت مع انها حلت عن اسم
الفاعل يعني الحال او الاستقبال ولذلك لم تعمل للماضي قوله والمثنى والمجموع
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل كقولك الزيدان ضاربا عمرا والزيدون ضاربو عمرا
الآن او غدا كما تقدم وحذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني في مثل قوله
الحافظوا عورة العشيرة لا يأتينهم من ورائهم وكف حذف النون مع العمل
والتعدية تخفيفا لانه لما نصب باسم الفاعل طالب الصلة خففت بحذف نون اسم الفاعل
تشبيها لنونه بنون الذين في مثل قوله
وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد
فاما اذا اخفض المعمول في مثل قوله الحافظوا عورة العشيرة فحذفها حينئذ للاضافة
لانها موجبة لحذف النون فلا وجه لتقدير الحذف تخفيفا والله اعلم ○ **اسم**

المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فقوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها وقوله لمن وقع عليه يخرج عنه جميع ذلك
وصيغته من الثلاثي على مفعول وبه سمي ايضا اكثرة الثلاثي في كلامهم فصار
كانه الاصل فكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فصار كانه الاصل
ولذلك تقول النحويون اصله مفعل ولكنهم كرهوا فيه ذلك لئلا يلتبس باسم المفعول من
الرباعي بالهمزة لانه حينئذ يكون لفظه كلفظه فغيروا الثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم
ليحصل الفرق بينهما وكان الثلاثي اولى بالتغيير بالزيادة لانه اخف لقلة حروفه ولانه
قد ثبت التغيير في احرف الذي هو اسم الفاعل من الثلاثي اذ كان الاصل في الفاعل ايضا
ان يكون على زنة المضارع واسم المفعول من غير الثلاثي جرى على صيغة مضارعه
ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم
الفاعل يعني ان تلك الاحكام التي جارية في اسم الفاعل جارية فيه فلا حاجة الى اعادتها
الا ان عمله كعمل فعله تقول زيد معطى غلامه درهما ولا تذكر الفاعل لان فعله يعطى
فلا تذكر معه فاعلا لانه صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله وذكر الفاعل الفاعل معها
مضاحلما وضعت له ○ **الصفة المشبهة** ما اشتق من فعل
لازم لمن قام به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل يدخل فيه غيرها من المشتقات
وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وقوله لمن قام به يخرج
عنه اسم الزمان والمكان وبقاؤهما ما اشتق من فعل لازم قوله على معنى الثبوت
يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به
ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما تقدم تقريره في اسم الفاعل ويعني
باللازم غير المتعدي لانه يلزمه فاعله ولا يتعداه الى المفعول فسمي لازما لذلك وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل

كما في اسم الفاعل والمفعول بل لانها مختلفي الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير
منها اولم يات شيء منها على قياس الالوان والحلي فانها اتت على افعل كاسود وابيض
وادعج واشهل وشبهه قوله وتعمل عمل وفعلها يعني مطلقا من غير شرط
في الزمان لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان واما الاعتماد فذلك ما خوذ من
اصل وضعها وعملها بعد الهمزة وما قد علم من باب المبتدا وانما كان مع اسم الفاعل على سبيل
التنبيه والايضاح والاعلام باتفاق عمله في مثل قائم الزيدان قوله وتنقسم
مسايلها الى آخره الصفة المذكورة لا تخلو اما ان تقع باللام او مجردة عنها وهذا تقسيم
صحيح ولا يصح ان تقسم باعتبار اعرابها في نفسها فان ذلك من احكام اعراب الصفات
وقد تقدم وانما الكلام هاهنا اعمالها في اعرابها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها
لا يخلو من ان يكون مضافا او باللام او مجردا عنهما وهذه قسمة حاصرة ايضا
فصارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة في اقسام المعمول والصفة مجردة
عن الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة لا يخلو من ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة
وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه بالرفع والنصب والخفض فهذه تسعة والصفة مجردة
وباقي مثلها والصفة باللام كقولك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه اثنان من
هذه المسايل ممتنعات باتفاق وهما الحسن وجهه والحسن وجه واما الحسن
وجهه فممتنع لانه لم يفد فيه حقة بالاضافة واضافته لفظية واما الحسن وجه
فامتنع لانه عكس صيغ اضافتهم اذ هو اضافة معرفة الى نكرة وذلك عكس ما ينبغي في الاضافة
فكره لذلك فاطرح ومسئلة منها مختلف فيها وهي مررت برجل حسن وجهه بالاضافة
واكثر الناس على اجازتها وقد توهم بعضهم انها مشتملة على اضافة الشيء الى نفسه ومنعها وهو
غير مستقيم لان اضافته لفظية وما ذكره انما هو في الاضافة المعنوية هذا بعد ان يسلم له

دلك وما نع فيه لانه ان اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة حسن الى وجه وهو
في المعنى للوجه فهو فاسد من وجوه احدها انه ليس للوجه بدليل ان وجه ضمير الممن هو له
وذلك شيء ويجمع فتقول مررت برجلين حسني وجههما ومررت برجال حسني وجوههم
والثاني لو كان كذلك لم تمتنع اضافته ولم يكن من باب اضافة الشيء الى نفسه من حيث انه عام
اضيف الى خاص كما في قولك خاتم حديد وكل الدراهم والثالث انه منقوض بجواز قولك
حسني الوجه باتفاق وهي اقوى المسايل وان اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة الوجه الى الضمير
فليس ذلك منه لان اضافة البعض الى الكل جايزة باتفاق والبواقي من مسايل ما كان فيه ضمير
واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران فهو حسن وما لا ضمير فيه فيجيء اما الاول فلانه
حصل فيه ما يحتاج اليه من غير زيادة ولا نقصان فكان احسن لخلوه على القياس واما الثاني
فنقص عنه لما فيه من زيادة ضمير وهو مستغن باحدهما ولم تمتنع لان زيادة الضمير لا تخل به واما
الثالث فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج اليه في الصفات وبقايه كالاجنبي عن موضوعه
فاذا قصدت الى معرفة الضمائر فاعلم ان الثاني لا يكون ضميره الا بارزا لانه ضمير مخفوض فلا
يكون مستترا واذا لم يكن الا بارزا كان مدركا بالضرورة واما اللبس في ضمير الصفة نفسها
فالطريق ان تنظر فان كانت رافعة ما بعدها وجب عروها عن الضمير لانه لا يكون مرفوعا
للمعمول واحد فان كانت غير رافعة لما بعدها وجاز ان يكون فيها ضمير يعود على موصوفها
فعلم بذلك وجود الضمير في الصفة وانتفاؤه وعليه بنى معرفة الاحسن والحسن والقبيح في
هذه المسايل ثم اعلم انك اذا رفعت بها ما بعدها وجاز ان يكون مفردا كالفعل رافعا ما
بعده فلا يثنى ولا يجمع ولا يلحقه تاء التانيث الا باعتبار مرفوعه كما في الفعل فتقول مررت
برجلين حسن وجوههما ومررت برجلين حسنة جاريتهما كما تقول حسنت جاريتهما واما
الجمع فتقول مررت برجال حسن علمائهم ولا تقل حسنين علمائهم لما قدمناه ولو قلت مررت
برجال حسان علمائهم بجمع الكثرة لكان جايزا وليس جمع حسان لاجل رجال لانك لو قلت مررت

برجل حسان علامه لجاز وانما جمع ليطابق مرفوعه وجاز فيه ذلك ولم يجز في السلامة لمخالفته للفعل وموافقة التثنية وجمع السلامة للفعل في صيغة التثنية والجمع فلذلك جرى في التكسير مالم يجر في التثنية والجمع السالم وقد تقدم ذلك في الصفة فاذا لم يرفع ما بعدها فلابد ان يكون فيها ضمير الموصوف فتوحد اذا كان الموصوف مفردا وتثنى وتجمع اذا كان الموصوف كذلك كما في سائر الصفات فتقول مررت برجل حسن الغلام سواء وذلك نصب الغلام وخفضه الا انك تحذف ما يوجبه حذفه للاضافه واعلم انك اذا رفعت انما ترفع بالفاعليه وهو الاصل في عملها اذ لا تقتضي الامر فوعا كفعلها واذا نصبت نصبت على التشبيه بالمفعول اذا كان نكره وعلى التمييز اذا كان نكره ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التمييز وليس بالجيد اذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب وهو معرفه ووجه تشبيهه بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل واسم الفاعل يضاف الى معموله المنصوب قصدوا التخفيف بالاضافه هاهنا فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافه اليه وجعلوا الصفه في اللفظ لغيره فلذلك اضمروا فيه لفظا ضمير من جرى عليه في كلتي الحالتين على ما تقدم ثم لما شبه بباب اسم الفاعل في النصب والاضافه جاز فيه الحسن الوجه وان الخير الضارب زيد لان التخفيف في الحسن الوجه بين بحذف الضمير من الوجه واستتاره بخلاف الضارب الرجل على الحسن الوجه في صحه الاضافه وان لم يفد تخفيفا وخص التشبيه بان يكون الثاني منه لانها في الحسن الوجه هي الصحيحه لخفض الوجه فلم يجز العاده لذلك وظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب الرجل خلافا للفراء وقد تقدم ذلك قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفه فيما ذكر يعني في الوجوه المذكوره فكلما ذكرناه في هذا الباب فهو جائز في اسم الفاعل اللازم والمفعول الذي ليس له تعد الى ثان كقولك زيد جاس وجهه ومضروب وجهه فيجوز فيه ما جاز في الصفه والسر فيه ان النصب والخفض اللذين تكثرت بهما مسايل الصفه انما جاز

لتشبيههما باسم الفاعل فاذا جاز تشبيه الصفه باسم الفاعل في ذلك فيه اسم الفاعل في ذلك اجدر وكذلك اسم المفعول واما ما بقي في اسم الفاعل اللازم مسايل يظهر بعد استعمالها كالصفه من نحو زيد قايم ابوه وشبهها من جهه ان الصفه اذا استعملت هذا الاستعمال صارت في المعنى للموصوف المتقدم على ما تقدم فيصير الموصوف كانه اكتسب ذلك المعنى من متعلقه وان كان في الحقيقه لمتعلقه كقولك زيد حسن ابوه لان الانسان يصح ان يتصف بالحسن لحسن ابيه ولا يصح ان يتصف بالقيام لقيام ابيه وظهر الفرق بينهما لذلك

اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزياده على غيره فقوله ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل والزمان والمكان وغيرها وقوله الموصوف خرج عنه اسم الزمان والمكان وقوله بزياده على غيره يفصله عما عداه اذ لا مشاركه معه في ذلك وهو افعل يعني لا يكون الا على هذه الصيغه الا ما جاء من نحو خير وشر قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد لم يبن بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره يعني انما يشترط ان يكون ثلاثيا مجردا عن الزياده ليمكن هذه البنيه الا ترى انك لو ذهبت تبني من دحرج واستخرج او ما اشبههما افعل مع المحافظه على حروفها لم يمكن فان زعم زاعم انه كان يمكن باسقاط الزوايد واللامات في غير الزوايد خرج اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل آخر بالكليه اذ لو قيل اخرج من استخرج لخرج المعنى الى كثير الخروج والمراد كثير الاستخراج فيخرج الى معنى آخر وانما اشترط ان يكون ليس بلون ولا عيب لان باب الالوان والعيوب جاءت فيها الصفات على افعل من غير اعتبار الزياده على غيره فلو بني منها افعل التفضيل لالتبس بافعل الذي ليس للتفضيل الا ترى انك اذا قلت زيد الاسود على تقدير بناء التفضيل منه لم يعلم انك اردت انه ذو سواد وانه زاد في السواد قوله وان قصد غيره توصل اليه الى آخره يعني انك اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني

التي تعذر بناء افعل من فعل يصح منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك
الذي تقصده ثم تاتي بمصادر تلك الافعال فتنصبها على التمييز لتحقق معنى التمييز فيها تقول
وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم الى اخرها اما كان قياسه للفاعل لامرين
احدهما انه في المعنى كالصفة وهي للفاعل والآخر انه في الاكثر لازم فلو جعل للمفعول
لبقي اكثر الافعال عرية عنه فلذلك كان قياسه للفاعل وقد استعملوه للمفعول على
غير قياس كقوله هذا اعذر اي معذور كثيرا والوم اي ملوم واشغل اي مشغول
واشهر اي مشهور قوله وتستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا
باللام لا يستعمل الا باحدها وانما التزم فيه ذلك لان الغرض الاتيان به للزيادة على غيره
فقصدوا الزيادة الى ذكر الغير ليوفي ما يقتضيه معناه وذلك لا يحصل اذا جرد عن هذه
الثلثة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف واذا
قلت بمن او بالاضافة كان واضحا واذا قلته باللام كقولك زيد الاشرف فانما تعرفه
تعريف العهد وهو لا يكون معهودا الا على الصفة المذكورة فاذا عرفته بالعهد فهو
المعهود الذي قد علم منهم المفضل هو عليهم ولا يجمع بين من واللام او الاضافة فلا يقال
زيد الافضل من من عمرو لانهم لم يأتوا من الا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه وقد
علم ان اللام تفيد ذلك فلم يكن للجمع بينهما معنى واضافة معنى التعريف باللام يجعله للمعهود
المفضل على من عهد تفضيله عليه ومعنى من يفضله على من ذكر بعدها دون ما سواه
فيصير المعنى عند الاجتماع تفضيله باعتبار المعهود وذلك متناقض واضافة من
تشعر باحتياجه ونقصانه واللام تشعر باستغنائه وكماله فلو جمع بينهما لكان كالجمع
بين النقيضين قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا
المعنى ان يكون من اضيف اليه داخلا في جملة المفضل ليحصل الشركة بين الجمع في المعنى لذكره

معهم وتمييزه بالتفضيل بلفظ افعل كقولك زيدا افضل الناس وقد زعم بعض الناس انه
من قبيل التناقض وذلك انك اذا قلت زيدا افضل الناس فانت مفضل زيدا على من
اضيف اليهم افضل وهو من جملتهم فانت مفضل زيدا على نفسه وهو محال والجواب
ان زيدا لم يكن في الناس لغرض التفضيل عليهم وانما ذكر لغرض الشركة معهم في
اصل الفضل والوجه الذي ذكر به غير الوجه الذي فضل عليهم به وصح ذلك لان لافعل
جهتين تثبت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله والذي يدل على ان
لافعل جهتين في استعمالهم له باعتبارهما قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فقولك قائما
هي الحال المفضل بها وقولك قاعدا هي المفضل عليها والعامل فيهما جميعا افضل فلو ذهبت
تجعل نسبة افضل اليهما واحدة لصار المذكور مفضلا ومفضلا عليه وهو محال فعلمت
ان نسبة افضل الى القيام نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفضل
فصح العامل بهاتين الجهتين وظهر انتفاء ما توهم من قولهم افضل الناس من تفضيل
الشيء على نفسه واذا تحقق وجوب اضافته الى ما هو بعضه امتنع يوسف افضل اخوته
لان اخوته مضاف الى ضميره فعلم انه ليس منهم بدليل انك اذا قلت جاءني اخو يوسف
لم يكن يوسف من جملتهم واذا لم يكن من جملتهم فقد اضفته الى ما ليس هو بعضه والثاني
ان تقصد زيادة مطلقة ويضاف لا للتفضيل على المضاف اليهم لكن لمجرد التخصيص والتوضيح
كما تضيف ما لا تفضيل فيه من جنس وشبهه فلا يشترط ان يكون المفضل بعضا لمن
اضيف اليه لانتفاء المعنى المقتضي لذلك على ما تقدم من فضل الزيادة على من اضيف اليه
حتى يشترط ان يكون واحدا منهم بل الغرض توضيحه وان اتفقت مشاركة فليست مقصودة
ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من
المطابقة والذي من مفرد مذكر لا غير وانما لزم الافراد اذا جاءت من لانه جار مجرى
التعجب لذلك لم يبن الا ما يبنى منه فعل التعجب فجرى مجراه في وجوب الافراد وانما جاز

في الأول وهو المضاف باعتبار الزيادة على من اضيف اليه لانه اشبه الذي من لذكر
المفضل عليه معه فجرى مجراه في الافراد وخالفه في محل الاضافة التي هي من خواص
الاسماء فجرى مجرى الاسماء واما المعرف باللام والثاني من المضاف مطابقا لاعنه
لان المعرف باللام بعد عن شبه ما اتى من لقطعه عنه وعن لفظ موضعه يقوم مقامه
ودخله اللام التي هي من خواص الاسماء فبعد عن شبه الفعل وعن شبه ما اشبهه
فجرى مجرى الاسماء في وجوب المطابقة لمن هو له قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا
كان لشيء وهو في المعنى مسبب مفضل باعتبار الاول عن نفسه باعتبار غير منفيا اعني
لا يعمل افعل التفضيل في مظهر الا بهذه الشروط المذكوره فلا تقول مررت برجل افضل منه
ابوه ويخفض افضل لكن ترفعه على ان يكون خبرا مقدما لابوه وترفع الاب بالابتداء
لا بافضل وانما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من حيث كان في اصله لا يثنى ولا تجمع
ولا يؤنث وشبه الصفة انما كان بذلك ضعف عن شبه الفعل هذا قول النحويين وخبر
منه ان يقال انما عمل ما تقدم عمل الفعل لانه فعل معناه واما هذا فليس له فعل معناه
في الزيادة فلم يعمل لذلك وانما عمل عند حصول هذه الشرايط لكونها فيها بمعنى حسن لان
المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد والمعذر الرفع على الابتدا
لقصوره عن غيره الا ترى انك لو قلت ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل فرفعت
احسن لفصلت بين احسن ومعموله الذي هو منه بالاجنبي الذي هو الكحل لان الكحل حينئذ
مبتدا فلا يجوز الفصل به بين العامل ومعموله ولو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور
قوله ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد يعني ان لك فيما بعد المرفوع
عبارة احصر من تلك والمعنى ما كان قوله وان قدمت ذكر العين قلت ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل يعني ان لك عبارة ثالثة وهي ان تقدم المفضل عليه في المعنى قبل الفعل
فتستغني عن ما بعد المرفوع وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت

لانها فرعها ولان الفصل فيها مقدرا ايضا على تقدير الرفع احسن وهذه المسئلة الثالثة
ما انشده سيبويه

مررت على وادي السباع ولا ارى ... كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه فانه ... واخوف الا ما ترى الله سار يا

لانه قدم المفضل عليه قبل الفعل فكان مثل قولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
فكذلك قولك لا ارى كوادي السباع اقل به الركب اتوه فاقل صفة المفعول ارى
وركب فاعل مرتفع باقل ارتفاع الكحل باحسن ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع والله اعلم بالصواب

الفعل

ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة فقوله ما دل على معنى يدخل
فيه الكلم الثلث وقوله في نفسه تخرج عنه الاسم فانه غير مقترن ويعني بالازمنة
الثلثة ما تقدم وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده في باب النعوت
وباب اسم الفاعل فهو وارد ها هنا على حد الفعل باعتبار عكسه وكل ما ورد على الاسم باعتبار
عكسه كالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار
طرده والجواب عنه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذلك كله في حد الاسم ومن
خواصه دخول قد والسين وسوف وقد تقدم معنى الخاصة وانما اختص قد بالفعل لما فيها
من تقريب الماضي من الحال وذلك معنى يختص بالفعل واختص بالسين وسوف لانهما موضوعات
لتقدير الاستقبال واختصاص الجوازم واضح لانه لا حرم في الاسماء واختصاص الحروف
نحو ما فعلت ويعني به الضمائر المرفوعة البارزة لان الاسماء لا بارز مرفوع فيها وانما لم
يبرز لانه كان يؤدي الى اجتماع الفي التثنية وواو الجمع الا ترى ان قولك ضاربان الالف
فيه الف التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء فلو اضمر فيها تثنية لاجتمعت الف التثنية
التي هي الاعراب والف التثنية التي هي ضمير وكذلك في واو الجمع واختصاص تا التانيث

الساكنه لان وضعها ساكنه لكونها فاعلين تاء الاسم وتاء الافعال في
قوله الماضي ما دل على زمان فعل زمانك فقوله ما دل على زمان عم افعاله
كلها وقوله قبل زمانك خرج عنه الحال والاستقبال وقوله مبني على الفتح مع غيبة
الضمير المرفوع المتحرك فانما بني على حركة لانه مشابه للمضارع من حيث قيامه
مقام الاسم في قولك زيد ضرب فضرب في موضع ضارب فلما اشبهه المعرب في على
حركة تنبيها بذلك الشبه وخص بالفتح لانه اخف الحركات فاذا اتصل به ضمير
مرفوع متحرك كقولك ضربت ضربنا وضربن سكن آخره كراهية اجتماع اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وقوله المرفوع احتراز من ضمير الساكن في المنصوب
كقولك ضربني زيد فانه لا يسكن وقوله المتحرك احتراز من ضمير المرفوع الساكن في مثل
الزيدان ضربا فانه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك فلذلك لم يسكن اخر الفعل واذا
اتصل بهذا الفعل ضمير جماعة مذكرين عقلاء كان بالواو وكان ما قبلها مضموما وانما
ضم لانهم قصدوا مجانسة حروف العلة لحركة ما قبله لما ثبت مراعاتها في قولك ضربني
وضربا فقصدوا ان يكون كاختيها قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد
حروف نأيت وقوله ما اشبه الاسم يدخل فيه الماضي لانهم يقولون زيد يضرب كما يقولون
زيد ضارب وقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي لانه لم يشبه الاسم بذلك
وانما هي خصايص المضارع قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يبين
للجهة التي بها اشبه الاسم الا ترى انك اذا قلت يضرب صلح للحال والاستقبال فاذا
ادخلت عليه السين او سوف قلت سيضرب فخصص بعد ان كان شايعا كما انك اذا قلت
رجل فانه صالح لذات زيد وعمرو فاذا قلت الرجل فادخلت اللام عليه خصصته بالمعهود
بعد ان كان شايعا فقد اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص ولهذا المعنى من
الشبه اعطي الاعراب دون الاعراب بعينه ليس لمعان يعتورن عليه كما في الاسم فيكون

اصلا وانما اعرابه لشبه لفظي على سبيل الاستحسان في الاصل بخلاف اعراب الاسماء
لا ترى ان صيغ الافعال تدل لذاتها على المعاني المعتوره عليه بخلاف الاسماء فان صيغها
واحدة مع اختلاف معانيها قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبين لمعاني
حروف المضارعة واعلام بانها لا تكون كذلك الا باعتبار معانيها لان صورتها بعدها
عاليا قد يكون في غير المضارع الا ترى انك اذا قلت اكرمت فان اوله همزة ولكنها
ليست للمتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب فلذلك لا يكون الفعل بها مضارعا
والنون له مع غيره ويدخل في ذلك الواحد المعظم لانه انما يتكلم عنه وعن غيره والتا
للمخاطب والمونث والمونثين غيبة وهذا اولى من قولهم انها للمخاطب والمونث
الغايب لانهم اذا ارادوا بالمونث مطلقا فهو باطل بقولهم النسا يضربن فان هذا مونث
جمع غير تا وان ارادوا بالمونث المفرد فهو باطل بقولهم المراتان تضربان فانه بالتا
وليس بمفرد فثبت ان قولنا والتا للمخاطب والمونثه والمونثين غيبة هو الوجه
وقوله للمخاطب يعني مطلقا على خلاف احواله قوله واليا للغايب غيرها
هذا ايضا اولى من قولهم اليا للغايب لانهم اذا ارادوا بالغايب الغايب مطلقا فهو منقوض
بالمونثه والمونثين واذا ارادوا بالغايب الغايب المفرد فهو منقوض بقولك الرجال
يضربون والنسا يضربن فانه بالياء وليست بمفرده فثبت ان قولك واليا للغايب
غيرهما اولى من ذلك قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح
فيما سواه ليتبين لحركة حرف المضارعة واصله لانها اخف الحركات ولان منها اليا فكره
الكسرة عليها واما ضم الرباعي حروف التناسب بالثلاثي الا ترى انك اذا قلت في مضارع
اضرب يضرب بالفتح وفي مضارع ضرب كذلك لتعلم مضارع الثلاثي هو ام الرباعي
وخص المضارع للرباعي بالضم اما لان الثلاثي هو الاصل والرباعي فرع فجعل الاصل
للاصل والفرع للفرع واما لان الرباعي اثقل فجعل الضم للاثقل لانه اثقل وترك الفتح

للالتباس لانه اخف ليلا يكثر الثقل لو اعطوا الكل الضم ولا يرد على ما ذكرناه الا
قولهم اهراق يهريق واسطاع يسطيع فان حرف المضارعة مضموم مع ان الفعل الماضي
من اربعة والجواب عنه انه في الحقيقة رباعي وان اهراق اراق واسطاع
هو اطاع فزيدت السين والهاء على غير قياس في الفعل على اصله الاتري ان هذه
الزيادة ليست من ابنية الفعل مع ان المعنى على الرباعي فلذلك لم يعتد بها ولا يعرب
من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث فالم يعرب اذا اتصل به نون
التاكيد لانه لو اعرب على ما قبل النون لالتبس من هو له ولو اعرب على النون لكان
اعرابا على ما اشبه التنوين وكان ذلك ملتبسا مع من اعرابه والم يعرب اذا اتصل به نون
جمع مؤنث لانه لو اعرب بالحركات لكان على خلاف قياسه ولو اعرب بالنون لادى
الى الجمع بين ضميرين او نونين مع مخالفة اخوانه فلذلك بني واعرابه رفع ونصب وجزم
ولا يدخله جر لامتناع عوامل الجر فيه فجعل الجزم عوضا منه قوله فالصحيح
المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب والمونث بالضمة والفتحة لفظا
والسكون مثل يضرب تبين لتفصيل انواع الافعال باعتبار الاعراب لان لفظه مختلف
في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فمنحى نحو شتيه في الاسماء وبين اللفظي والتقديري
في كل واحد منها لسهولة امره فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير مرفوع فرفعه بالضمة
ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون
هذا الضمير البارز المرفوع في مضارع الا للتثنية والجمع والمخاطب والمونث ذكر تنبيها لما
والمتصل به ذلك يعني به المتصل به بارز ضمير المرفوع على اختلاف انواعه بل يرتفع بالنون
وينتصب ويجزم بحذفها كقولك هما يضربان ويضربون وتضربين واما اعرب هذا النون
لانه وافق صورة التثنية والجمع في الاسماء الاترى ان قولك يضربان ويضربون مثل قولك
تضربان وتضربون مثل قولك ضاربان وضاربون واما تضربين فلشبهه بتضربان

وتضربون من حيث ان المضمر فيه بارز اجرى عليه فاشبه تضربان وتضربون فاجري
مجراه والمعتل بالواو والالف بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف لانه استثقلت فيه
الضمة على الواو والالف لفظا كما ذكر في باب قاض في الاسماء ولم تستثقل الفتحة
فجاءت لفظا وانما كان الحذف في الحرف لانه لما لم يثبت في كلامهم ان يجعلوا الجزم
في غير هذا المحل حذفوا ما هو آخر المرفوع في مثل قولك تضربان ومثل قولك يضرب
حذفوا الضمة فان لم يكن آخر هذا الآخر عليه ساكنا جعلوا جزمه حذفه والمعتل بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا على ما ذكرناه في باب عصا والحذف بالجزم على ما ذكرناه في
المعتل بالواو والالف وبرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا اقرب على المعلم
من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه يرد اعتراضات مشكلة ويحتاج الى الجواب
عنها مثل قولهم كاد زيد يقوم واوشك يجيء واشباههما واذا عرف تجرده وصح ورد عليه
اشكال قوله وينتصب الى قوله ولن الى آخرها ذكر النواصب جملة ثم اخذ في
تفصيلها فتكلم على التفصيل فان نصب متحتما بشرط ان لا يقع قبلها فعل علم ولا ظن
وينتصب جوازا اذا وقع قبلها ظن وهي مما عدا ذلك غير ناصبة بل مخففة من المثقلة
فمثال الاولى قوله تعالى يريدون ان يطفئوا نور الله ومثل الثاني ظننت ان يقوم
وان سيقوم ومثال الثالث علمت ان سيقوم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون
ان لا يرجع اليهم قولا لانه بعد معنى العلم وقال تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة وان لا تكون
وسيأتي تحقيق المخففة من الثقيلة وشرائطها في موضعها ولن نصب مطلقا ومعناها
نفي المستقبل مثل لا في المعنى الا انها آكد منها تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح واذن
نصب بشرطين احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا
ومعناها الجواب والجزاء تقول لمن قال انا آتيك اذن احسن اليك فتقع احسن جوابا
وجزاء له على اتيانه فان فقد من هذين شرط بطل النصب كقولك انا اذن احسن اليك

فقد انتفى هاهنا احد الشرطين وهو الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد اذا على ما قبلها
ومثال فقد ان الشرط الآخر قولك لمن يحدثك اذا ظنك كاذبا لا تصدقني فقد ان
احد الشرطين وهو الاستقبال لان ظنك بمعنى الحال فان كان قبلها واو او فا
الا ان الاعراب الاكثر لحظوظ الاعتماد على حرف العطف وبه جاء القرآن قال الله تعالى واذا
لا يلبثون واذا لا يؤتون الناس وقد جاء واذا لا يلبثوا في غير السبعة وجهه ان الفعل
مستقبل مع فاعله من غير نظر الى حرف العطف المعتمد وكي تنصب ومعناها السببية
اي تدل على ان ما قبلها سببا لما بعدها وقد اختلف هل هي ناصبة بنفسها او باضمار
ان والصحيح انها ناصبة بحصول الاتفاق عليها ناصبة في مثل اسلمت كي ادخل الجنة
وحتى تنصب الفعل باضمار ان لانها بمعنى الناصبة حرف جر فاذا وقع الفعل بعدها
وجب تقدير اسم يصح دخولها عليه ولا يصح ذلك الا بان او ما اوكي ولا يصح ما لانها
لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مقدرة ولا يسوغ ان يكون كي لانه لم يثبت تقديرها
ويثبت تقدير ان ولانه يتعذر تقدير ما في مثل اسر حتى تغيب الشمس لفساد
المعنى فتعينت ان ومن شرط النصب ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله
يعني انها تنصب بشرط ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله ولا يلزم ان يكون
مترقبا عند الاخبار بالسير لدخول مترقب فتبين ان المعتبر كونه مترقبا بالنظر الى ما
قبله ويكون بمعنى كي غالبا كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة وبمعنى الى كقولك امشي
حتى تغيب الشمس فان قدر شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداء
ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقا او حكاية كمثال التحقيق قولك سرت
حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول مخبر عن الدخول الواقع ومثال الحكاية قولك
وقد سرت ودخلت فيما مضى سرت حتى ادخل البلد امس اذا قصدت الاخبار عن تلك الحال
الواقعة لغرض الحكاية لها واما اذا انتفى شرط الاستقبال مع بقاء الترقب بان يكون ما قبلها

سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فان الامرين شابعان كانهم لما استعملوها
في ابتداء صار ما بعدها مستقبلا في الاخبار به واراد وا ان يؤكدوا اتصالها
بها بمعنى السببية لما فقد الاتصال اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى لا يرجونه
فالفعل هاهنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسئلة وكذلك قولهم
شربت الابل حتى يجيء البعير بجر بطنه قوله ومن ثم امتنع كان سيري حتى ادخلها
بالرفع لانك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقبال وانقطعت الجملة
عما قبلها والكلام في الناقصة فتبقى بغير خبر فيفسد معناها وكذلك امتنع اسرت
حتى ادخلها بالرفع لانك اذا جعلته فعل حال وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
كما يقع المسبب شاكا في وقوع المسبب لانك استفهمت عنه فاما اذا قلت
كان سيري حتى ادخلها واعتقدت الناقصة جاز لوجهان النصب والرفع لانتفاء مانع الرفع
لانه انما يستفهم عن السابر ولم يشك في السير فحصل السبب محققا فجاز الرفع لذلك
بخلاف اسرت حتى تدخلها قوله ولام كي في مثل اسلمت لادخل الجنة ومعناها
معنى كي فلذلك شبهت بلام كي ونصب الفعل بعدها بتقدير ان على ما تقدم
قوله ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
ولام الجحود لام زائدة للتوكيد ولا تدخل الا بعد نفي داخل على كان على ما ذكر ولفظها
كلفظ لام كي ويفرق بينهما بان تلك للتعليل وهذه ليست للتعليل وبان هذه لو اسقطت
لم يختل المعنى المراد وتلك لو اسقطت اختل وبان هذه بعد نفي دخل على كان وهذه ليست
كذلك قوله والفا بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها الامر
والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض الفا تنصب الفعل باضمار ان لانها لو
نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على ان الناصب غيرها
ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم من ان فاذا قلت ائتني فاحسن اليك والمعنى فليكن

مثل الرواية ناجسان مني فهو في تاويل المصدر ليعطفه على المصدر المقدر قبله ولا يقدر
الفعل مصدرا الا بان او ما او كي تعذر كي لتعذر وقوعها بعد الفاء وتعذرت ما لانها
لا تعمل ظاهرة فكيف تعمل مقدرة فتعينت ان لانه يستقيم قول من زعم انه منصوب
بالفاء لما ذكرناه فان زعم زاعم ان ذلك شرط في النصب لم يعمل في مثل يقوم زيد
فاحسن اليه لفوات الشرط بمستقيم لانها ان كانت العاطفة لم يستقم فانها لا تكون
عاطفة ناصبة الا على تاويلنا وان كانت فاء السببية فهي مع جملة منقطعة عما
قبلها فلا فرق بين ان تكون جملة استئنافية او خبرية ولما ثبت ان السببية
تدخل على الاسماء ايضا كقوله تعالى فانتم فيه سواء وشبهه ونواصب الافعال لا دخول
لها على الاسماء لانتفاء معناها فثبت ان الفاء لا عمل لها وان العامل ان مقدرة قوله
والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك حكم الواو في ان النصب بعدها
بتقدير ان لحكم الفاء وزعم بعضهم انها الناصبة بنفسها والكلام معهم على نحو ما
ذكرناه في الفاء وان لم يكن في الواو السببية وقع في الاوجه الستة تقول اكرمني
واكرمك اي ليجتمع الاكرامان ومنه قوله

فقلت ادعي وادعو ان اندى الصوت ان ينادي داعيان

ولا تاكل السمك وتشرب اللبن وماتانا وتحدثنا وهل تاتينا وتحدثنا وليت لي مالا
وانفق منه والا تاتيني وتحدثني قوله او بشرط معنى الى ان قال سيبويه
بمعنى الا والامر في ذلك قريب فان قلنا بمعنى الى فالكلام في النصب بتقدير ان بعدها
على نحو الكلام في حتى واللام وان قلنا بمعنى الا فالا تقتضي الاسم فوجب تاويل الفعل
بمصدر ثم تكلم في ذلك على ما تقدم قوله والعاطفة اذا كان المعطوف
عليه اسما ليصح تقدير ان بعدها لانها التي ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم فوجب عند
الحاجة الى التقدير وثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج فتنصب

لان التقدير وان تخرج ليصح العطف على الاسم المتقدم بما يجانسه في الاسمية
وله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة وجمع لانه في اللام اما جواز
اظهارها مع لام كي فلغرض الفصل بينها وبين لام الجحود من اول الامر واما مع
العاطفة فلغرض الفصل بينها وبين عاطفة صريح الفعل من اول الامر واما وجوب
الاظهار مع لا في اللام فلانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي فلو لم يظهر وان
ها هنا لوليت لام الجر لا في النفي وانما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لان حرف النفي ٨٠
له صدر الكلام وانما جوزوا دخول لا هذه على جملة مثله لان مثلها في قولك جاءني
الذي لا يخرج فلو حذف مثل ولها حرف الجر كان لحذف حرف الجر عن الموصول
وما يلابسه النفي في الصلة وذلك ممتنع واما بقية المواضع الذي ينتصب فيها الفعل
بتقدير ان فلا يجوز اظهارها في شيء منها كحتى واو والفاء لو قلت اسلمت حتى ان
ادخل الجنة والكرمني فان اكرمك وشبهه لم تجز وانما التزموا حذفها في المواضع المذكورة
لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها مع كون الحرف اختصر فصارت
هذه الحروف التي تنصب الفعل بعدها باضمار ان على ثلثة اقسام قسم يجوز اظهارها
وقسم يجب وقسم يمتنع فذكر الجايز والواجب فعلم ان ما عداهما هو الممتنع قوله
وخزم بلم ولما الى آخرهما لخزم مطلقا ووضعها القلب معنى المضارع ماضيا ونفيه
نقول لم يقم زيد ومعناه ما قام في الماضي ولما مثلها في ذلك وتختص بالاستغراق
الى حين وقتها اي حين الكلام بلما تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم فلا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى حين الكلام بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم كان معناه استمرار
ذلك الى وقت الكلام بها وتختص ايضا بجواز حذف الفعل بعدها تقول خرجت ولما اي ولما اخرج
ولا تقول خرجت ولم كانهم جعلوا زيادة ما عليها تنوب مناب المحذوف ولام الامر
اللام المطلوب بها الفعل كقوله تعالى لينفق ذو سعة ولا تكون الا جازمة وتختص بالنفس

للمخاطب الفاعل لان المخاطب الفاعل حقه بصيغة الامر على ما سياتي وقد جاءت داخلة
على المخاطب الفاعل قليلا ومنه قراءة شاذة في قوله فبذلك فلتفرحوا وخذفها مع بقاء
لفظ المضارع مجزوما بتقدير لام شاذ كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا

وهي مكسورة ابدا فاذا دخل عليها الفاء او الواو فتجوز فيها الوجهان كقوله تعالى
وليوفوا ثم ليقضوا اقرئ بها جميعا فالكسر على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف كما
اسكنوا ما كتف فقالوا كتف ولا التي للنفي هي المطلوب بها ترك الفعل كقوله تعالى
ولا تسرفوا ولا تكون الا جازمة بخلاف التي لمجرد النفي فان تلك لا عمل لها في الفعل
كقوله تعالى ومالكم لا تؤمنون بالله وتعرفها بانها التي لا يطلب فيها وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني كقولك ان تكرمني اكرمك ويسمى الاول شرطا والثاني جزاء فان كان الفعلان مضارعين فليس فيهما الا الجزم كقولك ان تكرمني اكرمك وان كان الاول دون الثاني فكذلك وان كان الثاني دون الاول فيجوز فيه الجزم والرفع والجزم اكثر وقد جعل فيه الرفع شاذا اكرفعه اذا كان الاول مضارعا هذا اذا كان مجردا عن الفاء فاما اذا جاء الفعل بكن للشرط فيه عمل ثم الجزاء باعتبار الفاء على ثلثة اقسام قسم تجب دخولها وقسم يمتنع وقسم يجوز فيه الامران اما ما يمتنع دخولها فيه فان يكون الجزاء ماضيا لفظا او معنى وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك كانهم لما راوا الجواب يلزم تاثير الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال استغنوا فيه عن المرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى والشرط مؤثر فيه الاستقبال فهو كالماضي سواء انما قال بغير فد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط فيه تاثير كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فلو لم يخرجه

ادخل فيما لا يجوز فيه الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب دخول الفاء

لانه لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير في معنى الاستقبال فيه لان الغرض به
الماضي المحقق فلما وجب دخول الفاء في الامر والنهي وغيرهما مما لا يستقيم ان يكون
للشرط فيه افاد في معنى الاستقبال فكذلك هذا والتزموا فيه قد لفظا او تقديرا
وقد جا قوله تعالى ان كان قميصه قد من دبر فصدقت وان كان قميصه قد من دبر
فكذبت يعني قد لفظا والفا لازمة لما ذكرناه وانما ثبتت قد او قدرت
لتكون تنبيها على تعذر تاثير فيه بعدها لانها لتحقق ان الشرط وقع والمشروط
مترتب ولا يستقيم تحقق انه وقع مع ترقبه قوله وان كان مضارعا
شبيها او منفيا بلا الى اخره قال وانما جاز الوجهان بصحة تقدير تاثير الشرط
فيهما وصحة نفي تاثيره وذلك ان المنفي بلا ان اجريتها مجرى ان في اصل وضعها تعذر
تاثير حرف الشرط كما تعذر مع ان والسين وسوف اذا اجتمع على الفعل حرفا
استقبال فتعين بهذا التقدير دخول الفاء وان قدرته هذا مثلها في ايذان الا تقوم
لمجرد النفي صح ان يكون لحرف الشرط تاثير في الفعل فيمتنع دخول الفاء كانهم لما
قصدوا الى نفي النقل الواقع بعد ان المصدرية جردوا لا عن معنى الاستقبال
واستعملوها النافي خاصة وكانتا ولي من لن وما وان امالن فلما فيها من التاكيد
فكان لخبرها الا تاكيد فيه اقربوا اما ما فلكونها مشتركة او لكونها موافقة
للفظ ان او لكونها بمعنى ما واما المضارع المثبت فان جعلته خبرا لمبتدا محذوف
جعلت تاثير حرف الشرط فيه فتعين دخول الفاء وليس بالكثير لما يلزم من الاضمار
من غير حاجة ومنه قراءة حمزة ان نصل احدا منكم فقد كروهو قليل وان قدرته بنفسه
هو الجواب ان تحقق تاثير حرف الشرط فيه الاستقبال فتعين حذف الفا فلذلك
جاز الامران في الموضعين قوله والا فالفا يعني وان لم يكن من القسم

الأداة والثاني فتعين الفاء لتعذر تاثير حرف الشرط من غير القسمين الأولين
الواجب والجائز كالامر والنهي والجملة الاسمية والفعلية الماضية والمحققة
بغير حرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن اكرمك وان اكرمتني فسوف اكرمك قد
الداخل عليه حرف الحال وكذلك ليس عسى وان كانتا فعلين لتعذر تاثير حرف الشرط
اما ليس فلكونها للنفي الحال واما قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فلاستعمالها لمجرد الزمان كقوله تعالى
والليل اذا يغشى واما قوله واذا تتلى عليهم اياتنا ما كان حجتهم فيجوز ان يكون كذلك
ويجوز ان يكون لتقدير قسم محذوف كانه قيل والله كقوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون ولولا ذلك لوجب دخول الفاء لامتناع ان اكرمتني سأكرمك ونحوه فلولا
تقدير القسم لم تجز قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله
تعالى اذا هم يقنطون قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصدت السببية اي تجزم بان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا قصد معناها وهو
ان يكون الاول سببا للثاني فان لم يقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها ورفع
اما على الاستيناف كقولهم لا تذهب به تغلب عليه واما على الصفة كقوله
تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني واما على الحال كقوله تعالى ذرهم يخوضوا
يلعبوا وانما صح تقدير ان لما علم من ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب وان الطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجوده من سبب عنه واذا كان ذلك مفهوما
من الاوامر وغيرها السبب اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب لما كانت
تلك الدالة عليها ولذلك لم يقع الجزم في النفي لانه جزم مخصص والاخبار لا يلزم ان يكون
لتحصيل مسبب عنها بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة وجب عند اهل
التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي فلا يجوز لا تكفر

تدخل النار وهذا فاسد وكذلك لا تزل مني تأكل خلافا للكسائي فانه اجاز
ذلك اعتمادا منه على ايضاح المعنى في مثله والاول الصواب مثال الامر قوله صيغه
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وهذا احد ما يسميه
النحويون والاصوليون صيغة امر ولا يعنون بصيغة الامر ما يدل على الطلب
مطلقا وانما اراد وا نوعا من صيغه وخصوه بهذا اللقب لغلبته فيه وهو كل
ما يطلب به الفعل من الفاعل بحذف حرف المضارعة فيخرج ليفعل زيد كذا
لانه ليس للفاعل على المخاطب ويخرج لتفعل كذا لانه ليس حرف المضارعة وان كان
قولهم لتفعل كذا قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله
وحكم آخره حكم المجزوم يعني انك تعامله معاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما عند البصريين
لزوال مقتضي الاعراب فيه وهو حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصوره
لموافقته معنى ما فيه لام الامر ومن ثم توهم الكوفيون انه معرب ولذلك وجب
ان يقول اضرب بالاسكان وارم واغز واخش بحذف حرف العلة واضربا واضربي
بحذف النون قوله وان كان بعده ساكن يعني انك اذا حذفت حرف
المضارعة فلا يخلو اما ان يكون بعده ما في المضارعة ساكن وليس برباعي او لا فان كان
الاول زدت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن مضمومة ان كان بعد الساكن
ضمة رفعا للبس على تقدير الفتح وطلبا للخفة بالاتباع على تقدير الكسر لانهم لو قالوا
اقتل لالتبس بالمضارع ولو قالوا اقتل لكان مستقبلا وبكسر فيما سواه لانهم لو ضموا
في مثل اضرب لالتبس بالماضي الرباعي لما لم يسم فاعله ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع
ما لم يسم فاعله ولو فتحوا في اضرب لالتبس بالامر من الرباعي ولو فتحوا في اعلم لالتبس
الرباعي والكسر فلو كان رباعيا بالهمزة وهو الذي قصد بقوله ورباعي في قولك تعلم وترسل
جاء بالهمزة المحذوفة من المضارع لزوال المقتضي لحذفها الا ترى ان اصل قولك تعلم وترسل

نو علم ونو رسل كما تقول في دحرج بدحرج لان حروف المضارعة هي حروف
الماضي بعد حرف المضارعة وانما حذفوها من المضارع لان منه اعلم وارسل واصله
اأعلم واأرسل فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة فحذفوا الثانية تخفيفا ثم حذفوا
حروف المضارعة كلها مجرى واحدا لانه باب واحد فلما حذفوا حرف المضارعة لبنا
صيغة الامر ازال المرء حذف هذه الهمزة فوجب الاتيان بها اجراء للكلمة على اصلها
مع انهم لو لم يردوها لاقتضى ان يردوا غيرها مثلها لانهم لو كسروا التنس بالثلاثي
الا ترى انهم لو قالوا من اضرب يضرب اضرب بكسر الهمزة لم يعلم امن ضرب هو ام من
الضرب الذي يدل على انهم انما اتوا بهذه الهمزة لزوال المقتضي لحذفها مجيئهم بها
في صيغة الامر من يزيد ويعد ويرى فان لم يكن حرف المضارعة ساكنا لانه لو كان
الاتيان بها لغرض النطق بالساكن لم يكن للاتيان بها في ذلك معنى فان لم يكن بعده ساكن
نطق به على ما هو عليه لاستغنائهم عن الهمزة بتحركه على اي وجه كان من صحيح
او معتل كقولك في يدحرج دحرج وكقولك من يتعلم تعلم وكقولك من تقي يقي ويرى
قه وقه وره والرموا ها السكت في مثل ذلك اذا وقفوا لما يلزمهم لو لم يأتوا بها من
الابتداء بساكن والموقوف على متحرك والله اعلم ٥

فعل ما لم يسم فاعله

هو ما يحذف فاعله او آخره ٥ كل فعل
حذف فاعله فهو فعل ما لم يسم فاعله وقد تقدم ما يقام مقام الفاعل وهو الذي يسمى
مفعولا ما لم يسم فاعله والغرض هاهنا ذكر ما يلزمه من التغيير عند بنائه للمفعول
فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره كقولك ضرب وقتل ودحرج واما ضم اوله
لينبهوا على انه من مثيل هذه الصيغة اذ لو اقصروا على الكسر لم يفد في مثل علم ولو اقصروا
على الضم لالتبس في باب اعلم بالمضارع لو قالوا اعلم فتبين فايدة الضم والكسر معا ٥
قوله وتضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء حروف اللين يعني ان نحو انطلق

واقتدر واستخرج اذا بني لما لم يسم فاعله ضم ما بعد الساكن مع الهمزة فيقال انطلق واقتدر
واستخرج لانهم لو اقصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل تحذف في الدرج لالتبس
حينئذ بصيغة الامر مثل قولك لاستخراج قصدوا ما بعد الساكن ليرتفع هذا الالتباس
وكذلك ضموا ما بعد التاء في مثل يعلم وتجاهل لانهم لو اقصروا على ضم التاء فقالوا
تعلم لالتبس يعلم بصيغة مضارع علمت والتبس تجاهل بصيغة مضارع جاهلت
قوله ومعتل العين الى آخره يعني ان ما اعتل من الثلاثي الماضي نحو قال وباع
فيه ثلث لغات قيل وبيع افصحها قيل وبيع بالاشمام وهو صحيح وقول وبوع بالواو
وهو قليل فاما البا فلان اصله بيع فكرهوا الكسر على الياء بعد الضم فاسكنوها
فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضم ما قبلها فكان الاولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف
لانه اقل تغييرا ولانه اخف ثم حملوا قيل عليه لانهما من باب واحد وكان قلب
الواو ياء في من قلب الياء الى الواو وقد علم بذلك ضعف لغة قول وبوع لانهم حملوا
الاخف على الاثقل واما الاشمام فللابذان بان اصل الضم في اوايل هذه الافعال
قوله ومعتل العين في قال وباع وغيره من جميع الباب تنقلب منه العين
الفا لانها تحركت وما قبلها مفتوح او في حكم المفتوح فوجب قلبها الفا وكذلك معتل اللام نحو يرمي ويغزو
واما معتل الفاء فيكون فيه واو كانت ياء فيما سمي فاعله او واوا كانت محذوفة فيما
سمي فاعله وثابتة نقول في بياس بواس وفي يوجل ويعد يوعد وفي تقي توقى
والله اعلم بالصواب ٥

المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب غير المتعدي بخلافه كتعدلان
المعاني انقسمت قسمين قسم لا تعلق له بغير من قام به وقسم يتعلق لنفسه فما تعلق
لنفسه فهو المتعدي كضرب وقتل فانه لا يعقل ضرب الا يتعلق ويستلزم المتعلق
فهذا الضرب هو المتعدي فاذا ذكر ذلك المتعلق سمي مفعولا به وما يعقل من غير

تعلق كقام وقعد واحمر واصفر فهو الذي يسمى غير متعد ثم المتعدي قد يتعلق
بواحد ويسمى متعديا الى واحد كضرب وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى مفعولين
كاعطى وعلم الا ترى ان اعطى يتعلق باعتبار عقليته الى امرين احدهما المعطى والآخر
الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما لم يعقل الاعطاء وكذلك
علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب اليه لان ذلك من
مفعول النسب وقد يتعلق بثلثة كاعلم وارى الا ترى ان اعلم متعد بالهمزة على
المتعدي الى اثنين وزيادة هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له زيادة
مفعول هو في المعنى مصير لقيام ذلك الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا فمعناه
صيرته زيدا عالما وقد علم ان العلم يتعدى الى مفعولين فقد صار باعتبار الهمزة
يتعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فصار تعلقه
بثلثة وكذلك ارى من راى بمعنى علم وهذان الفعلان متعديان الى ثلثة من غير اشكال
وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت اخلت وازعمت فحكمها عند العاملين
بها حكم اعلم وارى واما نبأ وأنبأ وخبر واخبر وحدث فقد ذكرها النحويون
في باب المتعدي الى ثلثة وهي في التحقيق متعدية الى واحد وانما لما استلزم منتهى
الاعلام اجريت مجراه لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن والتحقيق ان انبأ
يتعلق بمنبأ لا بنبأ لان الفعل نفس النبأ ولا يتعلق بنفسه الا ترى انك اذا قلت انبأته
نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا وكان منصوبا على المصدر فاذا اردت خصوصية
ذلك النبأ والخبر فقلت زيدا قائما وعمرا منطلقا لم يخرج عن كونه مصدرا كما اذا قلت
القرفصاء كان مصدرا مثله فعدت فعودا بخلاف اعلم فان المفعول الثاني والثالث
ليسا نفس الاعلام ولا العلم بل متعلق العلم فان قيل فيقتضي ذلك ان يحكى ما حل محل
المصدر كما حكي ما وقع بعد القول في قولك زيد قائم ولما لم يحك دل على انه ليس من قبيل

ما وقع موقع المصدر فالجواب انه انما حكي ما وقع بعد القول من حيث انه
يطلق ويراد به نفس اللفظ فصار حاصله راجعا الى معنى الحكاية اذ المراد بلفظ
هذا اللفظ فلو عدل عن ذلك لكان كذبا الا ترى انه اذا استعمل معنى القول النفسي
جرى على هذا النحو فتقول القول زيد منطلقا فنصبتهما فكذلك ما وقع من المفعول الثاني
والثالث بعد انبأ وخبر لان الانباء والاخبار لا يراد بهما الا المعنى فقد اريد
الحكاية وسماها النحويون مفعولا ثانيا وثالثا على طريق المسامحة لما ذكرناه وهذه
المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول اعطيت يعني ان شئت ذكرته منفردا
وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فتقول اعلمت وما تذكر ما بعده كما تقول اعطيت
ولا تذكر ما بعده وتقول اعلمت عمرا منطلقا ولا تذكر ما قبله كما تقول اعطيت ثوبا ولا
تذكر من اعطيته واما المفعول الثاني فكمفعولي ظننت يعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من
ذكر الآخر واذا تركتهما معا ساغ لانهما في المعنى مفعولا علمت وانما وجب عند ذكر احدهما
ذكر الآخر لانهما في المعنى كالمبتدا والخبر فكما انه لا بد عند ذكر المبتدا من الخبر ومن الخبر
عند ذكر المبتدا فكذلك هذا بخلاف مفعولي اعطيت لانهما لا ترتبط بينهما فلم يلزم من
ذكر احدهما ذكر الآخر وكان الاول منهما كالمفعول الاول في علمت والثاني منهما كالثاني
والثالث في علمت والله اعلم بالصواب

افعال القلوب

ظننت وحسبت الى آخرها تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه لان النسبة قد
تكون عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت علمت ونحوه واذا
قصدت انها عن ظن قلت ظننت ونحوه فتبين بعلمت ان النسبة عن يقين في عرض
المتكلم وتبين بظننت ان النسبة عن ظن فتنصب الجزئين لانهما متعلقان لهما كانصب
اعطيت ونحوه المفعولين وقد اختصت هذه بخصايص منها انه اذا ذكر احد المفعولين
فلا بد من ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت لانهما في المعنى على ما كانا عليه من مبتدا وخبر

اليه فلو اقتصر على احدهما لاحتمل المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعوليها ليس منسوبا
ومنسوبا اليه فلذلك جاز ذكر احدهما وترك الآخر ومنها انه يجوز تقديمها الالغاء اذا
توسطت او تاخرت لانك اذا الغيت استقل الخبر ان كلاما فكان ذكرهما كذلك
للظرف في المعنى فاذا قلت زيدا ظننت قايم فكانك قلت زيد قايم في ظني بخلاف
باب اعطيت لان مفعوليها لا يستقلان كلاما لتعدد المنسوب بينهما وقال اذا توسطت
او تاخرت تنبيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقدير وامما اذا توسطت او
تاخرت ضعفت واجيز فيها الوجه الآخر وقد نقل جواز الالغاء مع تقدمها وهو
ضعيف ولا يستدل بقولهم علمت ان زيدا لقايم فان هذا من باب التعليق لا من باب الالغاء
ومنها انها تعلق ومعنى التعليق ان يمتنع اعمالها العارض لزوما بخلاف الالغاء فان معناه
ان يجوز ترك اعمالها واعمالها لعارض وهو التوسط والتاخر فاذا وقع بعدها الاستفهام
كقولهم علمت ازيد عندك ام عمرو وعلقت اي امتنع اعمالها لان ما قبل الاستفهام لا يعمل
فيما بعده وان كان في المعنى مرادا ومعناه علمت احدهما بعينه عندك منهما لان المعنى
علمت جواب ذلك وجواب ذلك انما يكون بالمعين وكذلك علمت ما زيد بقايم
لان ما قبل النفي لا يعمل فيما بعده وان كان المعنى علمت زيدا ليس بقايم وكذلك اذا قلت علمت
لزيد منطلق لان ما قبل لام الابتداء لا يعمل فيما بعدها وان كان المعنى علمت زيدا منطلقا
ولا يرد على ذلك علمت ان زيدا قايم بالكسر لانه امتنع اعمالها بحملها المفتوحة بكون مفعولا
في موضع نصب فلا تعدل الى التعليق مع امكان الاعمال والتقدير كما لا تعلق علمت زيد
منطلق لامكان الاعمال مع التقدير وقد اختلف في تقدير علمت ان زيدا منطلق والاكثر
على انها باسمها وخبرها سدت مسد المفعولين لان المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه
وذلك حاصل وقال بعضهم بل المفعول الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان زيدا منطلق
فالتقدير علمت انطلاقه حاصلا ولكنها حذف للعلم به ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها

ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمني منطلقا اي علمت نفسي وعلمك فتاكذا اي
علمت نفسك ومنه لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف غيرها من
الافعال فانه اذا كان ذلك عدلوا في المفعول عن المضمر الى لفظ نفس مضاف الى ذلك
المضمر كقولك ضربت نفسي وضربت نفسك وانما ابدلوا المفعول بلفظ النفس من
غير افعال القلوب لما تقرر في المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما
يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما
ولم تقو حركة المضمر دافعة لهذا الالباس مع قيام هذا الغالب فعدلوا للمفعول
بلفظ النفس ايذانا بالعدول عن ذلك الغالب بخلاف باب علمت وظننت فانه ليس
الغالب فيها التغاير بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان ذلك
الغالب الذي غير الاصل لاجله مقتضيا لخرقها على اصلها واستعمال المضمرات في
محالها من غير تغيير وقد جاء فقدت وعدمت مجراه مجرى علمت كقوله

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ... وهو خلاف القياس المقدر وان كان جاريا على
القياس الاصلي قوله وبعضها معنى آخر الى آخره قد تقرر ان تعدي الافعال
ما كان باعتبار معانيها فعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار معانيها
فعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار معناها فيقتضي منسوبا ومنسوبا
اليه فاذا استعمل بعضها على معنى آخر لا يقتضي الا مفعولا واحدا وجب ان يكون ما تعدى
الى واحد فظننت اذا استعملت انهمت لا يقتضي الا مفعولا واحدا فوجب ان يخرج عما
خرج فيه الى ما يتعدى الى واحد وعلمت الشيء معنى عرفته في نفسه وكذلك ابنته معنى
ابصرته وحذق الصنعة معنى اصبتها كذلك والله اعلم بالصواب ٥

الافعال الناقصة

ما وضعها لتقدير الفاعل على صفة لانها كلها اشتركت في ان وضعها على ان تسند الى الفاعل باعتبار صفة له فلذلك لم يكن بد من الخبر والاحوال

مقتضى وضعها ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ولم يزل وما كان
نحو من الفعل مما لا يستغني عن الخبر يعني مما وضع لتقدير الفاعل على صفة قوله
وقد جاءت حاجتك يعني وقد استعمل ما جاء في هذا المعنى لان المعنى اثبات حصول الفاعل
على معنى ما ذكر منصوبا فان جعلت ما فاعلة وجب ان يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب
كما لو كان محتاجا الى عراره فطلب منك له كل ضربه فقال ما جاءت حاجتك يعني لم تحصل هذه
على التقدير المحتاج اليه وان جعلت ما استفهاما مبتدا كان في جاءت ضمير يعود عليها وصح ما
بتسنه للاخبار عند الحاجة كقوله من كانت امك فيكون المعنى اية حاجة من شيء حصل
باعتبار حاجتك وقعدت كانها حرته الضمير في قعدت ضمير الشفرة لانهم يقولون
ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قوله تدخل على الجملة
الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها تقرير لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة في انها تحصل
للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل من اثبات او نفي او صيرورة او باعتبار زمان
مخصوص على ما سياتي فيرتفع الاول ويسمى اسمها وينتصب الثاني ويسمى خبرها ثم شرع يبين
معانيها باعتبار استعمالها فيما يوجد له وفي غيره ان كان لها فعال كان تكون ناقصة فقدم
ما الباب له ثم بين معناها وهو ثبوت خبرها للفاعل ماضيا ثم المضي بعد ذلك على ضربين
احدهما ان تقصد الدوام كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا والثاني ان تقصد الانقطاع
كقول الفقير كان لي مال وتكون بمعنى صار وتكون منها ضمير الشان وهذه التي منها ضمير
الشان هي الناقصة في التحقيق الا انه يشترط ان تكون مرفوعها ضمير الحديث
فلا تكون خبرها الا جملة ولا يكون فيه ضمير عائد على المبتدا فلما انفردت بهذه الصفات
جعلت قسما برأسه تقريبا على المبتدي وتكون تامة بنسبك عن مرفوعها وهذه ليست
من هذا الباب لان مدلولها معنى ينسب الى فاعلها من غير تقييد كانه قال ثبت او وجد
كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وسميت تامة لاستغنائها عن الخبر كما سميت افعال

هذا الباب ناقصة لاحتياجها الى الخبر وتكون زايدة وهي التي يكون وجودها وعدمها
لا تخل بالمعنى الاصلي في الجملة كقولهم لم يوجد كان مثلهم وشبههم وقد قيل ان قوله
تعالى لمن كان له قلب بتوجه على الخسة وصار بمعنى الانتقال اي انتقل
الفاعل الى تلك الصفة وقد يكون انتقالا باعتبار الحقايق كقولك صار الطين خزفا
وقد يكون باعتبار العوارض كقولك صار زيد غنيا وقد يكون باعتبار المكان العوارض
كقولك صار زيد عمرا الى عمرو واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بادقاتها
يعني انها تدخل لتقييد الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة التي هي الصباح
والضحى والمسا وقد تكون تامة بمعنى دخل في الصباح والضحى والمسا فلا تحتاج الى
منصوب كقولك امسينا واصبحنا اي حصلنا في هذه الاوقات وبمعنى صار وقد تقدم
قوله فظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتهما كما تقدم في اصبح وامسى واضحى وظل باعتبار
النهار وبات باعتبار الليل فاذا قلت ظل زيد سايرا اي ثبت له ذلك في جميع نهاره
وبات زيد سايرا اي ثبت له ذلك في جميع ليله ومعنى صار وقد تقدم وما زال وما فتى
وما انفك وما برح لاستمرار خبرها للفاعل مذ قبله يعني ان معناها ان هذا الخبر
حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في المعتاد لانه لا يفهم من قول
القايل انه كان زيد في اول وجوده حسبه يلزمها النفي فيقال ما زال زيد اميرا
وكذلك باقيها ان معناها كما نفي فلو استعملت من غير النفي لانتقض المعنى فلما دخل النفي على
النفي صار المعنى الاثبات وكان النفي على النفي مقصودا في افادته الاثبات وانه ما انفك
لانه اذا انتفى لم يكف استمر وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد معنى المنفي فانه
لا يلزمه الاستمرار وقد خطي ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
اذ لا يقال كان زيد الا عالما فهذه احذر واجيب بانه لم يحسن الا بقوله على الخسف فيكون
المعنى انها مستمرة على الخسف وهو اسوء الاحوال فيكون معناه انها في كل حال على الخسف

الا في حال كونها مناخة فيكون مثل قولك لا يزال زيد شجاعا الا ما شيا فعلى هذا لا يكون
الا ناخة بمعنى ابراك البعير من قولهم ناخ عند قصد اناخته وعلى الخسف يتعلق بمحذوف
لانه الخبر ويكون نصب مناخة على انه حال لا خبر والاستثناء مفرغ كما تقول ما جئت الا راكبا
ويضعف من جهة ان عامله ظرف متأخر عنه فيكون مثل قولك لزيد قائما في الدار
وهو ضعيف وعلى الرد يكون على الخسف متعلقا بمناخة اما على معنى اناختها على الخسف
عوض من اناختها على الارض كقوله تحية بينهم ضرب وجيع
واما على معنى الالزام والاهانة والاذلال كما تقول الخشبة كذا اي لزمته اياه
قوله وما دام توقيت لامر مثله بثبوت خبرها لفاعله فاذا قلت اكرم ما دمت قائما فمعناه ذكر توقيت الاكرام بثبوت الخبر لهذا الفاعل ومن ثم احتاج الى كلام
لانه ظرف والظرف فضلة فلا بد من كلام من جملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا
كغيره من الفضلات قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقبل مطلقا فاذا قلت
ليس زيد عالما فمعناه حصول هذه الصفة منفية عن هذا الفاعل ثم اختلف هل ينفي
وضعها في الحال خاصة وللاطلاق فاكثرهم على انها للنفي الحال ثم شرع يذكر احكام هذه
الاخبار باعتبار التقديم والتاخير فقال ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها ولا اشكال
في ذلك اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل واما تقديم الاخبار
عليها انفسها فمحل في ذلك على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى ما يعني باعتبار
الترتيب المتقدم لانها افعال صريحة ولا مانع فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات
وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما فقد تكون نافية في مثل ما برح فيكون المانع ما يلزم من
تقديم ما في خبر النفي عليه وقد تكون مصدرية وهي ما دام خاصة فمنع لما يلزم من تقديم
ما في حيز الصلة على الموصول وخالف ابن كيسان في غير ما دام مما اوله ما فلا تكون الا نافية
ورأى انه لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صلة كانه بمعنى ثبت فلا في محقق

يلزم تقديم ما في حيزه عليه واما ما دام فلم يخالف فيه لتحقق المصدرية وقسم مختلف
فيه وهو ليس ومن راعى النفي نبه جواز التقديم ومن راعى انها مع الفعل بمعنى الثبوت
الاول المانع في مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول العامل
جاز تقديم العامل ايضا والله اعلم ٥

أفعال المقاربة

ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه هذه الافعال في التحقيق من احوال
كان وذلك انها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاء او حصول او اخذ فيه
فتدخل على المبتدا والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة وانما
يتوقف لها لالتزامهم في خبرها ان يكون فعلا مضارعا الغرض المدجا قوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا على الاصل بالاولى يعني الموضوع للرجاء
عسى وهو غير متصرف لتضمنه معنى الانشاء فاشبه الحرف من حيث ان معاني الانشاء اصلها
ان تكون بالحروف فاستعملها على ضربين احدهما ان تقول عسى زيد ان يخرج فتذكرها
مرفوعا ومنصوبا ويشترط في منصوبها ان يكون مع الفعل اذ وانما التزموا فيها ان مع
الفعل تقريرا لمعناها في الترجي لانه لا يكون الا في المستقبل فقصدوا ان يعبروا عنه بما
يطابقه والثاني ان تقول عسى ان يخرج زيد فتجعل ما كان منصوبا في موضع رفع ويستغنى
عن المنصوب كما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا لقائم عن الخبر من حيث اشتمل على المقصود
من منسوب ومنسوب اليه ومن قال في علمت ان الخبر محذوف فلا بعد ان يقول مثله هاهنا
واما اذا تقدم الفاعل مضمرا فقد تقدم ما فيه الخلاف من المصرات قوله
وقد تجيء اي ان تشبيهها بكاد لمشابهتها في باب المقاربة كما شبهت كاد بها في جواز
ادخال ان والثاني كاد يعني الثاني من الثلثة الاول وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل
الحصول يقول كاد الشمس يغرب تريد انه دنو غروبها قد حصل والتزم في خبرها ان يكون
فعلا جاريا تقريرا لما يقتضيه معناها من مقاربة الحصول قوله واذا دخل

النفي على كاد فهي كالافعال على الاصح اختلف الناس في كاد اذا دخل عليها النفي فقال قوم يكون
معناها الاثبات ماضيا كان او مستقبلا وقال قوم يكون معناه في الماضي الاثبات وفي المستقبل
كالافعال وقال قوم هو كالافعال وهو الصحيح والذي يدل عليه علمنا بان كل فعل يدخل
عليه حرف نفي فمعناه على حسب ما وضع فاذا دخل عليه النفي كان نفيا لذلك المعنى عز من
نسب اليه وهو معلوم من لغتهم فوجب ان يدرج كاد في هذا الامر العام المعلوم من
لغتهم وشبهه من قال انها للاثبات تاتي في الماضي فقوله فذبحوها وما كادوا يفعلون
وقد ذبحوا واما في المستقبل فحطيئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين
البيت ولولا انهم توهموا ان المعنى الاثبات فيؤدي الى ان يكون المعنى يسيس الهوى
يبرح اي يزول وللزم بعد طول لم يكن لتحطيتهم اياه معنى وليس ما احتجوا به بشيء اما
قوله تعالى وما كادوا يفعلون فعلى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يقرره
ما سبق من نعتهم في قولهم ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ان البقر تشابه
علينا ويضاد النعت ذات من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي
مقاربتهم الفعل قبله فانه قد يلتجئ من ذلك دابه الى الفعل ولولا ما دل على الذبح من
قوله فذبحوها وشبهه لم يفهم من نفي الفعل الا نفي المقاربة ثم لا شك ان العرف في مثل
ذلك جرى على نحو ذلك المعنى فاذا قلت لم يكد زيد يسافر فمعناه ما قرب بعد ان لم يقارب
ذلك وهذا المعنى غرهم حتى توهموا انه للاثبات واما قول ذي الرمة لم يكد يسيس الهوى
فلا ينبغي ان يحمل على الغلط الا ترى الى قوله تعالى اذا هو كظلمات في بحر لجي الى قوله من
فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولو حمل هذا على معنى انه
يراها لفسد المعنى ويكون مثل قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج
الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد فوجب حمله على المقاربة اي اذا اخرج يده لم
يقارب رؤيتها وهذا ابلغ من نفي نفس الرؤية لانه اذا انتفت المقاربة للرؤية كانت

الرؤية ابعد واما قوله ذي الرمة فلا ينبغي ان نخطئه بل يحمل على هذا المعنى فيكون قصده
انه اذا غير الهجر المحبين لم يقارب حتى التغيير لانه اذا انتفى مقاربة التغيير كان التغيير
ابعد ومن خطأه فمذهبه مذهب من استدل بقوله وما كادوا يفعلون في انها للاثبات
واما من فرق بين الماضي والمستقبل فلما راه من كونه في قوله تعالى وما كادوا يفعلون
وبعده في قوله لم يكد يراها وقد ورد عليهم ان قوله تعالى لم يكد يراها معنى كاد لم يكن
ان يكون للاثبات وفيه فساد المعنى المتقدم ولا يلزمهم ذلك لانه في سياق الشرط
وما في سياقه معناه للاستقبال وان كان قبله بلفظ المضي فطلما اتى اراد ذلك عليهم فتبين
انه داخل فيما قصدوه من المستقبل قوله والثالث جعل واخذ وطفق
يعني بالثالث ما هو لدنو الخبر على سبيل الحصول الا ترى انك اذا قلت جعل زيد يقول فمعناه
اخذ في القول وقوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال ويستعملها على المذهبين في عسى
اثبات المنصوب وحذفه فتقول اوشك زيد يجيء والله اعلم بالصواب

فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب مثل قولك تعجبت وعجبت
ليس من افعال التعجب لانها ليست للانشاء وانما فعل التعجب الذي يوصل له ما وضع لانشاء
التعجب وهي صيغتا ما افعله وافعل به كقوله ما احسنه واحسن به وهي غير متصرفة
يعني انه لا يلزم منه مضارع ولا امر ولا نهي وانما لم تتصرف لما تضمنت معنى الانشاء فاشبهت
الحروف فامتنعت من التصرف لذلك كعشى قوله ولا يبتنيان الى آخره وقد تقدم
شروط ذلك بعللها فلا معنى لاعادتها كانهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب اجروه فيما جرى
نيه افعل التفضيل لاتفاقهما في المبالغة قوله وينوصل في الممنع بمثل ما يتوصل به
الى التفضيل فقالوا ما اشد استخراجه واشد باستخراجه كما قالوا زيد اشد استخراجا
لذلك مما اشبهه قوله ولا فيهما الى آخره فلا يقال زيدا ما احسن ولا زيدا احسن
ولا بزيد احسن وقد اجاز المازني الفصل بالظرف ومنه قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق

وانما لم ينصرف فيهما لما تضمنته من معنى الانشاء الذي له صدر الكلام وانما الفصل
فمن راعاه رأى انه كالامثال التي تتغير فاجراها على طريقة واحدة واما الاعراب فصيغ
ما افعله ما ابتدأ نكره عند سيبويه وكان اصله شيء حسن زيدا كما تقول امر افعله عن الخروج
بمعنى ما أفعله الا امر وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبرها
ومذهب الاخفش ان اصلها ان يكون موصولة والجملة بعدها صلة لها وخبره محذوف
وكان اصله اي شيء حسن زيدا وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل لانها الآن على اي
المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في نعم فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا
به معنى الانشاء فكذلك هذا ومذهب سيبويه اظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل
من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر ومذهب غيره فانه يلزم
منه النقل من انشاء الى انشاء وهو بعيد ومذهب الاخفش اوجه من حيث ان استعمال ما
موصولة ثابت واستعمال ما بمعنى شيء لم يثبت وهذا بعيد موجود في الوجه الآخر لان
استعمال ما الاستفهامية كثير ولكنه يضعف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب
كما تقدم واما احسن زيد فاصله احسن زيد عند سيبويه فيه شذوذان احدهما
استعمال الامر بمعنى الماضي والآخر زيادة الباء في الفاعل ولا ضمير عنده في افعل لان زيدا عنده
هو الفاعل وذهب الاخفش وغيره الى ان افعل في الاصل امر لكل احد بان يجعل زيدا كريما
او حسنا او ما اشبهه ففي افعل ضمير الفاعل لا بد منه الا انه حري مستتر للواحد
والاثنين والجماعة لانه جرى مجرى المثل فاعتبر لذلك والباء على هذا الوجه الثاني اما زائدة
مثلها ولا تقولوا بايديكم وكان الاصل في اكرم بزيد اكرم زيدا ثم زيدت الباء فقيل اكرم بزيد
وقيل للتعدية وكان اكرم من قولهم كرم زيد اي صار ذا كرم فنقلت همزة الصيرورة مثلها
في اغد البعير اذا صار ذا غدة ثم جيء بالباء لتصير معديا فيصير ما كان فاعلا مفعولا
بها وتحمل الفعل ضمير الفاعل لذلك والله اعلم بالصواب

أفعال المدح والذم

ما وضع لانشاء مدح او ذم اعلم ان المدح والذم
والذي يتوجب لهما ما وضع لانشاء مدح او ذم ليس مثل قولك مدحته ولا ذممته ولا شرف
ولا كرم ولا حمد ولا لوم من هذا الباب لانها للاخبار لا للانشاء فمنها نعم وبئس
وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الى آخره وانما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الابهام
اولا يقع في النفس منه موقع ليس لها وقع مفسرا اولا وليس التعريف في فاعله بتعريف
واحد معهود وانما هو لتعريف المعهود في الذهن وذلك منهم ومن ثم توهم كثير من
النحاة انه للعموم وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العموم بالواحد ولا يثنى ولا يجمع ولما فسر
هذا بالواحد وثنى وجمع دل على انه ليس للعموم والمضاف الى المعرف باللام كذلك لانهم لما جوزوه
لمدح معهود في الذهن فاضمروه لذلك ثم فسروه اما باسم جنس لما قصد اضمار واحده
واما ما جاء بمعنى شيء وهو راجع الى ذلك كقوله تعالى فنعما هي وكقوله بئس ما اشتروا به
انفسهم جوز ان يكون الفاعل مضمونا والمخصوص اما محذوف في مثل قوله وليس ما شروا
به انفسهم على معنى ذلك واما مذكور مثل قوله بئس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا وجوز
ان تكون ما فيه بمعنى الذي ويكون المخصوص بالذم فيه على الوجهين وجاز ان يقع فاعلة لما فيها
من الابهام كالمعرف باللام واما المخصوص بالمدح والذم ففي اعرابه وجهان احدهما ان يكون
مبتدأ وما قبله خبره وكان الاصل زيد نعم الرجل فاستغني عن العايد على المبتدأ لما ذكرناه
كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء في معنى يسبقه شيء وهذا اخير من قول
من قال انما استغني عن العايد لما في الفاعل من معنى العموم لما تقدم من ان جعله للعموم
غلط اذ لم يقصد المتكلم مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله
للعموم غلط ثم عبر بالتقدير والتاخير ليحصل الابهام والتفسير المتقدم ذكرهما والوجه
الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره فقيل هو زيد ثم حذف
المبتدأ فصار الكلام بمعنى انشاء مدح عام لزيد فجرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة

والذم الا ان الاصل فيه كلام واحد والوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى
مجرى كلام واحد قوله وشرطه مطابقة الفاعل يعني شرط المخصوص
ان يكون مطابقا للفاعل في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه فتقول نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند لانه في المعنى تفسير له
فيجب مطابقته وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بايانا اورد ناه اعتراضا
لانه قد يتوهم ان الذين نفسه هو المخصوص بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله مثل القوم
لان الذين كذبوا ليس مثل القوم وقد يتاول على وجهين احدهما ان يكون المضاف محذوفا
كان اصله بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
والثاني ان يكون الذين صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا كانه قيل بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بدل انه قد تقوم قرينة تبين بها معنى المخصوص
بالمدح والذم فيحذف اللفظ الدال عليه اختصارا كقوله تعالى نعم العبد انه اواب لانه
قد علم من سياق الآية ان تفسيره ايوب فكانه قيل نعم العبد ايوب او نعم العبد هو
وكذلك قوله تعالى فنعم الماهدون لانه قد علم من سياق الآية ان المعنى فنعم الماهدون
قوله وساء مثل بئس يعني انها تستعمل استعمالها ومعناها وان كانت تقع في
الاخبار كقولك ساءني ذلك وهو نقيض سرني وقد حمل قوله تعالى ساء مثلا القوم على انها
بمعنى بئس وقدر مضاف محذوف لتطابق المخصوص بالذم فقيل التقدير ساء مثلا مثل القوم
كاحد الوجهين في بئس مثل القوم ومنها حبذا يعني ومن الافعال التي لانشاء المدح حبذا
ولذلك عاملوه معاملة نعم في كونهم جعلوا فاعله مبهما ثم فسروا المخصوص على نحو ما فعلوا
في مثل قولهم نعم الرجل زيد وذا هنا وان كانت من الفاظ الاشارة لم ترد بها مشار اليه
بعينه وانما اريد بها مشارا اليه في الذهن كما قيل في الرجل في نعم الرجل زيد ولا يتغير عن هذا
اللفظ وان كان الممدوح مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا كانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم

في انه لا يختلف باختلاف الممدوح لما لم يكن اسما ظاهرا فجعل اللفظ هو الذي يزيد من المطابقة
مزيد واعراب المخصوص بالمدح في حبذا كاعراب المخصوص في نعم قوله
ويجوز ان يقال قبل المخصوص وبعده تمييز رجال على وفق مخصوصه كقولك حبذا رجلا
زيد وحبذا راكبا زيد وحبذا زيدا راكبا وانما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموه في نعم اذا
كان الفاعل مضمرا لامرين احدهما ان الفاعل هاهنا له لفظ يخصه والفاعل في نعم مستتر لا
لفظ له فجعلوا الغير الملفوظ به غير الملفوظ به مزية في البيان والثاني لو لم يميزوا في نعم
لالتبس الفاعل المخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك عند قولك نعم الرجل السلطان
فلو ذهبت تحذف لم يدر هل السلطان فاعل او المخصوص بالمدح محذوف او الفاعل مضمر
والسلطان المخصوص بالمدح بخلاف حبذا فان لفظة ذا يرشد الى انه الفاعل فاما معنى
الحال فواضح والله اعلم بالصواب

الحرف ما دل على معنى

في غيره وقد تقدم ان وضع الكلمات لافادة معناها الافرادي على ضربين احدهما ان توضع
دالة على معناها بنفسها من غير ان تتوقف دلالتها على معنى يتعلق بها وذلك للاسم والفعل
فان تعرض لاحدهما الافتقار منه فهو فعل والا فهو اسم والثاني ما تتوقف دلالتها على معناها على
متعلق لها باعتبار الوضع وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى قولهم ما دل على معنى في غيره
وهو متعلقه قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يريد ومن اجل ان
دلالته باعتبار الوضع تتوقف على متعلقه لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق وذلك اما اسم او فعل
بالاصالة مثل قولك ان زيدا قائم والفعل مثل قولك قد قام زيد فلا يستقل حرف الا باسم او
فعل واذا لم يستقل حرف الا باسم او فعل لم يكن على انفراده جزءا من اجزاء الكلام ليلا يؤدي
الى استعماله على خلاف وضعه لان وضعه دالا على معناه الافرادي مشروط بذكر
متعلقه فلو استعمل مجردا عنه لكان خروجا عن وضعه ثم شرع في تقاسيم الحروف
فمنها حرف الجر وهي ما وضع للاقتران بفعل او معناه الى ما يليه يعني بفعل او شبهه او

معناه نحو ما عرفت من زيد وانا ما مررت بزيد ومررت بزيد حسن واما معناه فنحو قوله
زيد في الدار لا كما هو وهذا في الدار ايوك والعامل فيهما ما في الدار من معنى الاستقرار وما
في هذا من معنى الاشارة عمل ذلك الجار نحو عمله في الظرف والحال ثم شرع يعدد ما قاله
الاول لا تكون الاحرفا والخمسة التي يليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا
فان قلت فقد عد قوم على اسما وفعلا وحرفا فلم يعد ذلك فالجواب انه انما
قصد الى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الاصلي والا عد الام حرفا
وفعلا في قولك لزيد مال وذلك من لانه امر من مان يمين
وكانت الى تعد حرفا واسما في قولك الى زيد بمعنى نعم زيد ولكنهم اعتبروا اللفظ والمعنى
الاصلي معا فلم يعدوا اللام لخروجها عن معناها الاصلي ولان لفظها في الاصل يخالف
للفظها في الحرف وكذلك من وكذلك الى زيد الا ترى ان الى التي هي النعمة اصل الفها ياء والتي
هي حرف لا اصل لالفها وكذلك الف على التي للتعلية اصلها عن واو والتي في الاسم والحرف
لا اصل لالفها فان قيل فلزمك ان لا تعد حاشى وعدا وخلا لان الفها اذا كانت فعلا
منقلبة واذا كانت حرفا غير منقلبة وقد جعلت ذلك مانعا في على فليكن مثله في حاشى وعدا
وخلا فالجواب انا لم نعد حاشى في مثل قولك حاشيته ولا عدا في مثل قولك عدوته
ولا خلا في مثل قولك خلوته فان انقلابها مانع من عدها لاختلاف حروفها وانما عددنا حاشى
وخلا وعدا الواقعة في الاستثناء ولما لم تصرف تصرف الافعال اشبهت الحروف فلم نجعل الفها
اصلا واذا كان الاسم اذا اشبه الحرف لم يكن لالفه اصل فالفعل احرى فالام من للابتداء والسين
الى آخره فالابتداء يعرف بما يصلح له انتهاء كقولك سرت من البصرة الى الكوفة لانه يصلح ان
تقول الى بغداد وفي بعض المواضع مستبعدا فيها الانتهاء لعدم القصد اليه وتوفر
الغرض للمبتدا منه كقولهم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاما التبيين فكقوله عز وجل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وتعرفها بان تجعل مكانها الذي هو بين والتبعيض كقولك اخذت من

تدراهم وتعرفها بانك لو حذفتها بعض لاستقام المعنى زايدة في غير الواجب
كقولك ما جاءني من احد وتعرفها بانك لو حذفتها لبقي اصل المعنى على حاله لقولك ما جاءني احد
وقد خالف الكوفيون والاخفش فقالوا تجوز زيادتها في الواجب واستدلوا بمثل قوله يغفر لكم
من ذنوبكم وبقولهم ما كان من مطر وليس بواضح اما قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فيجوز ان
يكون المراد يغفر لكم بعض ذنوبكم فان زعموا انه يدفعه قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا قلنا لا
نعد ان بعض الذنوب لقوم وجميعها القوم ولو سلمنا ان قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا
عام في جميع هذه الامة فليس قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطابا لهذه الامة وانما هو خطاب لقوم
نوح عليه السلام ولا يلزم من غفرانه لهذه الامة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب
واما قوله ما كان من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد كان شيء من مطر اما للتبعيض واما للتبيين
ولا يثبت مثل هذا الاصل مع هذه الاحتمالات قوله والى للانتهاء الى آخره اختلف
في معنى الى فقيل ظاهره ان لا يدخل ما بعدها فيما قبلها الا مجازا وقيل ظاهره في الدخول ولا يخرج
الا مجازا وقيل مشترك بينهما وقيل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان من جنسه
دخل المذهب الاول ووجوب غسل المرافق واللعنتين على القول بالوجوب على المذهب ليس ماخوذا
من الآية وانما هو ماخوذ من بيانه صلى الله عليه وسلم وحتى كذلك يعني انتهاء لانها
ظاهرة في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى راسها ومت البارحة حتى الصباح
والمعنى اكل الراس وتم الصباح وتختص بالظاهرة فلا يقال اكلت السمكة حتى ذنبها كما يقال اليه خلافا للمبرد
والذي يدل على قناعة انها مستعملة كثيرا كاستعمال الى ولو كان ذلك جايزا الوقع ولو وقع لنقل
مع توفر المسعرين والناقلين وحكمه ترك استعماله كراهة التقاء الساكنين مع الاستغناء عنها
لانهم لو قالوا واجتناه خالفوا باب الالفات التي لا اصل لها في انها اذا اتصلت بالمضمر قلبت ياء كعلى
الى لدى قولهم عليك واليك ولديك لو قلبوها ياء خالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير
الكلمة وحجة المبرد انه حرف كالى فدخلت على المضمر مثلها والجواب ما قدمناه قوله

وفي الظرفية كقولك طلس في الدار وفي المجلس وإن لم تقدر الظرف بها ومعنى على يشهد له قوله تعالى
ولأصلبنكم في جذوع النخل وقد قيل إنها على بابها وإنما قصد إبداغه في الاستقرار فاستعار حرف
الظرفية قوله والباء للالصاق كقولك مررت بزيد أي ألصق مروري بالمكان
الذي يلابسه وللاستعانة كقولك كتبت بالقلم وللمصاحبة كقولك اشتري الفرس بسرجه ولجاء
وللمقارنة كقولك لقيته بهذا ولتعديته كقولك خرجت بزيد وللظرفية كقولك ظننت به
وجلست بالمسجد وزايدة في الاستفهام وفي النفي قياسا كقولك زيد بقايم وما زيد بقايم وفي غيره
سماعا كقولهم في حسبك زيد والقي بيده قوله واللام للاختصاص كقولك جاني اخ له
وغلام له وللتعليل كقولك جيتك للسمن واللبن ولاكرامك الزاير قوله وبمعنى عن مع القول
يعني في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولم يريدوا انهم
خاطبوا الذين امنوا بذلك اذ كان يحسن ان يقال لو كان خيرا ما سبقونا اليه وانما المعنى وقال الذين كفروا
عن الذين امنوا وزايدة في قوله تعالى ردف لكم بمعنى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله
الله يبقى على الايام وذو حيد بمعنى والله الا انها مخصوصة بما فيه من معنى التعجب لا يقول الله لقد
فارس زيد ولا لبيقومن ولكن لله لابوحن الاجل ونحو ذلك قوله ورب للتقليل لها صدر
الكلام لان معناها معنى الانشاء في التقليل مثل كم في التكثير فوجب ان يكون لها صدر الكلام كغيرها مما
فيه معنى الانشاء قوله ومختصة بنكرة موصوفة على الاصح لان وضعها التقليل نوع من
جنس ولا يدخل الاعلى نكرة فاذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفته وقرب عليها ما تقضيه من نوع
من جنس ولا تدخل الا على نكرة لان الغرض تحصيل ذلك فلو عرفه وقع التعريف ضايعا ومعلها
ماض محذوف غالبا لان المعنى على تقليل تحقق فلا يكون فعله الا ماضيا وانما حذف غالبا لما كان
معلوما ما حذف متعلق الباء في بسم الله لما علم فاذا قلت رب رجل اكرمني فالاكرمني صفة لرجل كقولك
رب رجل هرقته ذلك اليوم لاعلى انه الفعل المتعلوبه وقوله غالبا لانه قد يظهر في مثل قولك رب
رجل ثم تحققت اي حصل وهو قليل قوله وقد يدخل على مضمر مفسر بنكرة منصوبة كقولك
ربه رجلا وهذا الضمير في انهامه كابهام الضمير في نعم ولذلك كان مفردا مذكرا مثله في نعم رجلا

للكوفيين في انه يجب مطابقته للتمييز والخلاف في انه هل هو مضمر لمقدر مفسر فيجب افراده
كضمير نعم او هو اضمار لمقدم ذكر فيجب مطابقته للتمييز قوله ويلحقه ما يدخل
على الجملة الفعلية قد يكون في المفرد وقد يكون في النسبة الى زيد نسبة مخصوصة توصلوا في
ادخال حرف التقليل على النسبة بما فقالوا ربما قام زيد ويعنون بتقليل هذه النسبة الى زيد وربما زيد
قايم وقد تستعمل رب في هذه المكفوفة لتحقيق النسبة الواقعة بعدها كقوله تعالى ربما يود الذين
كفروا كما استعملت قد الواقعة قبل الفعل المضارع وان كانت للتقليل للتحقيق كقوله قد نعلم انه
عليه قوله وطاوها وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب كقوله وبلده قاله صه
واوها وبلده ليس بها انيس على معنى رب بلده وقد قيل ان الخفض بما مقدرة وتقديره ورب بلده
وان الواو واو العطف ورد بان واو العطف لا يكون في اول الكلام واجيب بانها قد تستعمل بتقدير
جملة اخرى مقدرة وضعف ايضا بان اضمار حرف الجر معملا على خلاف القياس قوله واو القسم
الى آخرها انما يكون عند حذف الفعل كانهم جعلوها عوضا عن الباء والفعل معا ومن ثم اجيب الحا استدل
على جواز العطف على الباء والفعل معا عاملين بقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى بان
واو القسم حرف جر في مجرى الباء والفعل معا فصح اعمالها بالاعتبارين فكانت كانها عاملة واحد وقوله
لغير السؤال في مثل قولك بالله احرني فان الواو لا تستعمل ثم وان كان الفعل محذوفا وقوله مختصة
بالظاهر يعني انها لا تستعمل الا في الظاهر ولا تستعمل في المضمر فلا تقول والك كما تقول بك بخلاف
الباء والتاء مثلها فيما ذكر مختصة في الظاهر باسم الله تعالى فلا تقول تزيد ولا لعمرو ولكن بالله وقد
روي الاخفش تر به للكعبة قوله والباء اعم منهما يعني من الواو والتاء لانها مع الفعل ومع
ضميره ومع السؤال وغيره ومع الظاهر وغيره تقول اقسمت بالله وبالله اجرني وبزيد وبك لا تفعلن
ولا يكون ذلك في الواو والتاء لانهما اصل وهما فرع عليها وقد جاءت اللام ومن مقسما بهما في قولهم لله لا توخر
الاجل وقولهم من ربي لك لامر الا ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كالتا واما قولهم الله وها الله فيما
همزة الاستفهام وها التي للتنبيه عوضا عن حرف القسم وفي لاها الله ذا لغتان قطع الهمزة ووصلها
فيجيء في الف قولك لها وجهان حذفها ومدها وفيه قولان احدهما قول الخليل ان المقسم عليه

كانه قيل الامر واحد والام لكثرة الاستعمال والثاني وهو قول الاخفش ان ذا من جملة الذ
كانه قال ذا مسمى والذي دل عليه امران احدهما انهم يذكرون المقسم عليه فيدل ذلك على ان ما بعد
والثاني انهم يأتون بالمقسم عليه نفيا ولو كان ذلك معنى المقسم عليه لكان المقسم مطابقا واما
من قول ابي بكر رضوان الله عليه لا ها الله اذن لا تعد الى اسد من اسد الله فنعطيك عليه فقد حمله
بعض النحويين على انه غلط من الرواة لان العرب لا تقول لا ها الله الا مع اذا ثم لو سلم انه يقال مع غير
ذا فليس موضع اذن لان اذن يعمد الجزاء وهي ها هنا على المنقض فكان ينبغي ان يقول اذن يعمد لانه وقع
جوابا لقول من طلب التسليف ليس لقائل ان يقول فقالوا الظاهر ان الحديث لا ها الله اذن لا تعد الى
اسد فصحفها بعض الرواة ثم نقلت كذلك قوله وسلقي القسم باللام وان حروف النفي الى
آخره يعني بالقسم ها هنا القسم الذي لغير السؤال واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب كقوله
بالله اخبرني وهل قام زيد ونحوه ولذلك سمي قسم السؤال اي قسم الطلب وما عداه فيتلقى
باللام وان حروف النفي كانهم قصدوا الى ان يشتوا ان هذا المقسم عليه من اول الامر فاللام كقولك
والله لزيد قائم ولا فعلن وان كقولك والله ان زيدا قائم وحروف النفي كقولك ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وحذف جوابه اذا اعترض كقولك زيد والله قائم لانه اعترض بين المبتدا والخبر وهو نفي
المقسم عليه في المعنى فما تقدم فاستغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة كقولك
رميت عن القوس لانه يجاوز السهم عنها واطعمه عن الجوع وكساه عن العري لانه يجعلها متجاوزين عنه
وعلى للاستعلاء كقولك جلست على الحايط لاستعلايك اياه وقد يكونان اسمين يدخل من يدخل من
كقولهم جلست من عن يمينه فيجب ان يتاول معنى جانب وكقوله غدت من عليه فيجب ان يتاول
معنى فوق لما ثبت من ان حروف الجر مختصة بالنوع الذي اختص بمعنى الاسمية والكاف للتشبيه
كقولك زيد كعمرو وزايده كقوله ليس كمثله شيء وقد يكون اسما في مثل يضحك عن كالبرد المنهل
اي مثل البرد لدخول حرف الجر عليها قوله ومذ ومنذ للزمان للابتدا في الماضي كقولك
ما رايته مذ سنة كذا اي ما رايته من سنة كذا اي ابتداء ذلك من هذه السنة واستعمالها للابتداء في
الزمان كاستعمال من في الابتداء في غير الزمان كقولك خرجت من البصرة واما استعمال مذ ومنذ

زمان فمتفق عليه ولما استعمال من في غير الزمان خاصة ثم اختلف فيه فالبصريون يمنعونه
والكوفيون يجيزونه واستدلوا بقوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه فقد دخلت على
الزمان وهو اول وقالها البصريون بمعنى من ابتداء اول يوم ولا حاجة الى التاويل وقوله
والظرفية للحاضر كقولك ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا فيكون نفيا للرؤية في الشهر المذكور
واليوم المذكور قوله وحاشى وخلا وعدا للاستثناء استعمال حاشى حرف الجر
واستعمال عدا وخلا فعلين هو الفصيح والعكس في كلا البابين ضعيف

الحروف المشبهة بالفعل

وجه شبهها بالفعل المتعدي انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين فاعلا ومفعولا
فاعملت في متعلقها كاعمال الفعل المتعدي في متعلقه وخولف بينهما من اول الامر ولما كان
عملها فرعا على الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع وقد يقال
اشبهت الفعل لانها على ثلثة احرف فصاعدا مبنية على الافعال او لان معانيها معاني
الافعال كانك اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وقوله لها
صدر الكلام وانما كان لها صدر الكلام لان كلا منها يدل على قسم من اقسام الكلام وذلك يقتضي
التقديم كما ذكر في غير موضع ليتحقق المخاطب بالمعنى من اول الامر فيبني عليه ولو لم يتقدم لبقي
السامع في حيرة جواز التقدير اتى المتعدد فلا تتفرع بالله للامر المخصوص الا ترى انه لو جاز
تاخير امثال هذه فاذا قال القايل زيد قايم ان لم يدر السامع اثبات هو ام نفي تشبيه ام تمن
ام ترج واذا قال من اول الامر ان او ما او كان او ليت او لعل تبين له من اي قسم هو فيتفرع
بالله لغيره واما ان المفتوحة فقد تقدم علة كونها لا يكون صدر الكلام في المبتدا واختلاف
البابين فيه قوله ولحقتها ما معنى ولحق هذه الحروف لفظ ما فلغي في الاصح عن العمل
كقولك انما زيد قايم قال الله تعالى انما الهكم الله وقد جاء النصب في مثل قوله
وحملت البواقي عليه لانه باب واحد وتدخل حينئذ على الافعال يعني اذا دخلت ما الجازة
تدخل على الجمل الاسمية والفعلية فتقول انما زيد قايم وانما قام زيد وانما يقوم زيد واذا دخلت ما على

يفيد ما يفيده النفي والاثبات فاذا قلت ما زيد قائم فمعناه ما زيد الا قائم واما العلم انه
مثله ما العلم الا الله وانما العبرة بالكاثر معناه ما العبرة الا للكاثر قوله فان
لا تغير معنى الجملة شرع في الكلام باعتبار التفصيل فقال ان لا يغير معنى الجملة اي تدخل على الجملة
الاسمية على بقاء معناها على ما كانت عليه وليس يعني بالجملة الاسمية كل جملة فانها لا تدخل على
جملة استفهامية لان لها صدر الكلام والاستفهام له صدر الكلام فيقتضي ان ذلك لا تدخل
على جملة نفيه لذلك وما بينهما من التضاد في المعنى وانما تركنا الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به واما
ان المفتوحة فهي مع جملتها في حكم المفرد الا ترى انك اذا قلت زيد قائم ثم ادخلت المكسورة كانت
على حالها في استقلالها بافادتها ولو ادخلت المفتوحة صارت الجملة معها بتاويل المصدر من خبرها
او معاني جملة فافتقرت الى خبر آخر يكون كلاما كقولك اعجبني ان زيدا منطلق فيكون فاعلا او كرهت
ان زيدا منطلق فيكون مفعولا وعجبت من ان زيدا منطلق فيكون في موضع جر وهذه احكام
المفردة قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد يعني من اجل
ان المكسورة تبقى معها على فائدتها والمفتوحة تنقلها الى حكم المفرد من حيث كان ذلك معناها فكسرت
ابتداء لانه لا تقع هذا الموقع الا الجملة لان المفتوحة لا يبتدا بها على ما تقدم وبعدا القول لانه لا
يقع بعده الا الجمل وبعد الصلة لان الصلة لا تكون الا جملة وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافا
اليها لانها امور لا يقع فيها الا المفرد وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل بريد ان ما
بعد لولا من ان واسمها وخبرها انما هو في موضع المبتدا ولا تقدر جملة مستقلة فتكسر لانه لو كان
كذلك لكان يجب غير حذفها ان تقول لولا زيد قائم لاكرمتك وهو غير جايز واذا ثبت ان خبر المبتدا
لا بد من حذفه فاذا وقعت فانما تقع في موضع المبتدا خاصة فلذلك وجب الفتح واما لو انك ابطلت
لابطلت وشبهه ففتح ايضا لان ما عملت فيه فاعل للفعل اي لو ثبت انك مطلق انطلقت
فلذلك وجب الفتح قوله فان جاز التقدير جاز الا ترى ان بريد فان جاز تقدير الجملة وتقدير
المفرد باعتبارين جاز الكسر على تاويل الجملة والفتح على تاويل المصدر مثل من يكرمني فانى اكرمه ان
اردت فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت موقع الجملة وان اردت من يكرمني مخرا ده اني اكرمه وجب

الفتح لانها وقعت موقع المفرد لانه خبر المبتدا وكذلك قوله اذا انتهاء التفاوت الملهازم
ان اريد اذا هو عند القفا كسرت لانها وقعت موقع الجملة وان اريد اذا عبوديته حاصلة
حاصلة او قلت ان واسمها وخبرها في موضع عبوديته وجب الفتح لانها وقعت موقع المبتدا
خاصة وهذا التعريف اولى من تعريف ابي علي الفارسي في قوله ان كل موضع صلح للجملة الاسمية
والفعلية فان فيه مكسورة وما لا يصلح الا لاحدهما فان فيه مفتوحة لان مثل قوله اذا انه
لا يصلح الا للمبتدا الا للفعل وقد جاء فيه المكسورة ومثل قوله من يكرمني فانى اكرمه لا يصلح الا
للاسمية وقد جاز الكسر فان زعم انه يجوز ان يقدر فجزاده الاكرام او فاجزيه بالاكرام فنحن عليه
ان يوجب الكسر لانه موضع يصلح للجملة الاسمية والفعلية على هذا التقدير وكذلك مرادي انك محسن
لان هذا الموضع ان لم يكن صالحا للجملة فالتعريف غير شامل وان كان موضعا للجملة فهو خبر المبتدا وخبر
المبتدا لا يجوز ان يكون جملة ابتدائية وجملة فعلية الا ترى انك تقول مرادي ثابت الثواب عليه او الثواب
ثابت عليه قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما الى آخره لان المكسورة لا
تغير حال العطف على اسمها لانها لم تغير المعنى صح ان يقدر كالعدم فيعطف على محل ما عملت فيه على
تقدير عدمها وهو معنى قولهم تعطف على محلها مع اسمها وقوله لفظا او حكما فاللفظ مثل
قولك ان زيد قايم وعمرو لان ان هاهنا وما عملت فيه بتاويل الجملة صح ان تعطف على محلها المكسورة
صريحا وكذلك اورد سيبويه في هذا الباب والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
مستشهدا انه على العطف على محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا الى ان المعنى
فاعلموا انا بغاة وانتم بغاة وكذلك حكم المكسورة صريحا لما صح ذلك وكذلك حمل قوله تعالى ان الله
برئ من المشركين ورسوله على ان ورسوله عطف على محل اسمها وان كانت مفتوحة لما كانت في تاويل
المكسورة ويشترط في العطف على المحل معنى الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين فلا يجوز ان زيدا وعمرو
ذاهبان وانما جاز ان الزيدين والعمرون ذاهبون خبرا عن الثاني خاصة فيلزم خبر الاول قد تقدم تقديرا
ولذلك لو جعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم يجز لما يؤدي اليه من كون الخبر الواحد معمولا غير معمول لان لانه
من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان من حيث هو خبر المعطوف على المحل للابتدا غير معمول

قوله فلا اثر للابتداء الخ انه منبنى على ما للمبرد والكسائي لانه لم يثبت عندهما
من العرب وما ذكرناه من الجامع قايم فيه وقد اورد سيبويه ان بعض العرب يغلطون فيقولون انهم
اجمعون ذاهبون وانك وزيدا ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قد قالهم وانما اخرج
بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن النقيض فزال المرجب بقوله
ولكن قد لك ببريد فيما تقدم من احكام العطف على المحل قوله ولذلك دخلت اللام مع
المكسورة يعني لاجل ان المكسورة لا تغير المعنى دخلت لام الابتداء معها ولكنه لما كانت متفقين
في معنى التاكيد لم يجمعوا بينهما وانما ادخلوها على الخبر عند تقدم الاسم او على الاسم اذا فصل بينه وبينها
او على ما بينهما مما يتعلق الخبر كقولك ان زيدا لقايم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس ولا يقولون
ان زيدا جالس لفي الدار ولا ان زيدا اكل لطعامك ليلا يوخروها عن الاسم والخبر جميعا مع ان اصلها
ان تدخل على الاسم فاذا منع مانع من ادخالها على الاسم دخلت على جزيه الاخر او على ما يتقدم جزوه ولا
يوخروها عن الجزين معا ودخولها في لكن ضعيف وجهه تقدير لكن لوان فكانها لم تدخل الا مع ان كقوله
ولكني من حبها لعميد كان الاصل لكن اني فنقلت حركة الهمزة وحذفت على القياس المستعمل
ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات فبقي ولكني قوله وبخفف المكسورة فيلزمها
اللام انما لزمتها اللام للفرق بينها وبين النافية لانها لما خففت صار لفظها كلفظها فلو لم يدخل اللام لالتبست
اذا قيل ان زيد قايم المخففة هي ام النافية وان كان مقتضاها اذا اعملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل
بالاعمال ولكونهم جعلوا الباب كله واجبا ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي اما لتعذره
او لكونه مبنيا قوله وجوز الغاءها لفوات قوة شبه الفعل لفوات فتح الاخر وتعاقبها
عن ثلثة احرف فلا نعلم ان الشبه كان لاقتضايها الاسمين ولكونها على ما ذكر من فتح الاخر والزيادة على
حرفين والاعمال على ان الشبه المعتبر انما هو اقتضاؤها اسمين قوله وجوز دخولها على كل فعل من
افعال المبتدا وعمم الكوفيون جواز دخولها على الافعال اذا جاز دخولها على ما ذكر من حيث ان المقتضي موجود
عليها اذ الاسمان بعدها مذكوران الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيدا القايم واذا كان
ما تقتضيه موجودا بعد دخول هذه الافعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما ليس من
مقتضياته اسما ان وما تعمل به الكوفيون من قوله فالله ربك ان قتلت لمسلما خارج عن

لقياس واستعمال الفصحاء فلا اعتبار به قوله وتخفف المفتوحة تعمل في ضمير شان
محذوف لامرين احدهما انهم قد اعملوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ واعمال المفتوحة احق لشبهها بالفعل اقوى من شبه المكسورة من حيث انها لها معنى مخصوص كالافعال والمكسورة ليس
لها معنى مخصوص غير التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها فاذا عملت المكسورة مع ضعفها فالمفتوحة
احق والثاني انهم ادخلوها على الافعال التي لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب
الصحيح فلو لا تقدير الاعمال في الضمير المقدر لخرج عن القياس المتقدم ذكره الا ترى انهم يقولون علمت
ان قام زيد ولا يقولون ان قام لزيد قوله وشذ اعمالها في غيره يعني في غير ضمير الشان
وذلك قول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف اذا قد
او حرف النفي يعني انهم ادخلوها على الافعال في مثل قولك علمت ان قد قام زيد فلا بد من واحد من
هذه الامور المذكورة لانهم قصدوا الى الفرق بينها وبين المصدرية الناصبة للفعل وكان مقتضى
ذلك ان يدخلوا فاصلا ايضا مع حرف النفي لانه لا مانع يمنع من دخول الناصبة والمخففة معه الا ترى
انك تقول علمت ان لا يقوم زيد اي ان زيدا لا يقوم فانما تركوا ذلك لبعد مجامعة الفاصل المقدم معه
وبخر قوله عز وجل علم ان سيكون فاقرب احلهم وان كانت المخففة على المختار وانما ترك الفاصل
اما لانه لا حاجة اليه لان الناصبة لا دخول لها على فعل غير متصرف لتعذر دخول الفاصل كما
ذكر في حرف النفي قوله كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح كان لانشا التشبيه
كما ان لبتة ولعل لانشا التمني والترجي وقد زعم بعضهم انها مركبة من كاف التشبيه وان وان الاصل
في قولك كان زيدا الاسد كان زيدا كالاسد فقدمت الكاف فتحت لها الهمزة ولما قصدوا الى
الانشا وهي عند بعضهم حرف برأسه وهو الصحيح ومقتضى ما ذكر في المفتوحة لها قوة
التشبيه حتى وجب اعمالها في ضمير شان مقدر لما الغيت ان يقال كذلك في كان لانها بمعناها
الاصح قوله ولكن للاستدراك متوسط بين كلامين متغايرين بمعنى يعني ان المعبر
التغاير المعنوي لا اللفظي وافق التغاير اللفظي او لم يوافق يقول ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء
فالتغاير هاهنا حاصل معنى لا لفظا ومنه قوله تعالى ولكن الله سلم لان المعنى ولكن الله

[illegible] ان لم تكن ان خففت فلغو اخبرها ويجوز معها الواو كانه قيل استدركت او واستدرك قو
[illegible] بمعنى انما النهي واجاز الفراء ان زيدا قائما بنصب الجزئين مع الغائها بمعنى انمي واجاز ايضا
على اضمار كان والذي اوقعهما في ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجعا [illegible] عند البصريين
حال من الضمير المقدر في الخبر اي يا ليت ايام الصبي لنا رواجعا اي حاصلة لنا في حال كونها راجعة
ويضعف قول الفراء بانه يلزم مثله في كان ولعل ولا فايل به ويضعف قول الاخفش لان ان انما
كان لتبين بقياس ولو جاز ذلك لجاز ان زيدا قائما بمعنى يكون قائما او كان قائما ويدل البصريين ايضا
لا تطو كان نصا هو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء كان مردودا فكيف وله هذا التاويل
الظاهر وقد جاء ليت ان زيدا قائم كما كانت بمعنى انمي وان مصدرية وهي على اصلها والخبر محذوف
كانه قيل ليت قيام زيد حاصل واستغني باسمها عن خبرها كما استغني في علمت ان زيدا قائم قوله
ولعل لانشاء الترجي وفيها لغات لعل وعل ولعن وعن ولان وقد حمل عليه قوله تعالى انها اذا جاءت
لا يؤمنون فمن قرا بالفتح على انها بمعنى لعل وشذ الجر بها وهو ضعيف ولعله وهم او قصد الحكاية
والله اعلم

الحروف العاطفة

الواو والفاء وثم وحتى واو واما
وام ولا وبل ولكن والاربعة الاولى يعني الواو والفاء وثم وحتى اصل يجمع بين الثاني والاول في الحكم
كقولك جاء زيد وعمرو وجاء زيد ثم عمرو وجاء القوم حتى عمرو ثم انها تفترق بعد ذلك
فالواو للجمع المطلق لا ترتيب فيها عند المحققين والاصوليين والذي يدل على ذلك قوله تعالى وادخلوا الباب
سجدا وقولوا حطة وقال موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا ولو كانت للترتيب لتناقض
الظاهر ولذلك تعينت في مثل اختصم زيد وعمرو وسواء علمهم وما تهم واذا ثبت في الترتيب فيها فقد فارقت
اخواتها الثلث للزوم تعين الترتيب وافقت الفاء للترتيب من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله
باتساق المهلة وقد يقصر والعادة تقتضي بالعكس قال الله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
مضغة فجعلنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وقال تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة ومثل ذلك يختلف بتغير الناس فيه وقد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فيستعمل الفاء
وقد يستبعد بالنسبة الى طول الزمان فيستعمل ثم ولا يكون ذلك مخالفا لوضع الفاء فيما ذكرته ثم مثلها

[illegible] عليه على ما ذكرنا في الفاء حتى مثلها يعني في الترتيب والمهلة الا [illegible] شرط معطوفها ان يكون جزء
من المعطوف عليه لان الغرض كونه غاية لذلك ومنتهى لقصد بيان ما قبله الاول فيما اذا جاء الناس
من فورهم ضعف كقولك مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة واو واما وام ثلاثتها لاتباع
الحكم لاحد الامرين مبهما كقولك جاءني زيد او عمرو والمعنى جاء احدهما من غير تعيين وذلك لشك عند الامر
كقولك لان المعنى ان الحكم ثابت لاحدهما الا انك لا تعلمه بعينه فانت تشك عنده والفرق بين او واما وبين ام
ان او واما للاخبار باحدهما ان كانتا في الخبر او لطلب احد الامرين ان كانتا في الامر فيما اصله المنع كقولك خذ
هذا او اما دراهم او للاباحة ان كانتا فيما ثبت فضله فيهما كقولك جالس الحسن او ابن سيرين واما اذا وقعت
في الاستفهام فالفصل بينهما ان او واما سؤال عن احد الامرين مبهما وام سؤال عن احد الامرين معينا
فالسائل في او واما جاهل بثبوت احدهما فهو يسأل عنه والسائل في ام عالم بثبوت احد الامرين فهو
يسأل عن التعيين ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا وكان الجواب المطابق في او ولا بنعم او لا فان
اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت احدهما وكان الجواب حاصلا وزيادة
واما ام هذه المتصلة وهي لازمة لهمزة الاستفهام بينهما المسوى بان بعد ثبوت احدهما عند السائل
لطلب التعيين ومن ثم لم يحز زيد عندك ام عمرو الا على شذوذ ولم تجز رايت زيدا ام عمرا لانه
لم يكن بينهما المسوى وانما الوجه ان يقول ازيدا ام عمرا كانهم قصدوا الى الايذان من اول الامر بتعين
الامرين المطلوب تعيين احدهما واما المنقطعة فلك بمعنى بل والهمزة كقولك لشبح رايته انها لابل
اذا حصل الشك فيها شيء فلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سؤال
كانك قلت بل اهي شاة وقد يقال انها بمعنى الهمزة خاصة وقد نابت في المنقطعة للانكار كما نابت الهمزة وعليه
حمل قوله تعالى ام يقولون شاعر ام يقولون بقوله واما العاطفة فيلزمها ان يكون قبلها
شيء اخر كقولك جاءني اما زيد واما عمرو بخلاف او فان ذلك لا يلزم معها ولكن يجوز ان تقدم قبلها اما
فتقول جاءني اما زيد او عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وكانهم قصدوا بتقديم اما ان يبنوا من اول الامر ان الحكم
ثابت لاحد الامرين لا بعينه لو لم يتقدم لبنى السامع على ان الظاهر ان الحكم ثابت للاول واما جيء
بها مبنيين خلاف ما ظنه واذا اتى بها من اول الامر لم يجيء هذا اللبس ولتقدم اما دخول الواو عليها
توهم ابو علي انها ليست من حروف العطف والقطع انها مثل ام موجبا بها من حروف العطف وتقدم

اما فيفيد الاضراب لان المفرد ه حروف عطف ولا بل ولكن يثبت الحكم منها لاحد الاول من عطف
يثبت الحكم للاول ويدع الثاني بل ولكن يخالفها والفرق بين بل ولكن ان بل للاضراب عن الاول سواء
كان اثباتا كقولك جاءني زيد بل عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وما جاءني زيد بل عمرو وبخلاف
النفي لعدم ومع تحقيق نفيه عن زيد ويحتمل ان يكون ثابتا لمن يتسبب الله المجيء المنفي او لا مثاله في الاثبات
تاتي بل في الجمل بمعنى ترك الاول والاخذ فيما هو اهم منه مثل قوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك
ونظايره كثير قوله والاستدراك بعد النفي وانما لزمها النفي ها هنا لان المراد عطف المفرد
ووضعها للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها والمفرد لا يكون نفيا لان النفي مخصوص بالجمل واذا وجب ان
يكون اثباتا وجب ان يكون ما قبلها منفيا لتحصل المغايرة بخلاف لكن التي وقع بعدها الجمل فانه اذا حصل

التنبيه

بعدها الاثبات وجب ان يكون ما قبلها منفيا والله اعلم ٥ الا وامّا وهما
وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة لما يقال له لانه قد يفوته على تقدير الغفلة بعض ما ذكر
فاذا جيء بحرف التنبيه وقد فوته لم يضر وهي كلها تجري في المركبات وتجري في المفرد الا هاهنا في انبا الاشارة
لما علم من شرط دلالتها قيام قرينة للاشارة بالتنبيه فقصدوا الى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف
غيرها من الاسماء فانها لا تفتقر الى مثل ذلك فمثال الاول قولهم الا ان زيدا منطلق والا قام زيد قال
الله تعالى الا ابا اسجدوا في قراءة الكسائي والا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ومثال اما في قولهم
اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا ومثالها في الجملة ها ان ذا عذره ان لم يكن قلت
ومثالها في اسم الاشارة قولهم هذا ومررت بهذا ولها صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب
بها الا ها باعتبار الاشارة فانها قد تكون في اول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الاشارة
لان وضعها له لا للجملة ٥ **حروف النداء** يا وأيا وهيا واي والهمزة
وكثير من النحويين يذكرهما وا وليست في الحقيقة منها لخصوصها بالندبة وليس المندوب منادى لان
المنادى المطلوب اقباله والمندوب المفجع عليه فاقترقا وانما ذكرت معها لموافقة لفظ ما بعدها من
المندوب لما بعد حرف النداء من المنادى في بناء ونصب على ما تقدم قوله فيما اعمها لانها
تقع في القريب والبعيد والصحيح ان هذه حروف لا اسماء افعال وانما وهم من قال انها اسماء الافعال
من حيث انها مستقلة مع المنادى كلاما وقد استقر عنده ان الحرف لا يكون مع الاسم كلاما بينا ان المراد

اعني ايا زيد او اطلب ليس انه لم يتكلم الا لذلك والله اعلم **حروف**
نعم يلي الايجاب فتعم مقررة لما سبقها من كلام موجب او منفي استفهاما كان او خبرا نقول لمن
قام زيد او اقام زيد نعم اي قد قام ونقول لمن قال لم يقم زيد او لم يقم زيد نعم اي لم يقم هذا وضعها لغة وان
كان العرف بخلاف ذلك وكذلك لو قال بعد قوله اليس لي عندك كذا نعم لالتزمناه به تعليلا للعرف
لان الوضع كذلك واما بلى فمختصة بايجاب النفي استفهاما كان او خبرا نقول لمن قال لم يقم زيد بلى اي قد
قام ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ومن ثم قيل لو قالوا نعم لكان كفرا
على ما تقدم في نعم ولا تقول لمن قال قام زيد بلى لانه موضع نعم قوله واي اثبات بعد استفهام
يلزم القسم تقول لمن قام اقام زيد اي والله واي لعمري واي ها الله واما اجل وجير وان واما استدلالهم
على ان معنى نعم في قوله تقلت انه فلا يقوى لاحتمال ان يكون ان الابتدائية وحذفوا الخبر للعلم به
كانه قال انه كذلك نعم قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان واصاحبها واضح في ذلك والله اعلم

حروف الزيادة

ان وان وما ولا ومن والباء واللام سميت حروف الزيادة
لا قد تقع زايدة لانها ابدا زايدة بالاكثر ما تقع غير زايدة فاما ان فتزاد مع ما النافية لتاكيد النفي
تقول ما ان رايت زيدا والمعنى ما رايت زيدا وقد زعم بعضهم انها نافية دخلت مع النافية تاكيدا لها
وليس بجيد فانهم لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد ومن ثم لم يقولوا ان لزيدا قايم ولا يازيد
واشباه ذلك وقلت زيادتها مع المصدرية ومثالها المصدرية انتظرك ان جلس القاضي والمعنى مدة
جلوسه ومثالها في لما قولك لما ان جلس جلست وفتحها هو المشهور والشايع واما ان فترادمع لما
كثيرا كقوله تعالى فلما ان جاء البشير ومن لو والقسم كقولك والله ان لو قمت لقمت معك وقلت مع الكاف
كقوله كان ظبية تعطو وامّا ما فترادمع اذا ومتى وابن واي وان شرطا فزيادتها مع اذا
كقولك اذا ما تكرمني اكرمك ومتى ما تكرمني اكرمك معنى متى تكرمني ولا يفيدها ما معنى التكرير بل
هي على معناها ومن قال انها للتكرير فدخول ما فيها على ما كانت عليه ومن قال انها ليست للتكرير فدخول ما فيها
ايضا للتاكيد لا غير ومثال اي كقولك ايا ما تضرب اضرب بمعنى ايا تضرب اضرب به ومثال زيادتها مع اين
اينما تكن اكن هناك ومثال زيادتها مع ان كقوله تعالى فاما نذهبن بك ولزم فعلها نون التاكيد غالبا فيكون
مضارعا غالبا لما اكون احرف الشرط كان المقصود وهو الفعل اولى ومثل اتاهم اتم قليل قوله

وهما اذا تنتفي بهما اذا وان لانهما لا تستعملان شرطا وغير شرط وغير
وهما احطابا هم وقلت مع المضاف كقولهم عصبت من غير ما حجر وامّا قولهم حيث لا غير ما فقد قيل زائدة
صفة كما تقدم وامّا لا فتزاد مع الواو بعد النفي كقولك ما جاءني زيد ولا عمرو والمعنى كمعنى ما جاءني عمرو وهم
وان افادت نفي الاحتمال فلا يخرجها ذلك عن كونها زائدة لان الظاهر قد يساكد بالزائد فصير نصا ولا تنفك
الزيادة عن التاكيد وتزاد بعد ان المصدرية كقوله ما منعك ان لا تسجد والمعنى ما منعك ان تسجد وقد تحمل
اقسم عليه حمل قوله تعالى لا اقسم لانها بمعنى اقسم وشذت مع المضاف كقول الشاعر في بحر احور سري
وما شعر اي في بحر حور وامّا من وايا ما فقد تقدم ذكرها والله اعلم ٥

التفسير

اي وان وان مختصة بما في معنى القول قال بقول في قوله تعالى واخاره موسى قومه اي من قومه مريدا بهما
تفسيره فلذلك سميت حروف تفسير وان كذلك الا انها اخص منها لاختصاصها بمفسر ملفوظ في معنى القول
كقوله وناديناه ان يا ابراهيم مريدا تفسير النداء وكذلك يقول كتبت ان قم وناديته وامرته ان ارجع
وقد اختلف في تفسير القول الصريح بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله ربي وربكم فجعلها تفسيرا لما قبل وهو قوله ما امرتني به وغيره جعلها مصدرية او لا زايدة لا مفسرة
ومما يتمسك به من قوله تعالى واطلق الملا منهم ان امشوا فانه تفسير لصريح القول ليس بقوي اذ القول المقدر
ليس بصريح في لفظ القول الصريح القول الماضي من تقدير ما في معناه والله اعلم ٥

حروف المصدر

ما واي وان فما وان مختصة بالجملة الفعلية يدخلان عليها فيصيرانها في تاويل مفرد ماول بمصدر الفعل
كقولك اعجبني ما صنعت اي صنعك واعجبني ان خرجت اي خروجك وامّا ان مختصة بالجملة الاسمية
تدخل عليها فتعملها الى تاويل مفرد ماول بمصدر خبرها او ما في معناها فالاول كقولك اعجبني انك قائم والثاني
كقولك يعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر ذلك قدرته بالكون كقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام اي لو ثبت كون ما في الارض اقلاما ٥

حروف التحضيض

هلا والا ولولا ولوما تدخل على الفعل المضارع بمعنى طلبه والحث عليه وعلى الماضي بمعنى اللوم على تركه
الا وهو مطلوب لها صدر الكلام لدلالتها على قسم من اقسامه كغيرها ملزم الفعل لانها تطلبه فاشبهت
لام الامر لفظا كقولك هلا فعلت كذا او تقديرا كقولك هلا زيدا ضربته لان التقدير هلا ضربت زيدا

فوله لانه انما يخبر به مع من يتوقع الاخبار عنه كقول المقيم خلف الصلوة ويسمى حرف تقريب
لانه يقرب الماضي من الحال ولذلك لزم في الماضي اذا وقع حالا فاذا دخل على المضارع كان للتقليل
قولهم ان الله ليعلم يصدق وقد تدخل على المضارع والمراد تحقيق الامر كقولهم قد يعلم الله ٥

حروف الاستفهام

وهما الهمزة وهل لهما صدر الكلام لما كانا للقسم من اقسامه
وهو للاستفهام فالهمزة وهل يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية لانه اذا وقع في الاسمية
خبر فعلا جاز مع الهمزة وكان تقدير الاسم بعدها فاعلا او مفعولا لهما يتعلق الفعل احسن من تقديره
مبتدا كقولك ازيد قام وازيدا ضربته واضربته على ما تقدم في باب زيد ضربته وامّا هل فلا
يقع هذا الموقع الا على شذوذ لما ثبت من ان اصلها ان تكون بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة لكثرة
وقوعها في الاستفهام فمن ثم لم يجيزوا هل زيدا خرج الا على ضعف كما لا يقال قد زيدا خرج ولا امد
زيد خرج وانما هل زيد قايم حملا لها على اختها في مجيء الجملة الاسمية لصريحه فاما اذا عريت الى
معنا ما هو من بابها فاعتبارها في نفسها اولى قوله والهمزة اعم يريد انها تستعمل فيما
لم تستعمل فيه وتقول ازيدا ضربته ولا تقول هل زيدا ضربته لما تقدم وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
منكرا لضربه وهو على هذه الصفة فاستعملوها لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل لما
ثبت من ان استعمالها لاثبات ما دخلت عليه على وجه في قولك ازيد عندك ام عمرو دون هل وانما
اختصت ام المتصلة بالهمزة لان الهمزة هي الاصل فلما قصدوا الاستفهام على احد الامرين واخل ما
ليس بحرف استفهام لتعذر المستفهم عنه كانت الهمزة اقعد وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى
اثم اذا ما وقع امنتم به وان من كان ميتا دون هل لما ثبت من تقدمهم فيها وكان استعمالها في هذه الحال
اولى لكونها الاصل ولانها اختصر والله اعلم ٥

حروف الشرط

ان ولو واما لم يذكر معها غيرها تجرمني واذا وما لانها انما كان للجميع صدر الكلام من حيث
دلت على قسم من اقسام الكلام على ما تقدم فان للاستقبال يجعل الفعل له وان كان ماضيا كقولك ان اكرمتني
اكرمتك ومعناه ان تكرمني واما قولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وقوله ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت فعلى معنى ان اكرمتني اليوم تكن سببا للاخبار بذلك وان ثبت ان قميصه قد من قبل يكن سببا للاخبار بزوال

وقول أنت ممن إذا دعيت حنت علي معنى ان شأنك لذلك تقتضيه ثم ارتحل يذكر عنه ال
المشروط بثبوت حزاء الأول وقد قيل انها هو الفتح لاستعداد ان كون الشرط ثابتا في الما
للمضي وان دخلت على المضارع كقولك لو اكرمني اكرمتك ولو تكرمني اكرمك وقد زعم الفراء انها تعمل في
الاستقبال وليس ذلك بواضح ومعناها ارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع ان استعمالها
في الماضي يوجب ان يكون جوابها في الشرطية مقدرا فيلزم انتفاء شرطها لزم من
انتفائه انتفاء الشرط ولذلك لم يذكر المقدمة عند استعمال الأولى عالما كقوله لو كان فيهما الهة الا
الله لفسدتا لان المعنى وما فسدتا لكون الامر مقدرا وما جاء من قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه على خلاف الغالب فيها كقولك لو اضنني اكرمتك ومقصود المتكلم بمثل هذا ان
هذا المشروط لازم لهذا الشرط الذي يتوهم بعده عنه فهو في استلزامه عنه اولى واذا استلزم
نفي الخوف نفي المعصية كان استلزام نفي الخوف نفي العصيان اولى واذا استلزمت الاساءة للاحسان
فاستلزام الاحسان الاحسان اجدر ومقصود المتكلم بمثل ذلك ان يخبر ان هذا المشروط حاصل
على كل تقدير لانه اذا استلزم الشيء ونقيضه كان ثابتا على كل حال من حصول الخبر قوله
ويلزم ان التعليق لفظا او تقديرا فاللفظ واضح والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انهم مملوكون فالفعل محذوف مفسر بمملوكون وانهم فاعل بمملوكون المحذوف المحذوف
الفعل وجب ان يكون الفاعل متصلا فتعين له انهم باب الاضمار ومن هذا الباب لو انك لا ترمني اكرمتك
بحذف الفعل وان واسمها وخبرها فاعل الفعل المحذوف المفسر له ما في ان من معنى الثبوت وبه استغني
عن فعل صريح تفسيره لما كان يدل عليه معنى فلما كان لغتهم تفسير الفعل في هذا الباب عند حذفه
بفعل ولم يفسروه هاهنا بفعل التزموا ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر
كقولك لو انك انطلقت لانطلقت ولا تقول لو انك منطلق قال الله تعالى ولو انهم فعلوا
هذا اذا امكن الاتيان بفعل اما اذا تعذر ترك ولو قيل انهم التزموا الفعل الماضي عند امكانه لتطابق
معناها في المضي لكان قولا قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى آخره
اما الزومه للمضي فلانهم جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا الى ان يأتوا بالشرط
على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابقا فقالوا والله ان اتيتني او ان تأتيني وانما كان الجواب

لفهم ما قلنا فوجب ان يلوا هما اعني للشرط والقسم ما يطلب الجواب
القسم يدل على الغاية فكان جعله له اولى وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى
لا لفظا المتمم عليه وهو شرط للاثبات او نفيه قوله فان توسط
بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى اما اعتباره مع الشرط مع تاخره فلان اعتبارها
معا ولذلك تقول في اعتباره ان اتيتني فوالله لاتينك فتوفر على كل واحد منهما من الشرط والقسم
ما يقتضيه واما الغاؤه فلما تقدم عليه مما يدل على الاعتناء به فجاز ان يجعل آخر الكلام له فتقول
ان اتيتني والله لا اتيك واما مع تقدم غير الشرط فلاختلاف التقدير فاذا جعلت والله ابتدا
جملة هي مع ما بعدها خبر المبتدا وجب اعتباره لانه يصير من باب ما تقدم على الشرط في اول الجملة
فتقول انا والله ان اتيتني لاتينك واذا جعلت الشرط والجزاء خبر المبتدا وجب ان يلغيه كقولك
ان زيد والله قايم فتقول انا والله ان تاتني آتك وتقدير القسم كاللفظ كقوله تعالى لئن اخرجوا
ولذلك لم يجب جوابا الا على جواب القسم وكذلك قوله وان اطعتموهم يجب على تقدير قسم لآخر الكلام
يدل على تقديره ولولا ذلك لوجب فانكم لمشركون واذا امكن تقدير القسم من غير استعداد وجب ان
لا يعدل عن تقديره حذف للغا المستعد حذفها قوله واما للتفصيل الى آخره لان
وضعها على ان يفصل بها سبب الا انهم يلزمون اذكر المتعدد فقد يذكر ولا يذكر بعدها امر آخر ولكن
يفهم انه ترك لامر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك اما اخرى لتفصيل آخر
واما يجيء المتعدد فيها كثيرا ولذلك قال بعضهم انه لا يلزم وحمل عليه قوله تعالى والراسخون في العلم
على معنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وهذا وان كان محتملا في هذا الموضع الا ان الظاهر خلافه
في غيره كقول القايل اما انا فقد فعلت كذا وسكت ولا اشكال في صحة ذلك ولما لزمها الفاعلم
بذلك انها كالشرط وان القصد في هذا يستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط الجزاء وقد توهم اياها
بهما كقول سيبويه اذا قلت اما زيد منطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق وليس كذلك وتحقيق
انها في معنى الشرط الا ان ذلك في التحقيق معناها التزموا حذف الفعل بنيته على ان المقصود بالحكم الفعل
الواقع بعدها وجعلوا الواقع بعدها عوضا من الفعل المحذوف وهو في التحقيق جزء ما في جيز جوابها
الا ترى انك اذا قلت زيد منطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فيكون ما يقع بعدها اما

جواز الرفع بتقدير تميما حصل يوم الجمعة وسمعته وكذلك اذا قلت اما زيدا فضربت فانه اذ
بتقدير مهما يذكر فحب النصب في قولك اما زيدا منطلق وليس كذلك شيء فانه يعلم انه اذا اي
ان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا
للانطلاق وتحقق هذا المعنى يبطل ما توهموه وقال قوم ان كان جائز التقدير فمن الاول والا فمن الثاني
وهذا القول على ضعفه اقوى من القول الاول لانهم لما رأوا وقوع امر لا يعمل ما بعده فيما قبله وهو معمول العامل المقطع
واقوى القولين الثاني في كونه معمولا للفعل المقدر كقولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لان ما بعد ان لا يعمل
فيما قبلها ولو نظر هو لاحق النظر لعلموا ان الباب كله من هذا القبيل لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ولا بد
منها فلا فرق بين قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان زعموا
انه حذف فيها هذا الاصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود مقدما فلا بعد ان يخالف الصاق غيرها مما
ذكروه لغرض

حرف الردع كلا وهي بمعنى حقا تقول لمن قال فلان
يبغضكم كلا اي ليس الامر كذلك ردعا له وتنبيها على الخطإ فيه قال الله تعالى بعد قوله رب ارجعون
ورثي اهانني كلا وقد تاتي بعد الطلب لنفي الاجابة كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك
قال الله تعالى بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد تكون بمعنى حقا فيحوز في هذه
الوجه ان تكون اسما مبنيا لموافقته الحرف في لفظه واصل معناه على الاسمية الا ان البنيين حكما بالحرفية
لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يحوجها ذلك عن الحرفية ٥

تا التانيث الساكنة للحوق الماضي لتانيث المسند اليه كقولك قامت هند وطلعت الشمس وقد تقدم ذكر ذلك

قوله والتا الحاق علامة التانيث والجمع فضعف يعني مثل قولك قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النسوة هذا على ضعفها لا ينبغي ان تقدر ضمائر لما يلزم من تقديم الضمير على من يعود عليه
من غير فائدة ولذلك جعلها النحويون علما على انها حروف اتى بها للدلالة على احوال الفاعلين كما اتى بتا التانيث
للدلالة على احوال الفاعل

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل انما قال لا لتاكيد الفعل
لئلا يدخل فيه نحو قولك اضربا لانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر والعوض جمع كل تنوين فلذلك لم يفصل
فيه بخلاف تنوين التمكين ثم كل تنوين ذكره فانه للاسم الداخل هو عليه كقولك زيد وعمرو ورد

[illegible] الا الله على غير تعين كقولك سيبويه وجيبويه
[illegible] رجل للتكثير وهو غلط المعنى انك لو سميت رجلا زيدا وضارب وجعلته علما للمعنى المنون
[illegible] وكان للتنكير لم يثبت في الموضع الذي تعد فيه مذ وله فعلم بذلك انه تنوين التمكن وانما تنوين
[illegible] عوض عن حرف ساكن من المضاف اليه كقولك يومئذ وساعيذ وانما تنوين المقابلة فهو
[illegible] قابل نون الجمع ولا يكون الا في جمع المونث كقولك مسلمات وقائمات وما توهم من انه تنوين تمكين
[illegible] ورد دخوله على المونث كقولك لو سميت امراة بمسلمات مثلا فان فيه العلمية والتانيث ولا ثالث يسوغ التمكن معهما
[illegible] ما ثبت دل على انه ليس بتنوين تمكن وانما تنوين الترنم فالتنوين الذي يلحق اواخر الابيات
[illegible] الانصاف المصرعة لتحسين الانشاد لتشبيه المتبى به نحو قوله يا اتلعا ابا عساكا فان الحرف
[illegible] فيه مقيدة سمي التنوين الغالي والظاهر ان الفتح اولى مثل قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقا
[illegible] ربما تكسر القاف انما لان اصلها الكسر فتحركت عند الاحتياج الى تحريكها لحركتها الاصلية وانما
[illegible] الكسر لان اصلها الكسر لما ثبت من ان الفتح والظاهر الفتح لما ثبت من ان مثلها اذا الحق ما اخره
[illegible] ساكن جر ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقاء الساكنين كقولك اضربا واقتلن فان زعم من كسر
[illegible] انها اشبه مثلها في جيذ وساعيذ وقد ذكرها قبلها فالجواب ان حملها على ما لم يكن له اصل في
[illegible] المعنى ضعيف نون التوكيد اشبه من حملها على ما له اصل في المعنى وهو العوض من المضاف فكان الفتح اولى

نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف الاخرة هي النون
التي يلحق آخر صيغة الامر والمضارع لتاكيده وهي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف
[illegible] مع غير الشبه وضمير جماعة المونث لان الالف لا تكون الا مع ما ذكرنا ولذلك تقول اضربان واضربنان
بالكسر بالفتح **قوله** تختص بالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لما في ذلك
[illegible] من معنى الطلب وانما دخلت شبيهة له بالنهي ولزمت في مثبت القسم يعني جواب القسم لتعذر
[illegible] جوابا لها وكثرت في مثل اما تفعلن كانهم لما اكدوا الحرف بما اراد ان يؤكد ما هو المقصود اولى
قوله ولزمت يعني انها في غير ذلك ليست لازمة وانما تدخل على سبيل الجواز وما قبلها مع
ضمير الذكرين مضموم لانه فيه ضمير بارز هو واو مضموم ما قبلها فاذا لقيت النون ساكنة حذفت
[illegible] واو على اصل التقاء الساكنين مع [illegible] مكسور لان الضمير الذي فيه ياء ساكنة [illegible] ما قبلها

والله اعلم بالصواب ٥

والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه مباركا عليه كما يحب ربنا
ويرضى حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده حمدا لا ابلغ مدحته ولا احصى ثناء عليه
كما اثنى على نفسه وصلى الله على سيدنا محمد اشرف المرسلين وخاتم
النبيين ورسول رب العالمين وعلى اله الطيبين الطاهرين واصحابه المنتخبين الميامين
وعلى ازواجه امهات المؤمنين وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا الى يوم
كتبه الراجي رحمة ربه المستغفر من زلله وذنبه العبد الضعيف الفقير الحاج ابي عبد الله
عبد السلام بن الحاج صالح فهدة البصري عامله الله بلطفه الجميل وستره عليه وسائر المسلمين
والحمد لله حمدا دائما وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ٥
وذلك في ربيع الآخر سنة خمس وثلاثين ومائتين والف والحمد لله

للاتيان على النون اللاحقة ص